تلخيص محاضرات شرح نزهة النظر

الشيخ أحمد السيد.

عطاء
البناء المنهجي

الفهرس

الدرس الأول:

علم الحديث إذا نظرت إلى مكتبته الحالية ستجد أن كتب الحديث لا تُحصى؛ وذلك لأن فنون الحديث وأنواع العلوم المتعلقة بالحديث هي علوم كثيرة، وكل علم من علوم الحديث تناوله العلماء بالمعالجة والتفصيل والشرح والتأليف، وهذه التسمية "علوم الحديث" وليس "علم الحديث" أطلقها العلماء في مرحلة مبكرة، فنجد مثلًا الحاكم الإمام له كتاب (معرفة علوم الحديث) وجاء بعد ذلك ابن الصلاح فسمى كتابه (علوم الحديث) وهو المشهور ب"المقدمة"، وفيهما خمسة وستين علمًا من علوم الحديث، وابن حجر في نزهة النظر تناول واحدًا من علماء الحديث وهو الخطيب البغدادي وقال: "قلّ علمٌ من علوم الحديث إلا صنف فيه" ثم إذا نظرت لغيره وإلى مجموع المسيرة وإلى الدراسات المعاصرة في علوم الحديث فأنت أمام مكتبة حديثية ضخمة لا نهاية لها، وهذه المكتبة الحديثية الضخمة يجب على طالب الحديث أن تكون عنده مفاتيح حتى يستطيع أن يتعامل مع هذه المكتبة وأن يتعامل مع هذا العلم الجليل الشريف.

وعلم الحديث له مسيرة تاريخية طويلة حصل في هذه المسيرة قدر من التغيرات ومن التطورات التي توجب مزيدًا من الإشكال على طالب الحديث إذا لم يتناولها بطريقة منهجية، فعلم الحديث الكتب التي أُلفت فيه في أول زمنه وأول تأسيسه تختلف في كثير في مضامينها عن الكتب التي أُلفت في آخر زمنه، وهذا الاختلاف أحيانًا يكون في الأسلوب، وأحيانًا يكون في المحتوى، وأحيانًا في بعض الأبواب يكون حتى في المنهجيات، ولذلك علم الحديث هذا ذو الأطراف المتباعدة، ذو الرصيد الهائل الضخم، ذو التاريخ الكبير، ذو المكتبة الواسعة الضخمة؛ لا يصلح لطالب الحديث أن يتعامل معه ببساطة وسطحية.

وأول نقطة تعين طالب العلم على أن يتناول علم الحديث بطريقة صحيحة ويتعامل مع هذا الرصيد بطريقة صحيحة هي: **أن يفهم ويدرك بعد دراسة تفصيلية تاريخ هذا العلم ويفهمه.**

الخطوة الأولى:

هي الدراسة التاريخية لعلم الحديث.

ومن أهم ما يدخل في قضية التاريخ: أن نفهم الواقع الذي لأجله أسس العلماء قواعد نقد الحديث. الصحابة أولًا كانوا ينقلون الحديث عن رسول الله ﷺ إلى من بعدهم، ولم تكن هناك في المرحلة الأولى تحديات تواجه الناس في تلقيهم لهذا العلم.

ثم زاد العدد الذي بين المستمع وبين رسول الله ﷺ، في طبقة التابعين أكثر من أربعة وفي تابعيهم أضعاف العدد، وكلهم من أهل المسجد والعبادة لكن هل هم جميعًا من أهل الضبط والاتقان؟ هذه الأسئلة وغيرها نشأت في الواقع.

الخطوة الثانية:

هي فهم فلسفة علم الحديث وآليته ومنهجيته.

قد تطورت القواعد الحديثية بقدر تطور المشكلات والاحتياجات التي يتطلبها هذا العلم لحل مشاكل التدليس، والإرسال، والإرسال الخفي، وغيرها من القضايا المتصلة بالإرسال والانقطاع؛ فبدأ العلماء يدققون في صيغ الأداء ووسائل التلقي غير السماعية، كالكتابة، والإجازة.

وقد نشأ علم العلل وهو من أشرف علوم الحديث على الإطلاق، **وميدانه الأساسي**: **أخطاء الثقات**؛ لأن علم العلل يكشف عن الأخطاء الخفية التي في الرواية.

ما القواعد الكبرى التي تحكم هذا العلم؟ الجواب: نصل إليها غالبًا بالاستقراء.

الخطوة الثالثة:

هي مراعاة مقاصد هذا العلم وفهم الجزئيات أو المقدمات على ضوء نتائجها وثمراتها ومقاصدها.

وحتى لا تضيع راعِ هذه القواعد ومن أهمها القاعدة الثالثة إذا لم تكن أهم قاعدة!

مقاصد علم الحديث:

- **المقصد الأول:** حماية السنة النبوية وحفظها من أن يدخل فيها ما ليس منها أو أن ينسب إلى النبي ﷺ ما ليس منه. ومن أهم ما يدخل في هذا المقصد اليوم الدفاع عن أصل حجية السنة وإثبات مكانتها.

فعندنا ثلاث مقامات في حفظ السنة وحمايتها:

١) إثبات حجيتها في ذاتها.

٢) إثبات أن علم الحديث كافٍ في توثيق النقل المتعلق بها.

٣) حماية السنة من أن يدخل فيها ما ليس منها. وهذا المقام من أجله نشأ علم الحديث.

- **المقصد الثاني:** أن نخرج بنتيجة عملية في القدرة على التعامل التطبيقي مع الأحاديث النبوية تصحيحًا وتضعيفًا.

- **المقصد الثالث:** فهم كلام المحدثين ومصطلحاتهم وأحكامهم على الأحاديث وخاصة المتقدمين منهم.

الخطوة الرابعة:

هي أهمية أن يمر طالب الحديث على مختلف علوم الحديث والسنة حتى يفهم أطراف هذا العلم.

مجالات علم الحديث:

تنقسم إلى قسمين كبيرين:

- **القسم الأول:** مجالات متعلقة بالإسناد والصنعة الحديثية.
- **القسم الثاني:** مجالات متعلقة بالمتن.

- **القسم الأول: المجالات المتعلقة بالإسناد منها:**

١) المجال الأول: مجال الجرح والتعديل.

مما يدخل تحت الجرح والتعديل: الرواة أنفسهم، ومعرفة رجال الحديث ورواته، والكتب المصنفة في الجرح والتعديل، وهذه أنواع، منها: كتب في الجرح والتعديل متخصصة في الثقات، وكتبٌ متعلقةٌ بالضعفاء، وكتب الذين وردوا في كتب معينة، وغيرها.

* من أبرز وأهم الكتب المتعلقة بجمع الرواة: كتاب (تهذيب الكمال) للمزي، وهذبه ابن حجر في (تهذيب التهذيب)، ثم اختصره في (تقريب التهذيب) اختصارًا يكاد يكون قد ذهب بأكثره، وللأسف، كثير ممن لهم دراسات حديثية لا يتجاوزه! ولن يستفيد حقيقة من التقريب إلا من قرأ (تهذيب التهذيب) و(تهذيب الكمال)؛ لأن أبعاد أحكام ابن حجر فيها تحتاج إلى فهم.

٢) مجال الاتصال والانقطاع.

ويدخل تحت الاتصال والانقطاع: صيغ الأداء ومباحث التدليس، والإرسال، وحكم المرسل.

- **القسم الثاني: المجالات المتعلقة بالمتن منها:**

١) المجال الأول: رواية متون الحديث نفسها، وهذا المجال واسع المؤلفات جدًا.

٢) المجال الثاني: فقه المتن، تحته علوم ومجالات: مجال غريب الحديث، مختَلَف الحديث، شرح الحديث وفقه السنة..

الخطوة الخامسة:

التدرب العملي على دراسة الأحاديث وأسانيدها.

وفائدة هذا: أن القواعد النظرية في علم الحديث حال التطبيق العملي تستدعي في الحديث الواحد أنواعًا من القواعد.

* ومن الأحاديث التي أرشحها حديث: "من حُسنِ إسلام المرء تركه ما لا يعنيه".

الدرس الثاني:

التصانيف في اصطلاح أهل الحديث:

- كتاب (نزهة النظر) لابن حجر على أنه شرح لكتابه الآخر (نخبة الفكر) الذي هو متن مختصر معتصر، غير أنه لم يستوفِ في النزهة كل ما يحتاج إلى شرح، فلذلك يحتاج النزهة إلى مزيد من الفك والشرح.

- كتاب (نزهة النظر) فيه عناية بمبحث الاصطلاح الحديثي، ومنهجية تعداد أنواع علوم الحديث، وليس فيه عناية بالمباحث التطبيقية.

وهذا النمط في التأليف -استخلاص المباحث النظرية من واقع الرواية وإفرادها بالكلام والشرح- وُجِدَ منذ القرن الخامس الهجري.

وميزة هذا النمط في التأليف: أنه مرتب وميسر ويعين طلاب الحديث كمدخل ومقدمة.
لكن عيبه: إن اكتفى الطالب به فاتته الثمرة الحقيقية لهذا العلم وهو التطبيق.

- وهناك منهجية أخرى في التأليف قبل القرن الرابع الهجري، مثل التي في كتاب (المحدث الفاصل) للرامهرمزي؛ فكتابه مليء بالآثار وتسمية الرجال.

- ذكر ابن حجر التصانيف السابقة؛ ليُمكن القارئ من تصور تسلسل التأليف الحديثي، ومعرفة موقع كتابه من هذا التسلسل والهدف منه، **فذكر أن أول من صنف:**

١) الرامهرمزي في كتابه (المحدث الفاصل).

ولكن قبل كتاب الرامهرمزي وجدت مصنفات أخرى مثل:

- (التمييز) للإمام مسلم. وربما لم يُدرج هنا لأنه في باب العلل، ولكن فيه مباحث تفيد في تصور كثير من القواعد الحديثية.
- مقدمة الإمام مسلم.
- (العلل الصغير) للترمذي، وهو من أولى ما يمكن ذكره هنا.

الكتب المؤلفة قبل كتاب الرامهرمزي على نوعين:

١. كتب تطبيقية محضة:

ومن أنواعها: ما هو تطبيقي متعلق بالرجال أو الرواة، وما هو تطبيقي متعلق بالعلل، مثل، علل ابن أبي حاتم، و(العلل الكبير) للترمذي، وعلل الدارقطني.

وهناك كتب تطبيقية جمعت كل تلك الأنواع تسمى: كتب السؤالات، مثل: سؤالات الإمام أحمد، والسؤالات لأبي زرعة.

٢. كتب تناولت جانب نظري كبير:

مثل: (العلل الصغير) للترمذي، و(التمييز) للإمام مسلم.

* ربما اختار الإمام ابن حجر كتاب الرامهرمزي؛ لأن فيه قدرًا من التنوع والشمولية في تناول المباحث الحديثية، لكنه لم يستوعب.

٢) الحاكم النيسابوري في كتاب (معرفة علوم الحديث)، وهو كتاب مهم ومفيد.

٣) أبو نعيم الأصبهاني.

٤) الخطيب البغدادي في (الكفاية)، و(الجامع لآداب الشيخ والسامع).

* كتب الخطيب من أنفع الكتب، ولكنه قد استفاد من روافد أخرى غير حديثية، سواء أصول فقه أو نافذة كلامية، وهذا مما ينبغي أن يتنبه إليه الباحثون والدارسون، وأن المعين الحديثي الصافي يرجع للقرنين الثاني والثالث الهجريين.

٥) القاضي عياض في كتاب (الإلماع).

٦) أبو حفص الميانَجي في كتاب (ما لا يسع المحدث جهله).

وهناك كتب أخرى لم تذكر؛ ربما لأنها لم تستقل في علوم الحديث، وإنما كانت مقدمات لكتب، مثل: (مقدمة التمهيد لابن عبد البر).

٧) ابن الصلاح في كتاب (المقدمة)، وهو كتاب مهم ومفيد جدًا، اعتنى به الأسماء الكبار، واعتمد عليه الحافظ ابن حجر كثيرًا، ولكنه لم يَسِر على ترتيبه.

مما سيُعتنى به خلال الشرح:

١) التقريب والتوضيح لمقاصد ابن حجر.

٢) الزيادة في الفوائد، نظريًا وتطبيقيًا.

٣) إثبات صحة علم الحديث وصحة قواعده، وبيان دقة المحدثين وجوانب تميزهم.

٤) العناية بالجانب التطبيقي -ذكر الأمثلة، والشواهد، والرجوع إلى الكتب-.

الفرق بين الخبر والحديث:

الأصل أن الحديث ما جاء عن النبي ﷺ، والخبر ما جاء عن غيره، وكل حديث خبر.

الخبر -باعتبار وصوله إلينا-: يقسّم إلى متواتر وآحاد.

١) إما له طرق كثيرة بلا حصر عدد معين؛ وهو المتواتر.

٢) أو مع حصر بما فوق الاثنين؛ وهو المشهور.

٣) أو بهما؛ وهو العزيز.

٤) أو بواحد؛ وهو الغريب.

شروط التواتر كما ذكرها ابن حجر:

١) عدد كثير أحالت العادة تواطؤهم على الكذب.

٢) رووا ذلك عن مثلهم من الابتداء إلى الانتهاء.

٣) كان مستند انتهائهم الحس.

٤) أن يصحب خبرهم إفادة العلم لسامعه.

المقصود بالعلم: اليقين والقطع، المقابل للظن وعدم القطع.

* غير أن النقطة الرابعة نتيجة وثمرة للشروط الثلاثة السابقة وليست شرطًا مستقلًا.

ويرى ابن حجر أن التواتر يفيد العلم الضروري.

* إن مسألة الآحاد والمتواتر من المسائل المرتبطة بأكثر علوم الشريعة وليست خاصة بعلم الحديث؛ **ولتحرير القول في هذه القضية هناك مسألتان:**

- **أولًا: تاريخ هذه المسألة:**

لفظ التواتر استعمل قديمًا بمعنى التتابع والتضافر، ولكن المتواتر باسمه الخاص المشعر بمعناه الخاص – بهذه الشروط والصفات– لم يظهر إلا في مرحلة متأخرة، فلم تكن هذه المسألة من المسائل المعتبرة في الزمن التأسيسي لعلوم الرواية، فلقد كانوا في الجملة يستحسنون ما اشتهر ويذمون الغريب، ولعل أول من استعمله بمعناه الخاص هو الخطيب البغدادي.

ثم بعد تنامي المدرسة الأصولية وبعد ابن حجر رحمه الله صارت مسألة الآحاد والمتواتر من الأمور المشتهرة المعروفة، إلا أن محلها الحقيقي في الزاوية، وعلم الحديث هو في أساسه تطبيقي.

- **ثانيًا: التفريق بين الجزء النظري الاصطلاحي –المتعلق بوصف المتواتر والآحاد وما يرتبط بها من شروط نظرية–، وبين الأحكام المترتبة على هذه الأوصاف:**

المسائل النظرية الاصطلاحية فيها قدر من السَّعة، ولكن هذه القضية من المسائل التي يترتب عليها أحكام، والحكم الأساسي المترتب عليها: أن المتواتر يفيد العلم والقطع، والآحاد يفيد الظن، وهذا ليس دقيقًا.

فيجب تفكيك هذه المسألة إلى قسمين:

- قسم نظري متعلق بوصف المتواتر وشروطه.
- وقسم حكمي متعلق بالقبول والرد، والقطع والظن.

لأن الالتباس في هذه المسألة أحدث حالة من التناقض من أكثر من جهة.

فإذا كانت القضية متعلقة بالأوصاف:

فإن هذا المبحث يتناقض مع الواقع التطبيقي للمحدثين، وفيه إشكالات كثيرة. وهذا المبحث النظري التجريدي لم ينشأ ولم ينبع من واقع الرواية،

فالمقصود باستمرار التواتر من البداية إلى النهاية يكون على أحد أمرين:

١) إما أن يروي عن الواحد جماعة يستحيل تواطؤهم على الكذب، ثم يروي عن كل واحد منهم جماعة يستحيل تواطؤهم على الكذب.

وهذا الوصف الذي لا يقتضي النظر إلى أحوال الرواة، وهذه الصورة لا علاقة لها بعلم الحديث، وإنما تتعلق بفرائض الدين الظاهرة المتواترة التي نقلتها الأمة عن الأمة.

٢) أو يكون المقصود أن يكون للحديث عشرة طرق، فسيكون حينها كل طريق منها آحاد في ذاته، ظني.

وهذا يجب أن يُنظر إلى أحوال رواته.

وإذا كانت القضية متعلقة بالحكم:

فإن المقبول من الأخبار إما قطعي وإما ظني؛ والقطعية والظنية لا تتعلق بمبحث المتواتر والآحاد، وإنما تتعلق بأحوال الرواة ومدى التضافر بينهم على قانون وسمت الرواية والمحدثين. فالمحدثون قد تثبت عندهم قطعية بعض الأحاديث النبوية ولا تثبت عند غيرهم؛ لعدم علمهم بالأحوال التفصيلية للنقلة.

فمن الخطأ الكبير أن يُحصر تحقق القطع في المتواتر، وعدم حصر تحقق اليقين -القطع- في الأخبار بالمتواتر أمر مشاهد معهود، مثل: اليقين في وفاة شخص أو زواجه، فكذلك الأمر في الأحاديث النبوية.

ولا ينحصر كذلك في خبر الصادق؛ فخبر الصادق يحتمل الصواب -الضبط-، ويحتمل الخطأ -عدم الضبط-، فإذا انضم إلى خبر الصادق من القرائن ما يرفع احتمال الخطأ صار هذا الخبر يفيد اليقين -القطع-.

* وقد أحسن ابن حجر في ذكر القرائن التي ترفع خبر الآحاد لدرجة القطع واليقين.

حجية خبر الآحاد:

لا خلاف بين الفقهاء في العمل بخبر واحد، وقد تواتر عن النبي ﷺ حجية قبول خبر الواحد، ولكن يفرقون بين: العمل به، وبين: القطع وما يتعلق به.

ومن الإشكالات التي وردت في هذا الباب:

الكتب التي جمعت الأحاديث المتواترة؛ فكثير مما ذكر في هذه الكتب فيه إشكال في ضمه إلى الحديث المتواتر، -التطبيق يناقض التعريف النظري-. مثل:

- حديث: "أكمل المؤمنين إيمانًا أحسنهم خلقًا"، قال السيوطي بعد ما ذكره في المتواتر: "أخرجه بن أبي شيبة من مرسل الحسن"! فهذا الحديث قد فقد شرط الاتصال أصلًا.
- حديث: "رفع اليدين في تكبيرة الإحرام والركوع"، وهذا تواتر معنوي!

الخلاصة: إن كان المقصود بالتواتر الكثرة والتتابع فهذا كثير في الأحاديث النبوية والحمد لله. وإن كان المقصود به المعنى الاصطلاحي الخاص -بهذه الأوصاف- فهذا بعيد عن الواقع الحديثي التطبيقي، وإنما هو من جملة ما يُتناول بالاصطلاح التعريفي البسيط.

وصلِّ اللهم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الدرس الثالث:

المشهور:

في كتاب ابن الصلاح؛ المشهور منقسم إلى:

- صحيح. مثل: "إنما الأعمال بالنيات".

- غير صحيح. مثل: "طلب العلم فريضة على كل مسلم".

وينقسم باعتبار آخر إلى:

- ما هو مشهور عند أهل الحديث وغيرهم. مثل: "المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده".

- ما هو مشهور بين أهل الحديث خاصة دون غيرهم. مثل: "قنت الرسول ﷺ شهرًا بعد الركوع يدعو على رعل وذكوان".

* من المشهور: المتواتر الذي يذكره أهل الفقه وأصوله.

العزيز والغريب:

عبارة مركزية لابن منده: "الغريبُ من الحديث كحديث الزهري وقتادة وأشباههما من الأئمة ممّن يُجمع حديثهم إذا انفرد الرجلُ عنهم بالحديث يُسمَّى: غريبًا، فإذا روى عنهم رجلان وثلاثة اشتركوا في حديث يُسمَّى: عزيزًا، فإذا روى الجماعةُ عنهم حديثًا سُمِّي: مشهورًا".

العزيز: وهو ألا يرويه أقل من اثنين عن اثنين. وسمي بذلك إما لقلة وجوده، وإما لكونه عزَّ، أو قويَ بمجيئه من طرق أخرى. وليس شرطًا للصحيح خلاف ما زعمه أبو علي الجُبّائي من المعتزلة.

الغريب: هو ما يتفرد بروايته شخص واحد في أي موضع وقع التفرد به من السند، ويقسم إلى: غريب مطلق وغريب نسبي.

الآحاد:

خبر الآحاد: خبر الواحد في اللغة: ما يرويه شخص واحد. واصطلاحًا: ما دون المتواتر.

ملاحظة: العزيز والمشهور والغريب، كلها آحاد، وخبر الآحاد ليس هو خبر الشخص الواحد فقط.

- الآحاد فيها المقبول والمردود، بخلاف المتواتر فكله مقبول.

- أجمع الفقهاء على العمل بأخبار الآحاد، وهي التي بُني عليها الدين، وأسس النبي ﷺ لقبول الصحيح منها التي يوثَق في نقلتها.

• التأسيس لقبول أخبار الآحاد من النبي ﷺ:

-كان النبي ﷺ يرسل إلى الأمم ويقيم عليها الحجة بأخبار آحاد -كسرى، قيصر، اليمن..-.

- بلغ النبي ﷺ الصحابة في قباء بخبر تحويل القبلة بآحاد، حيث غيروا وجهتهم حال علمهم بها من الراوي الذي أرسل إليهم.

-كان عمر رضي الله عنه قد اتفق مع صحابي من الأنصار على التناوب في الإخبار بما فات أحدهما من علم عن النبي ﷺ فيعملان به.

• التأسيس لقبول أخبار الآحاد في القرآن:

- ذكر القرآن "الشهادة"، والتي يترتب عليها حقوق وأحكام في الأموال والأعراض والدماء وغيرها - شهادة ذوي عدل، شهادة أربعة في الزنى...

- ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ (١٢٢)﴾ [سورة التوبة]: الطائفة تشمل الواحد فما فوق. مثال استدل به أبو حاتم الرازي.

- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ (٦)﴾ [سورة الحجرات]: مفهوم منه أن العدل يقبل خبره.

- **التأسيس لقبول أخبار الآحاد من هدي الصحابة:**

لم يكن هناك تفريق للصحابة بين العقائد والأحكام في أخبار الآحاد، لكن كان هناك تثبت واحتياط في بعض الأحيان. مثل خبر عمر الخطاب وأبي موسى الأشعري، وكذلك قبول عمر خبر الواحد الفرد في قبول النبي ﷺ الجزية من مجوس هجر.

هام: عدم الأخذ بأخبار الآحاد الصحيحة التي يأتي بها العدول الثقات، بدعة في الدين، والتفريق بينها في العقائد والأحكام بدعة كذلك.

ملاحظة: الذين ردوا أخبار الآحاد في العقائد، اعتمدوا على القول بأن العقائد لا يقبل فيها إلا القطع واليقين والآحاد تفيد الظن.

والرد عليهم أن حصر القطع واليقين في المتواتر فيه إشكال، حيث إن اليقين يحصل كذلك بالآحاد خاصة إذا انضمت إليها القرائن.

- الخلاف بين من جَوَّز إطلاق العلم على الاحاد، وبين من أبى ذلك، خلاف لفظي؛ لأن الأول قيده بكونه نظريًّا حاصلًا عن استدلال، والطرف الثاني خص لفظ العلم بالمتواتر.

- أشار الشيخ أحمد أن هذا تقرير لا يؤيد كون الخلاف لفظي، وهو يحتاج إلى تحقيق ومراجعة-.

- **أنواع القرائن المحتفة بخبر الآحاد:**

١) ما أخرجه الشيخان في صحيحيهما:

احتفت بهما قرائن: جلالتهما في القدر، وتمييز الصحيح، وتلقي العلماء لكتابيهما بالقبول.

ملاحظة: اشترط المؤلف لهذا النوع شرطين:

- ما لم ينتقده أحد من الحفاظ في الصحيحين؛ لأنه إذا انتقده أحد الحفاظ اختلت بذلك قرينة ومعنى تلقي العلماء له بالقبول.
- ألا يقع تعارض بين مدلولات الأحاديث حيث لا ترجيح.

وممن صرح بإفادة ما خرجه الشيخان العلم النظري؛ أبو إسحاق الإسفراهيني، وأبو عبد الله الحميدي، والفضل بن طاهر وغيرهم.

٢) المشهور:

إذا كانت له طرق متباينة سالمة من ضعف الرواة والعلل، وصرح بإفادته العلم النظري. أبو منصور البغدادي، وأبو بكر بن فورك وغيرهما. -هذا يمكن أن يسمى متواترًا بالإطلاق العام-.

٣) المسلسل بالأئمة الحفاظ المتقنين:

شرط ألا يكون غريبًا.

- يمكن اجتماع القرائن الثلاثة في حديث واحد، وهنا يقطع بصدقه.

الدرس الرابع:

تَذَكَّرْ أن ثمرةَ دراسة المصطلح هو التطبيقُ العمليُّ، والمقصود بذلك: القدرةُ على التعامل مع الروايات والأسانيد والحكم عليها، فكتبُ المصطلح تعطيك قواعد لفهم واقع الرواية، لكن إذا لم يُدرَس المصطلح بطريقة توصل إلى فهم واقع الرواية، فهنا يحصل النقصُ والإشكالُ.

الغرابة:

الغرابة في النخبة:

- **ذكر ابن حجر في النخبة أن الغرابة:**

إما أن تكون في أصل السند: يكون مدار الإسناد وأصله من جهة الصحابي، ويسمى تفردًا مطلقًا.

وإما ألّا تكون كذلك؛ فيكون التفرد في أثنائه: فيحصل التفرد بالنسبة إلى شخص معين، فيسمى تفردًا نسبيًّا.

* يقل إطلاق لفظ «الفرد» على الغرابة النسبية.

الغرابة في النزهة:

مثلًا: حديث يرويه الزهري عن أنس عن النبي ﷺ، ويرويه عن الزهري: مالك، وابن عيينة، ومعمر، ويونس، مدار الإسناد: هو الزهري؛ لأن الطرق اجتمعت عنده، فهذا يُسمَّى فردًا مطلقًا؛ لأن التفردَ حصل عند مدار الإسناد وعند أصله من جهة الصحابي.

فإذا روى هذا الحديث عن أنسٍ إسحاقُ بن عبد الله بن أبي طلحة، ورواه عن إسحاق: مالك، ومالك تفرد عن إسحاق، فهذا تفرد نسبي؛ لأنه ليس تفردًا في مدار الإسناد، فإسحاق ليس مدار الإسناد وإنما الحديث رُوِي من طرق متعددة، وحصل في جزء منها تفردٌ، وهو في تفرد مالك عن إسحاق.

* نقصت قيمةُ (مسند البزّار) و(المعجم الأوسط)؛ لكثرة الأحاديث الأفراد فيها، التي تفرَّد بها فردٌ عن فردٍ، ويتفرّد عن الفردِ فردٌ، ويتفرّد عن الفردِ فردٌ، فتجد فيها أحاديث الفرد المطلق، والمستحسن عند أهل الحديث ألّا يكون الحديث فردًا.

- **مسألة تفرد الثقات:**

* تفرد الثقات لا نستطيع أن نقول إن كله مقبول، الأصلُ فيه القبولُ، ولكن قد تكون بعضُ القرائن في أحاديث الأفراد تجعلهم يردونها أو يتوقفون فيها، وهذا من الأبواب التي حصل فيها تغيّرٌ مع الوقت، أي أن المحدثين القدماء كانوا يشددون في التفرد، وينظرون في قرائن كثيرة للحكم على الحديث الفرد، بينما في قرون متأخرة خَفَّ هذا الحسُّ النقديُّ لأحاديث الأفراد فصار الحكم بالظواهر.

- **الفرق بين استعمال الأسماء "غريب" و"فرد" والأفعال المشتقة "أغرب" و"تفرّد":**

- إذا استعملوا الأسماء، "غريب" و"فرد"؛ فأكثر ما يطلقون "فرد" على الفرد المطلق، وأكثر ما يطلقون "غريب" على الفرد النسبي.

أما إذا استعملوا الأفعال فقالوا: أغرب أو تفرَّدَ فلان؛ فلا يفرقون بينهما في الدلالة على التفرد المطلق والتفرد النسبي.

* ما سبق شرحه من كلام ابن حجر ليس بهذه الحديّة عند المتقدمين، والتقسيم الأقرب لواقع الرواية أن نقول إنهم يستعملون كلمة «غريب» للدلالة على اللفظين، المطلق والنسبي، أكثر من استعمالهم «الفرد»، ولكن إذا استعملوا كلمة «فرد» فإنه في الأكثر يُراد به المطلق.

أما في الأفعال فأكثر ما فيها كلمة «تفرَّد»، ويطلقونها على المطلق وعلى النسبي، وقليلًا ما يستعملون «أغرَبَ».

الخلاصة: أكثر ما سنجده من اصطلاح الأسماء هو كلمة: غريب. وأكثر ما نجده من اصطلاح الأفعال: تفرّد به فلان.

ملاحظة: فعل «أغرَبَ» يُستعمل بشكل ظاهر في صورة دقيقة: فيما لو كان هناك محدثان، فيكون عند أحدهما حديثٌ ليس عند الآخر، فيقول: أغرب عليه فلان، وهو غالبًا ما يطلق على الأحاديث الغريبة التي ليست مشهورة.

المنقطع والمرسل:

استطرد ابنُ حجر وذكر صورة مشابهة للتقسيم الذي ذكرهُ في الفرق بين الأسماء والأفعال في المصطلحات، ولكن في باب **المنقطع والمرسل**.

- إذا استعملوا الأسماء "منقطع" و"مرسل"؛ فيطلقون المرسل على ما رفعه التابعي النبي ﷺ، ويطلقون المنقطع على ما سقط منه واحد في أي طبقة من طبقات الإسناد، إلا طبقة المرسل السابقة.

- وإذا استعملوا الأفعال "أرسله" و"قطعه"؛ فيستعملون "أرسله" فقط.

*كلامَ ابن حجر هنا ليس دقيقًا، والصواب أن المحدثين يستعملون اسم "المرسل" على صورة الانقطاع في أي طبقة كانت، بل وهناك كتب باسم المراسيل، وفيها أشياء كثيرة منقطعة ليست على وجه رفع التابعي عن النبي ﷺ، **ومن أشهرها:** (المراسيل) **لابن أبي حاتم**.

* المشكلة الأساسية ليست في خطأ تعريفات المصطلحات الموجودة في كتب المتأخرين، وإنما في عدم استيعابها لتطبيقات أو استعمالات المتقدمين.

- **ما الفرق بين مراسيل أبي داود ومراسيل ابن أبي حاتم؟**

(المراسيل) لابن أبي حاتم لا يتكلم عن روايات وأحاديث ومتون، وإنما يتحدث عن انقطاعات بين الرواة، ولا تجد متونًا للأحاديث إلا شيئًا عابرًا، هنا في (المراسيل) لأبي داود العكس، المراسيل كلها متون، الأحاديث التي عن النبي ﷺ وهي مرسلة.

* قد يقول المحدّثون إذا أرادوا أن يحكموا على الحديث من جهة الراوي الذي تفرد باللفظة: هذا حديث غريب. والمقصود أن هذه اللفظة غريبة.

الغرابة بين الوصف والحكم:

- **هل قولهم: هذا حديث غريب، هو وصف مجرد أم وصف متضمن حكمًا على الحديث؟**

الأغلب أنه وصفٌ بالتفرد، ثم قد يكون الحديث صحيحًا وقد يكون ضعيفًا، وبعض الأحيان تُستعمل «غريب» وصفًا وحكمًا –في حدِّ ذاتها– بالضعف. إما أن نقول إنه وصفٌ مجرد، ولكنه قد يتضمن حكمًا عند بعض المحدِّثين، وإما أن نقول إنه بالفعل أصلًا يتضمن حكمًا عامًّا بأنه في درجة أقل من المشاهير وإن كان صحيحًا.

والترمذي رحمه الله أكثر استعمالاته إن لم تكن جميعها في سنن الترمذي، إذا قال: هذا حديث غريب، فقط وحده؛ فمعنى ذلك أنه ضعيف.

– بعض صور المنكر والشاذ مرتبطة بقضية التفرد، فالغريب قد يكون منكرًا، أو شاذًا، أو صحيحًا، أو حسنًا، أو ضعيفًا.

– عرَّف ابن حجر **المنكر** بأنه: **ما خالف فيه الضعيفُ الثقةَ**.

وعرّف **الشاذ** بأنه: **ما يخالف فيه الثقة من هو أوثق منه**.

أي المنكر والشاذ في تعريف (النُّخبَة) يتطابقان في شيء ويختلفان في شيء؛ يتطابقان في وجود المخالفة، ويختلفان في نوع المخالف، إذا كان المخالِفُ ثقةً صار الحديثُ شاذًا، وإذا كان المخالِفُ ضعيفًا صار الحديثُ منكرًا.

- **الفرق بين الحديث الغريب وبين غريب الحديث:**

غريب الحديث أي: الألفاظ المرويّة في المتون، وتكون غريبة في معانيها وتحتاج إلى شرح.

من الكتب المصنفة في ذلك: كتاب (غريب الحديث) للخطابي، وكتاب (غريب الحديث) لأبي عبيد القاسم بن سلام.

والحديث الغريب –حسب تعريف ابن الصلاح–: الحديث الذي يتفرد به بعضُ الرواة يُوصف بالغريب، وكذلك الحديث الذي يتفرد فيه بعضهم بأمرٍ لا يذكره فيه غيره إما في متنه وإما في إسناده.

الدرس الخامس:

الحديث الصحيح:

قَسَّم ابن حجر الصحيحَ قسمين: الصحيح لذاته، والصحيح لا لذاته.

قال ابن حجر: **"وخبرُ الآحادِ بنقلِ عدلٍ تام الضبطِ متصلِ السندِ غيرَ مُعَلَّلٍ ولا شاذٍّ وهو الصحيح لذاتهِ"**.

- الشروط المذكورة هنا للحديث الصحيح هي في الحقيقة من أهم قوانين علم الحديث، والذي يأخذ هذه الشروط الخمسة بشكلٍ تفصيليٍ عميق سيعرف جوهرَ علم الحديث.

شروط الحديث الصحيح:

١) الشرط الأول: العدالة.

لماذا يشترط المحدثون العدالةَ في الرواة؟

اشترطوا العدالةَ خشيةَ الكذبِ على رسول الله.

عندنا الآن ثلاث مقامات:

المقام الأول: العدلُ ظاهرًا وباطنًا، وجمع مع العدالةِ الضبطَ.

المقام الثاني: العدلُ ظاهرًا وباطنًا، ولكنه ليس ضابطًا.

المقام الثالث: الذي ليس بعدلٍ في الباطنِ، وإن كان يتمثل صورة العدالة في الظاهر، بغض النظر هو ضابط أم لا.

* المقام الأول هو الأكثر صعوبة في اكتشاف الخطأ فيه، لذلك أولاه المحدّثون عناية بالغة.

* الحال الظاهرة من العدالة لا تشمل المظهر الخارجي فقط، وإنما تشمل أيضًا السلوك الظاهر من المحافظة على الفرائض، من اجتناب المحرمات الظاهرة.

* من الأشياء التي قد يكتشفون بها عدم عدالة الإنسان، قد يكتشفون بِها فِسق الإنسان، أو ما يخالف الصدق: مَرْوِيَّاتُ الراوي، يعرضون مروياته على مرويات غيره.

* **إن مدار العدالة على الصدق**، وأما يذكره بعضُ المحدثين من شروط زائدةٍ على الصدق فبعضُها فيه نظرٌ، مثلًا: ألّا يتلبَّس بِخَوَارِمِ المروءة، هذا فيه نظر.

- **مسألتان عمليتان:**

١. المسألة الأولى: كيف نعرفُ عدالةَ الرواة؟

التعبير في كتب الجرح والتعديل بلفظ «عدل» قليل جدًا، هناك ألفاظٌ أخرى تدل على عدالة الرواة، من أبرزها: ثقة، ولكن ثقة تضم زيادةً على العدالة: الضبط، **فهي تشملُ وصفين: الوصف الأول: كونهُ عدلًا. الوصف الثاني: كونهُ ضابطًا.**

٢. المسألة الثانية: هل الراوي المبتدع تُرَدُّ روايتُهُ أو لا تُرَدّ؟

إذا قلنا إن مدار العدالة على الصدق، فالمبتدع هل يمكن أن يكون صادقًا، فمعنى ذلك أننا لا نحتاج أن نقول السلام من البدعة، وإنما نحتاج أن نتأكد أنه صادق سواءً أكان مبتدعًا أو لم يكن كذلك.

- صَنِيعُ أصحابُ الكتب الحديثية المشهورة يدلُّ على أنهم لم يجتنبوا أحاديث أهل البدع، والإمام البخاري أخرجَ لكثيرٍ من أهل البدع في صحيحهِ، وكذلك الإمام مسلم، فصنيعُهم يدل على أنهم لا يشترطون في الراوي أن يكون سالمًا من البدعة.

٢) الشرط الثاني: الضبط.

- **أقسام الضبط:**

١) **ضبطُ صدر:** وهو إذا كان الراوي يُحَدِّثُ من حفظِهِ يجبُ أن يكونَ ضابطًا لما حَفِظ ولما سَمِع.

٢) **ضبط كتاب:** وهو أن يكون الراوي ضابطًا لما كَتَب من جهةِ صيانة هذا المكتوب من أن يُحَرَّف أو أن يُصَحَّف، حتى يؤدِّي هذا الحديثَ من المكتوب.

- **لماذا اشترطوا الضبط؟** اشتراط الضبط هو خشية الخطأ على رسولِ الله ﷺ.

• هل الأسهل معرفة العدالة أم معرفة الضبط؟

العدالةَ معرفتها أسهل؛ لأن فيها تَعَلُّقًا ظاهريًا كبيرًا، وأما الضبطُ فيحتاج إلى اختبار وفحوص، حتى تعرف هل الراوي ضابطًا أم ليس ضابطًا.

• كيف كانوا يعرفون ضبطُ الراوي؟

بطرُقٍ، من أهَمِّها: اختبارُ مروياتِهِم، واختبار المرويات له طرقٌ، منها: أن تُعرَضَ روايتُهُ على روايات غيرِهِ من الرواة الذين ثبتت إمامتُهُم وثبت رُسُوخُهُم في هذا الشأن.

ومنها مثلًا: أن يستطيع أن يُحَدِّث الأحاديث من حفظِهِ بشكلٍ دقيق.

الدرس السادس:

الثمرة المرجوة والمنشودة من علم الحديث:

هي ثمرة عملية، **وتتمثل في أمرين:**

١) **الأمر الأول: وهو الأهم وهو الغاية:** القدرة على التعامل مع الأسانيد والحكم على الأحاديث.

٢) **الثمرة العملية الأخرى، وهي تعد ثمرة مرحلية:** القدرة على التعامل مع كتب المتحدثين المتقدمين أو الكتب الحديثية الكبرى.

- وكتاب ابن الصلاح هو القطب الذي يدور حوله فلكُ الكتب الحديثية المتأخرة.

- ما الشيء العملي الذي نستفيده من قضية ضبط كتابة وضبط صدر؟ أننا نعرف أن بعضَ المحدثين وُثِّقوا في كتبهم خاصة.

ومعرفة الرواة لدينا فيهم درجتين:

الجهة الأولى: مِن كتب الجرح والتعديل.

الجهة الثانية: كيف نميِّز نحن بين ما رواه الراوي من كتابه وبين ما رواه من حفظه؟ تُعرف من خلال الخبرة والممارسة بحديث الراوي.

كيفية معرفة الضبط:

١) كيف يحكم المحدِّثون على الراوي بأنه ضابط؟

١. مقارنة المرويات ببعضها.

٢. دراسة المتون مستقلة، اختبارها وعرضها على أحاديث الثقات.

* هذه النقطة تفيد كثيرًا في الردِّ على الشبهات ومناقشة الإشكالات حول السنة؛ لأن البعض أو الكثير ممن يشكك في السنة يدخل من جهة المحدثين والحديث.

٢) كيف نعرف نحن الآن الراوي من جهة ضبطه وإتقانه؟

الطريقة الأولى: الرجوع إلى كتب الجرح والتعديل، والنظر في أحكام المحدثين عن الراوي.

الطريقة الثانية: الاستمرار في دراسة متون الراوي لمعرفة بعض جوانب التحريف فيها، ولكنها طريقة لكبار الممارسين لعلم الحديث والرواية، ولا تغني عن الأولى.

مراتب الرواة من جهة الضبط والإتقان والعدالة والحفظ والضعف:

نستطيع أن نقسّم كل الرواة إلى أربعة مراتب:

١) الطبقة الأولى: هم الرواة العدول الذين قَلَّ الخطأُ في حديثهم أو نَدَر.

- حكمُ حديثِهم: يحتج به.
- الألفاظ التي تدل على هذه الطبقة: ثقة، ثبت، حجة، أَحْفظ الناس، ونحو ذلك.

٢) الطبقة الثانية وهي على مرتبتين:

١. **المرتبة الأولى**: هم الرواة العدول متوسطو الضبط الذين يخطئون في الشيء بعد الشيء.

- حكم حديثهم: يحتج به، ولكن يحتاج إلى مزيد من النظر.
- الأصل في التعبير عنها عبارتان: صدوق، لا بأس به.

٢. **المرتبة الثانية**: هم الرواة العدول الذين خف ضبطُهم وكثر خطؤهم ولم يغلب عليهم.

- غالبًا تجد أنهم مختلف الاحتجاج بهم.
- في الغالب ليس لها لفظ واحد، وإنما مجموع ألفاظ، نفهم من مجموع ما قيل فيه أنه راوٍ مختلف في الاحتجاج به، قد نرد بعضَ أحاديثه، وقد نقبل بعضَ أحاديثه.

٣) الطبقة الثالثة: العدول الذين كثر خطؤهم إلى درجة التأثير عليهم بالضعف.

- لا يُحتج بحديثه.
- الأصل في التعبير عنها: ضعيف، لَيِّن، ليس بالقوي، يُكتَبُ حديثه. وليس جميعها بدرجة واحدة.

٤) **الطبقة الرابعة:** المتروكون والكذابون والمتهمون، لا يحتج بحديثهم ولا يعتبر بهم.

العبارات التي تدل عليهم: كذاب، متروك، ونحوها.

* دائمًا إذا رأيتَ في كتب الجرح والتعديل تركه يحيي أو روى عنه يحيي أو حدَّث عنه يحيي فهو القطان وليس ابن معين؛ لأن يحيي القطان كان جرحُه وتعديلُه عمليًا وليس قوليًا.

- **كتب الجرح والتعديل بشكل عام تنقسم إلى قسمين:**

- كتب الجرح والتعديل الأصلية التي قام كُتّابُها بالنقد المباشر للراوي.
- وكتب الجرح والتعديل الجامعة التي جمعت من كتب الجرح والتعديل الأصلية.

الدرس السابع:

الشرط الثالث: اتصال الإسناد.

الاتصال: هو عدم الانقطاع، أن يكون كلُّ راوٍ سمع مِن الذي فوقه. وهذا التعريف فيه عموم؛ لأن الاتصال لا ينحصر في السماع.

- **صور أخرى لاتصال الإسناد:**

١) **الإجازة**: يُنبئ عنها الراوي الذي أُجيز بقوله: «أخبرنا الشيخ» ويكون متصلًا.

٢) **المناولة**: وهي أن يكون عند الشيخ حديثُه مكتوبًا فيناوله لتلميذه فيقول: «ارو هذا عنّي»، وهي أعلى صور الإجازة.

طرق معرفة اتصال الإسناد:

- **الطريقة الأولى: النظر في صيغ الأداء.**

وجود صيغة السماع؛ يأتينا حديث فيه «فلان حدّثنا» أو «فلان سمعتُ فلانًا»، فنعرف أن الحديث متصل. ولكن توجد استثناءات، تُعرف بـ«علم العلل».

مثال: الأعمش مدلِّس ويروي عن أبي صالح السمّان، إذا قال الأعمش: «عن أبي صالح» فقد يكون دلَّس الحديث، وإذا قال «حدّثنا أبو صالح» فنعرف أنه لم يدلِّس الحديث.

هناك حديث رويّ مرة عن الأعمش بصيغة التصريح بالسماع، ورووه الباقين بـ"عن" الموهمة للتدليس، ورُوي مرة بـ «حُدِّثتُ عن أبي صالح»، جاء بعض كبار المحدثين فقال: أن «حُدِّثت» هي الصحيحة، وهي التي كشفَتْ لنا المجملَ في «عن»، و «حدَّثنا» أخطأ فيها الراوي مع أنه ثقة. فقد تأتي «حدّثنا»، ولكنّ السند يكون معلولًا غيرَ محفوظٍ.

الحسن البصري معروف أنّه كان صاحبَ إرسالٍ، ولكنه يرسل عن الصحابة. والإرسال عن الصحابة: يعني يروي عن الصحابة الذين لم يدركهم أو لم يسمع منهم، هذا يُسمَّى تدليسًا بوجهٍ عام،

لكنه أقرب للإرسال؛ لأن الصورة الألصق بالتدليس هي أن يروي الراوي عمّن سمع منه ما لم يسمعه منه.

المتقدّمون من كبار التابعين لهم مذاهب متنوعة في صيغ الأداء والتحمّل، بعضهم كان يشدِّد، وبعضهم كان يرخي. والنسائي معروف عنه أنه كان دقيقًا في الألفاظ. السلامة من العلة شرطُها الأول: جمع الطرق، كلّما وجدت أن الطرق متّفقة فاحتمال العلة ينخفض جدًّا.

- **الطريقة الثانية: البحث في الكتب التي تنصُّ على السماع.**

وهذه الكتب على قسمين:

القسم الأول: كتب الجرح والتعديل العامّة، مثل (تهذيب التهذيب) أو (تهذيب الكمال)

القسم الثاني: كتب اعتنى مؤلفُها بهذه النقطة، مثل: (التاريخ الكبير) للبخاري، وبعضها لا يستقصي كل الرواة.

يزول الإشكال الذي في هذه الخطوة مع الممارسة، مع معرفة الرجال، فأغلب المرويات تعود إلى طرق معينة.

الرواة المركزيين :

هناك رواة يُعدَّون محاور ترتكز عليهم كثير من الأحاديث، فإذا عرفتَ أصحابهم وشيوخهم ارتحت في مسألة الاتصال، ومنهم:

١) الإمام الزهري: الزهري يروي عن أنس مباشرة وسمع منه.

ونصل من الزهري إلى ابن عباس عن طريق عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن عباس.

ويروي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، وأبو سلمة يروي عن أبي هريرة ويروي عن عائشة، فنصل من الزهري إلى عائشة، وإلى أبي هريرة عن طريق أبي سلمة.

نصل من الزهري إلى عائشة أيضًا عن طريق عروة -الزهري عن عروة عن عائشة-.

ونصل من الزهري إلى أبي هريرة عن طريق سعيد بن المسيب، وهو من أبرز شيوخ الزهري، ومن أبرز تلاميذ أبي هريرة.

ونصل لابن عمر عن طريق سالم عن أبيه، وهو من أصحّ الأسانيد.

وأوثق أصحاب الزهري: مالك، ثم سفيان بن عيينة ومعمر، ثم يونس وعقيل وشعيب.

٢) الأعمش: وهو محوري في السنة والرواية

الأعمش يروي عن أبي صالح السمّان، وعن إبراهيم النخَعي. وإبراهيم يروي عن علقمة وعن الأسود، عن أصحاب ابن مسعود.

تلاميذ الأعمش: سفيان الثوري وشعبة. وشعبة شيخ يحيى القطان، ويحيى شيخ الإمام أحمد.

الدرس الثامن:

الهدف من دراسة علم الحديث هو: القُدرة على التطبيق العملي، والتطبيق العملي على مراتب، أكملُها: أن يستطيع الدارسُ لعلم الحديث أن يُخرّج الحديثَ ويحكم عليه، أو على الأقل أن يستطيع أن يُمارسَ بعضَ الخطوات.

خطوات معرفة اتصال الإسناد:

١) **الخطوة الأولى:** النظر في صيغ الأداء الموجودة في الإسناد، فإذا وجدنا "حدثنا" أو "أخبرنا" فهذه تدل على الاتصال، وإذا لم نجد في الإسنادِ الأوّلِ الذي نبحث فيه، نبحث في الطرق الأخرى.

٢) **الخطوة الثانية:** النظر في الكتب التي حرصت على إثبات السماع، مثل: (التاريخ الكبير) للبخاري، و(الكشاف) للذهبي، و(سير أعلام النبلاء)، وإن كان لا يُعتبَر كتابًا متمحضًا في الجرح والتعديل.

٣) **الخطوة الثالثة:** من جزأين أساسيّين

١. الجزء الأول: المعاصرة أو إمكان اللقاء.

المعاصرة نتثبت منها من خلال تاريخ الوفاة، وإمكان السماع. الفرق بين (تهذيب التهذيب) و(تهذيب الكمال) في موضوع السماعات، هو: أن (تهذيب الكمال) يستقصِي المشايخَ، وهذا الكتاب خاص بالكتب الستة، فيأتي لك براوٍ ويذكر له مثلًا مئتا شيخ، يبيّن أين روَى الراوي عن كل شيخ في الكتب الستة، فيقول مثلًا (خ م) يعني روى عنه في البخاري ومسلم. أما ابن حجر في (تهذيب التهذيب) فقد اختصر ولم يأتِ بالرموز، ولم يأتِ بكلِّ المشايخ الذين أتَى بهم المزي؛ لذلك هو ليس مرجعًا أساسيًا لمعرفة مشايخ الراوي.

تجد في (تهذيب الكمال): "روى عن فلان (خ)"، يعني في صحيح البخاري بإسنادٍ متصل، <u>فنستفيد من ذلك اتصال الإسناد.</u>

وإذا جاء (خ ت) يعني روى عنه في البخاري معلقًا. وإذا جاء (ب خ) فيعني ذلك أنه في (الأدب المفرد)، لكن لا نستفيد منه الاتصال؛ لأن البخاري لم يشترط الصحةَ والاتصالَ والإسنادَ فيه.

٢. الجزء الثاني: التأكد من كتب المراسيل أنها لم تنصَّ على الانقطاع.

وهذا أدق من أن نقول المعاصرة مع إمكان اللقاء فقط، حتى نتأكد من أنه لم ينص أحدٌ من الحفاظ على أن فلانًا لم يسمع من فلان. فإذا اجتمعت المعاصرة مع عدم وجود نصٍّ معينٍ مع قرائن أخرى؛ فهنا يترجح السماع، ويترجح الاتصال. والقرائن مثل: لو كانوا في بلدٍ واحد، وكلاهما عُرف بالرواية، ولم يُعرف أحدهما بأنه كان رأس من رؤوس البدع، فهذه من أقوى القرائن على وجود الاتصال. وكان البخاري –رحمه الله– يشدِّد في هذه القضية.

خطوة إضافية: البحثَ في حكم المحدِّثين على الحديث الذي فيه الرواية، فإذا وجدتَ المحدِّثين أو بعضَهم قد حكموا على الرواية بأنها صحيحة؛ فهذا حكم ضمني بتوفر شروط الصحة في الرواية، ومنها: اتصال الإسناد. وهذه الخطوة ليست عامة، وإنما أغلبية.

أن أغلب الانقطاعات تكون بين التابعي والصحابي، والانقطاع بين التابعي والرسول ﷺ واضح، لا يحتاج إلى بحث؛ لأن التابعين بشكل عام واضحين.

علم الحديث فيه حدٌّ يعبّر عنه التعبير النظري، وفيه حدٌّ أعلى من ذلك وهو الملَكة، فقد تصل إلى حدِّ القطع ولو لم تجد هذه الخطوات النظرية، ومع الممارسة تتكون في ذهنك نظائر وأمثلة كثيرة جدًا، ومن خلال القياس عليها تحكم دون الرجوع للتفاصيل النظرية، فمعرفة النظائر من أفضل الوسائل للوصول إلى الاجتهاد الصحيح.

أهم جزء في رواية الحديث سواء هو مِن المدار؛ لأن حقيقة الحديث الذي تبحث عنه: من المدار إلى الصحابي.

الدرس التاسع:

الذي يلزم من قولهم: "إسناده صحيح"، أنَّهُ توفّرت فيه الشروط الظاهرة لصحةِ الحديث التي هي: اتصال الإسناد، وعدالة الرواة وضبطهم، ولا يلزم من ذلك أن الحديثَ صحيح.

الشرط الرابع والخامس: السلامة من الشذوذ والعلَّة.

المعنى المشهور للشاذ هو: أن يخالف الثقةُ مَن هو أوثق منه. والعلة تتمثل في صور كثيرة من أهمها: مخالفة الثقة لمن هو أوثق منها. وعلى هذا فكل شذوذ علّة، فلا وجه لإفراد هذه الصورة من صور العلّة في شرطٍ من شروط الحديث الصحيح، إلاّ إذا عرّفنا الشذوذ بمعنىً غير المعنى المشهور عند كثيرٍ من المتأخرين.

لكن الشاذ له معنىً آخر يستقيم مع التفريق بين الشذوذ والعلّة، لكنه ليس الأفضل والأكمل في جعله شرطًا رابعًا، وإنما لفظ «منكر» أفضل في التعبير عن هذا المعنى الذي هو: تفرّدُ راوٍ بما لا يحتمل، أو بروايةٍ لا يحتملها.

فالأفضل أن يكون تعريفُ الشاذ في شروط الحديث الصحيح هو: التفرّدَ، ما تفرّد به مَن ليس أهلًا للتفرّد. الاستعمال الأبرز للعلّة هو في صورة ما عُرِف من الغلط من جهة تعدد الطرق.

دلالة المنكر على معنى التفرّد الذي لا يحتمل أولى من دلالة الشاذ؛ لأن مصطلح الشاذ يُستعمل بصورةٍ قليلةٍ جدًا عند الحُفّاظ المتقدمين.

التفرد هو يعتبر نوعًا من النقص، فهذا يحتاج إلى نوع من جَبْر هذا النقص، والجبر إمّا أن يكون ذاتيًا، بأن يكون الراوي المتفرّد على درجة عالية من الضبط والإتقان، وإمّا أن يكون خارجيًا. فإذا كان المتنُ الذي تفرّد به ليس متنًا من الأصول وليس فيه حكم انفرد به، والسلسلة التي تفرّد بها ليست من السلاسل الكبار الذهبية؛ فالأمر هنا سهل، أمّا إذا تفرّد في أصلٍ من الأصول هنا لا يُقبل التفرّد.

- **تناقض تعريف المتأخرين للشاذ مع تطبيقهم العملي:**

التعريف الأشهر للشاذ عند المتأخرين هو: مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه، ومعنى هذا الكلام أنّ من شروط الحديث الصحيح ألاّ يخالف ثقة من هو أوثق منه، لكن حين يأتي حديثٌ يرويه ثلاثٌ من الثقات، فيرويه اثنان مرسلًا، ويرويه الثالثُ موصولًا، يُعدُّ هذا اختلافًا، فمن المفترض ألاّ يكون حديثُ هذا الثقة الذي خالف الثقتين صحيحًا؛ لأنه "شاذ" بتعريفهم، لكنهم إذا أتوا عند هذه الصورة قالوا عنه صحيح! وهذا تناقض.

وقد نبّه على هذا الإشكالِ ابنُ حجر في كتابه (النُكت)، وهو كتاب نفيس جدًا، لكنه لم يكتمل.

- **الخلاصة:**

أولًا: أن الحديث إذا توفرت فيه الشروط الثلاثة الأولى يُقال فيه "إسناده صحيح"، وليس معنى ذلك صحة متنه.

ثانيًا: يجب أن يكون هناك مغايرة في المعنى بين الشاذ وبين العلّة، حتى يكون هناك فائدة من المغايرة أو من ذكر الشرطين، وقلنا أن الشاذ يُطلق على معنيين، فالذي ينبغي أن يكون الشاذ هنا على معنى التفرّد حتى يغاير العلّة؛ لأن من أشهر صور العلّة مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه.

ثالثًا: اشتراط السلامة من الشذوذ لصحة الحديث لا يتطابق مع التطبيق العملي لكثير من المحدّثين المتأخرين الذين يصححون نوعًا من مخالفة الثقة للثقات، وهو اختلافٌ في الوصل والإرسال والوقف والرفض.

الدرس العاشر:

الشّرط الخامس والأخير: السلامة من العلة.

العلة غالبًا تعود إلى التعدد وليس التفرد، مثل: مخالفة الضعيف للثقة، مخالفة الثقة للثقة، خطأ الثقة، هذه كلها علل. بناءً على أن العلة تطلق على التعدد، الذي ينبغي أن يكون عليه معنى الشاذ هو التفرد، حتى لا يقع التكرار.

كيف تُكتشَف العلة؟ لأن السلامة من العلة في الغالب تعود إلى معنى التعدد، فالأصل أنّ العلة تُكتشف بجمع الطرق. وميدان العلل هو في أحاديث الثقات والصدوقين؛ وذلك لأنّ أحاديث الضعفاء أمرُها واضحٌ من جهة الضعف فلا تدخل أحاديثُهم غالبًا في دائرة العلة، وإن كان المعنى العام للعلة يشمل حتى الضعف العادي.

- **أبرز الأبواب العمليّة في العلة:**

قضية الاختلاف في الرفع والوقف، والاختلاف في الوصل والإرسال. وحدث فيها اختلاف بين تطبيقات المحدّثين المتقدمين، وبين تصرفات بعض المتأخرين والمعاصرين. بعض المحدّثين المتأخرين حين ذهب إلى أقوال السابقين حصرهم في قولين، وكِلا القولين ليسا للمتقدمين.

القول الأول: إذا اختلف الرواة في الرفع والوقف، والوصل والإرسال؛ ترجح الزيادة دائمًا، أي الرفع أو الوصل. ونُسِب هذا إلى الإمام البخاري.

القول الثاني: إذا اختلف الرواة في الرفع والوقف، والوصل والإرسال، الوقف دائمًا والإرسال دائمًا. نسبه النووي رحمه الله للدارقطني، وهو ليس قولًا للدارقطني.

سبب الإشكال في نسبة الأقوال في هذه القضية: أنه توجد عبارات نظرية، يقول لك فيها الإمام مثلًا: "الراجح الوصل لأنه زيادة من ثقة"، فيؤخذ هذا التنظير في هذه الصورة على أنه مذهب لهذا القائل أن زيادة الثقة مقبولة في كل الأحوال.

قد يختلف بعضُ المتقدمين على بعضٍ في بعض التطبيقات أو في الحكم على أحاديث معينة، كأن يرجح البخاريُّ وصلَ الحديث ويرجّح النسائي إرسالَه، لكن هذا الاختلاف ليس اختلافًا في الأصل، بل هذا اختلاف في تطبيق الأصل أو القاعدة على هذا الحديث بعينه.

ذكر ابنُ رجب في (شرح علل الترمذي) عن الخطيب البغدادي أنه ذكر في (الكفاية) حكاية عن البخاري أنه سُئِل عن حديث أبي إسحاق في "النكاح بلا ولي" قال: "الزيادةُ من الثقة مقبولةٌ، وإسرائيل ثقة، إسرائيل الذي روى عن أبي إسحاق"، وهذه الحكاية إن صحّت فإنّما مرادُه الزيادةُ في هذا الحديث وإلا فمَن تأمل كتاب تاريخ البخاري (التاريخ الكبير) تبيّن له قطعًا أنه لم يكن يرى أنّ زيادة كلِّ ثقةٍ في الإسناد مقبولة، فدلَّ على أن مرادَهم زيادةُ الثقة في مثل تلك المواضع الخاصّة، وهي إذا كان الثقة مُبرّزا في الحفظ".

- **مجمل قواعد الترجيح:**

تدور على أمرين: كل القواعد هذه أغلبية، ليست كلية تشمل كل الصور والأجزاء-.

الأمر الأول: مدى معرفة مَن زاد ومَن نقص في حديث الشيخ المختلف عنه خاصة، بغضّ النظر عن كون هذا الذي زاد أو الذي نقص أوثق من الآخر أو لا، ففي الغالب يرجّح قولَ الأعلم عنه.

الأمر الثاني: الذي يدور عليه باب الترجيح: الميل إلى كفة المبرّزين في الحفظ والإتقان. مثلًا: قد يُرجّح قول حمّاد على شعبة في ثابت البناني؛ لأن حمّاد ألصق به، مع أن شعبة في طبقة أعلى منه بمراحل.

طريقةَ الحفاظ المتقدمين في اختلاف الوصل والإرسال والرفع والوقف هي طريقة تعتمد في الغالب على ترجيح الكفة الأقوى، ووجه القوة له طرق، منها: أن يكون الراوي ألصقَ بالشيخ، أو يكون مبرزًا في الحفظ، أو كثرة العدد. فإذا اقتربت الكفتان من التساوي في الغالب أو كثيرًا من الأحيان يُرجِحون الوجهَيْنِ ويُرْجِعون سببَ الاختلاف إلى الشيخ وليس إلى الكفتين.

مثال ذلك: حديث أبي بكر الصديق: "أيها الناس، إنكم تقرؤون هذه الآية ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ وتضعونها في غير موضعها، وإني سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: "إن الناسَ إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشك أن يعمهم الله بعقاب"، هذا وجه.

الوجهُ الآخرُ: "أيها الناس إنكم تقرؤون هذه الآية وتضعونها على غير موضعها، وإن الناسَ إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشك أن يعمهم الله بعقاب".

الفرق: هل هو مرّفوع إلى النبي، أم موقوف على أبي بكر؟ رواه جماعة كبيرة من الثقات عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيسٍ موقوفًا، ورووه جماعة أخرى مرفوعًا. وهنا لا نستطيع أن نقول أن كل هذه الجماعة أخطأت في الرفع، أو كلها أخطأت في الوقف، وإنما نقول: إسماعيل بن أبي خالد مرة رواه مرفوعًا، ومرة رواه موقوفًا، فالوجهان صحيحان، لكن هناك مدارٌ آخر للحديث رواه عن قيس غير إسماعيل، فأصبح عندنا ترجيحٌ نسبيٌّ.

فائدة: قيمة سفيان الثوري عند الحفاظ كبيرة جدًا، إذا قال سفيان حدثنا فلان بالصعوبة الشديدة جدًا أن يكون أخطأ، فقد خالف في حديث خمسةٌ من الثقات في وصل الحديث وإرساله، ولم يرجّح أحدُ المتقدّمين الوجهين، وإنّما قال أنّ هؤلاء الخمسة أخطأوا، وسفيان هو الصحيح!

تطبيق عملي:

حديث جرير بن عبد الله البجلي عن رسول الله ﷺ: "أنا بريء من كلِّ مسلمٍ يقيم بين أظهر المشركين".

- **طرق استخراج الحديثَ:**

١) في حال معرف الراوي: البحث في الكتب التي صُنِفَت في مسانيد الصحابة.

٢) في حال عدم معرفة الراوي: عندنا طريقتان:

١. البحث حسب الموضوع، تصنيفه في الأبواب:

٢. البحث بطرف الحديث.

ومن أبرز كتب الأطراف: (المسند المصنف المعلل)، و(تحفة الأشراف) لكنه خاص بالكتب الستة.

وجدنا: أن أبو داود رواه عن هنَّاد عن أبي معاوية عن إسماعيل عن قيس موصولًا. وهناك أقران لأبي معاوية عن إسماعيل، منهم هُشيم، ومعمَر، وخالد الواسطي، لكن كلهم رووه مرسلًا. فمدار الحديث على إسماعيل،

من رواه مرسلًا عنه: عبدة عند الترمذي وعند ابن أبي شيبة، **ووكيع** عند ابن أبي شيبة، و**هشيم**، **ومعمر**، **وخالد** الواسطي، وأكثر أصحاب إسماعيل، رووه عن إسماعيل، عن قيس مرفوعًا مُرسَلًا.

ومن رووه موصولًا: أبو معاوية الضرير، **وحجّاج**، عن إسماعيل، عن قيس، عن جرير، مرفوعًا متصلًا.

الآن نعود لـ (تهذيب التهذيب)، نجد: أبو معاوية ثقة، فهو في غير الأعمش يضطرب لكنه ثقة، وحجّاج قريبٌ من الصدوق، فيه ضعفٌ، لكنه ليس بالشديد، ومثله تتقوى روايتُه إذا عضده آخر.

- **الآن نثبت عمليًا: هل هناك اختلاف حقيقي بين بعض المحدثين المتقدمين والمتأخرين أو لا؟**

 نرى أحكام المتقدمين على الحديث.

رجّح المرسل: الترمذيُّ والبخاريُّ وأبو حاتم والدارقطني، هنا المسألة لا تحتمل قولًا آخرًا أبدًا، أبدًا..

والمتأخرين: يقول ابن القطان: ليس به علّة وإسنادَه صحيحٌ. والألباني مال إلى إرساله بسبب نوع ضعف في أبي معاوية لم يقم به حق المخالفة مع هؤلاء الحفاظ.

مسألة في تقوية المرسل للموصول:

مثلًا: الصنعاني في (سبل السلام) قال في حديثٍ: روي مُرسَلًا، ورُوي موصولًا، ورجَّح الموصولَ وقال: المرسل يقوي الموصولَ، وهذا غريب جدًا، فالمرسل يعضد الموصول إذا كان مختلف المخرج، وليس من نفس الطريق؛ يعني مثلًا مرسل آخر في الباب، ولكن ترجيح كلا الطرفين بأن كل منهما يقوِّي الآخرَ، فهذا فيه نظر شديد.

الدرس الحادي عشر:

"وتتفاوت رتبه -أي الصحيح- **بتفاوت هذه الأوصاف، ومِن ثَمّ قُدِّم صحيح البخاري، ثم مسلم، ثم شرطهما".**

مراتب الأسانيد الصحيحة:

- **ما أطلق عليه: من أصح الأسانيد.**

ومنها: **كالزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه.**

و: **وكمحمد بن سيرين عن عَبِيدة بن عمرو عن علي.**

و: **وكإبراهيم النخعي عن علقمة عن ابن مسعود.**

* لأن كل واحد من هؤلاء الصحابة -خاصةً المكثرين- هناك إسناد عنه يعتبر من أصح الأسانيد.

- **أسانيد في المرتبة المتوسطة في الصحيح:**

تشترك مع الأولى في الصحة، ولكنها أقل في درجة الصحة.

مثَّل له ابن حجر بـ **حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس.**

التمثيل بهذا الإسناد جيدٌ ولكن ليس مطلقًا؛ لأن حماد وإن لم يكن من الرواة المتقدمين في التثبت إلا أنّ هذا الإسناد خاصة هو من أجود أسانيده، بل إنّ من الحفاظ مَن يرجّح حماد على شعبة في ثابت البناني خاصة؛ لأنه ضابط لحديث ثابت ضبطًا متقنًا.

- **أسانيد في أدنى مراتب الصحيح:**

مثل: **سُهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة.**

و: **العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة.**

* هذان الإسنادان صحيحان، أخرج بهما الإمام مسلم أحاديث كثيرة، ولكن لم يخرّج البخاري من هاتين السلسلتين شيئًا على سبيل الاحتجاج؛ لأنها وإن كانت صحيحة إلا أنها في أدنى درجات الصحيح؛ نظرًا لأن الراويين ليسا في التثبت والإتقان بتلك المكانة.

- **مرتبة رواة الحديث الحسن:**

مثل: **محمد بن إسحاق عن عاصم بن عمر عن جابر.**

و: **عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.**

قد تجد بعض الأئمة المتقدمين يقولون عن هذه السلاسل المذكورة في الحسن أنها صحيحة؛ لأنّ الحسن بمعناه الاصطلاحي هو في الحقيقة نوعٌ من أنواع الصحيح.

-**لا تقل**: أصح الأسانيد على الإطلاق كذا؛ لأنك لا تستطيع الجزم، لكن قل: أصح إسناد إلى ابن عمر كذا، أو قل مثلًا: من أصح الأسانيد كذا.

لماذا البخاري أصح من مسلم؟

- **أوجه ترجيح البخاري على مسلم:**

١) الوجه الأول: من حيث الاتصال:

اشترط البخاري أن يكون الراوي قد ثبت له لقاء مَن روَى عنه ولو مرة، واكتفى مسلمٌ بمطلق المعاصرة.

هل الكلام في اختلافهما عملي أم نظري؟

الاختلاف عملي، هناك أحاديث في صحيح مسلم انفرد بها مسلمٌ ولم يخرجها البخاري؛ وفي الغالب ليس فيها علة ظاهرة، إلا أن هناك طبقة -غالبًا بين الصحابي والتابعي- لا تستطيع أن تثبت السماع والا اللقاء فيها، وإنما المعاصرة.

مثال: حديث "وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الِاثْنَيْنِ؟ قَالَ: ذَاكَ يَوْمٌ وُلِدْتُ فِيهِ...، وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ؟ فَقَالَ: يُكَفِّرُ السَّنَةَ الْمَاضِيَةَ، وَالْبَاقِيَةَ.."، حديث مشهور لأبي قتادة أخرجه مسلم في صحيحه، وهو من طريق عبد الله بن معبد الزمّاني عن أبي قتادة، لم يخرجه البخاري وقال: "عبد الله بن معبد الزماني لا يُعرف له سماعٌ عن أبي قتادة"، أي: لم يثبت عنده السماع ولا خلاف ذلك.

* مسلم ذكر شرطه في مقدمته وناصره، أما البخاري فلم ينصّ على شرطه وإنما عُرف عنه.

* من أفضل مَن ناقش المسألة ونقل كلام المتقدمين: الإمام ابن رجب في كتابه (شرح علل الترمذي).

٢) الوجه الثاني: من حيث العدالة والضبط:

البخاري انتُقد عليه بعضَ الرواة، لكن ليس مثل الذين انتُقدوا على مسلم.

هناك رواة فيهم إشكال قوي، هؤلاء مسلم ينتقي لهم، وهناك رواة مختلف فيهم: هل هم ثقات أو أقوياء أم لا؟ فهنا مسلمٌ قد لا ينتقي، وإنما يرجح أحدَ القولين، فإذا رجّح القبولَ يقبل الحديثَ، ثم قد يستثني من بعض أحاديثهم ما أُنكِرَ عليهم.

مثال: سلسة العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة، أخرج مسلم بها كثيرًا جدًا، لكن هناك حديث استنكر على العلاء بنفس السلسلة، ومسلم لم يخرجه، وهو حديث: "إذا انتصف شعبان فلا تصوموا"؛ لأن الحفاظ استنكروه على العلاء خاصة؛ لأنه خالف أحاديث أصح منه، وهو ليس بمستوًى من الضبط والإتقان يؤهله أن يصادم أو يخالف ما رُوِي من وجوهٍ متعددةٍ أصح منه. وهذا في الحقيقة نقد للمتن.

٣) الوجه الثالث: من حيث عدم الشذوذ والإعلال.

"لأن ما انتُقد على البخاري من الأحاديث أقل عددًا مما انتُقد على مسلم".

الدرس الثاني عشر:

تابع مراتب الصحيح:

١) ما اتفق عليه البخاري ومسلم.

٢) ثم ما انفرد به البخاري.

٣) ثم ما انفرد به مسلم.

٤) ثم ما وافق شرطيهما.

- **ما وافق شرطَيْ البخاريّ ومسلم:**

هو حديث ليس في البخاري أو مسلم، ولكن تتوفر فيه شروط حديث البخاري أو مسلم.

ذكر ابن حجر لهذا الشرط يوحي بسهولة تحقق ما كان على شرط البخاري ومسلم، لأنه من الصعب أن تأتي بحديثٍ على شرط البخاري أو شرط مسلم، وكأنه علّق الأمرَ في الشرطية بأن يكون الحديثُ الذي خارج البخاري ومسلم رواته نفس رواة الصحيح وهذا ليس كافيًا، بل يجب أن نتحقق أن البخاري أخرج حديثًا بهذه الكيفية بالضبط.

مثال: معمر وثابت كلاهما من الثقات المشهورين، لكن رواية معمر عن ثابت لم يحتج بها البخاري ولا مسلم؛ لأن فيها ضعفًا، فمن يقول: هذا الحديثُ على شرط البخاري ومسلم، في الحقيقة هو ليس كذلك؛ لأن هذا التركيب لم يحتجَّا به احتجاجًا، وإذا رجعتَ إلى كتب المتقدمين ستجد إنهم ضعّفُوا روايةَ معمر عن ثابت.

- **سبب صنع الحاكم كتاب (المستدرك):**

لكي يخرج الأحاديث التي يستدركها على البخاري ومسلم، لكنه توسّع كثيرًا جدًا في الأحاديث، فبعض الأحيان يكون هناك راوٍ ضعيفٌ فيفوته أو يخطئ

فقول الحاكم: صحيح على شرط البخاري، وعلى شرط صحيح مسلم، فيه إشكال، فهو لم يراعِ هذا شرطَ أن يكون الحديثُ على صيغةٍ معينة من التركيب.

* مسألة -ليس للشيخ تحرير فيها-: لو كان الحديثُ بنفس التركيب والصيغة والإسناد الذي أخرجه البخاري أو مسلم، هل يكفي ذلك لأن نقول على شرط البخاري أو شرط مسلم؟
من الصعب أن نحكم على شرط البخاري إلا بمزيدٍ من التدقيق في النظر في العلل؛ لأن البخاري لم يحكم على ظاهر الإسناد فقط، فهو ينظر في القرائن المحيطة بهذه الرواية بعينها، ويتأكد من عدم مخالفته لما هو أوثق، ومن سلامته من الشذوذ والعلة، لكن الحديث الذي بهذه السلسلة خارج الصحيح قد يكون له علة، وقد يكون هناك إسنادٌ أرجح منه مخالفٌ له.

قاعدة: أيُّ حديثٍ بإسناد من أصح الأسانيد يروى فيه حديث مرفوع عن الرسول ولا تجد لهذا المتن أصلًا في البخاري ولا في مسلم؛ فتعامل مع هذا الحديث بغاية الحذر، فالأسانيد الصحيحة خارج البخاري ومسلم كثيرة جدًا، أما أصح الأسانيد فهذا فيه نظر.

* الأصل تقديم البخاري ثم مسلم، لكن قد تعرض قرائن لما في مسلم تجعله أعلى ما في البخاري لأفراد حديث مسلم.

* قول البخاري أنه يحفظ ١٠٠ ألف حديث: يقصد به الطرق؛ لأن المتون الصحيحة لا تصل إلى ١٠٠ ألف حديث أبدًا.
وما يروى عن الإمام أحمد -وغيره- أنه كان يحفظ ألف ألف حديث، فهذا يختلف لأنه قد يدخل فيها الأخبار وليس فقط الأحاديث الصيحية والمرفوعة، خاصة أن قائلها هو الإمام أحمد، وهو من أبرز العلماء حفظًا لآثار الصحابة.

* **المستخرجات** هي: أن يأتي صاحبُ المصنف إلى مصنَّفٍ فيأخذ نفس الأحاديث التي في الكتاب فيخرجها بأسانيده هو، فهو لا يزيد متونًا عليها.
وأكثر المستخرجات صارت على البخاري ومسلم.
ولها فوائد مهمة جدًا منها:
١. أن البخاري لم ينفرد بأي حديث، والدليل وجود مستخرجات على البخاري.
- وهذه فائدة من الممكن أن نرد بها على قضية الشبهات على البخاري-.

٢. الحديث الذي يرويه صاحب المستخرَج قد تجد فيه ألفاظًا زائدة، تكون شارحة أو فيها سبب للحديث لم يذكره البخاري.
٣. قد تجد أنها تفيد في ألفاظ الأداء، وليس في الوصل أو الإرسال مباشرة.

* الألفاظ التي أوردها البخاري بصيغة التمريض مجرد إيرادها في الصحيح مُشعِرٌ بصحة أصله إشعارًا يؤنس به ويركن إليه.

* يوجد حديث رواه البخاري بصيغة التمريض، وقد أخرجه في نفس الصحيح مسندًا، فذكر بعضُ المحققين أنه رواه بصيغة التمريض؛ نظرًا لأنه اختصره في الموضع الذي علّقه. فهذا يدل على أن البخاري قد يُورِد شيئًا بصيغة التمريض ولا يكون ضعيفًا، لكن يبدو أن الأكثرَ في صحيح البخاري أنه إذا قال ويُروَى أو كذا أن فيه نوع ضعف، ويُعرف هذا بتتبع الأسانيد.

الدرس الثالث عشر:

الحديث الحسن:

أولًا: **عرّف ابن حجر الحديثَ الحسنَ بأنه: ما اتَّصل إسنادُه برواية العدل الذي خَفَّ ضبطُه** - خفة الضبط التي لا تصل للضعف، وإنما تبقى في درجة الحجة-.

ثانيًا: **حَكم على الحديث الحسن بأنه: يُحتج به.**

فمصطلح الحديث الحسن هنا يتضمن وصفًا وحكمًا.

ابن حجر لم يتشعب كثيرًا في تعريف الحديث الحسن، ولم يظهر وجود خلاف أو مشكلة في تعريفه.

كلام العلماء عن تعريف الحديث الحسن:

- ابن الصلاح ذكر تأمله الشخصي فيه وخرج بتعريفين للحديث الحسن، ورغم ذلك ليسا من التعاريف الصارمة الحدية الواضحة جدًا، وإنما تجد فيها قدرًا من العموم.

- الذهبي في (الموقظة) بعد أن ذكر ونقل عدّة تعريفات للحسن قال: "ثمّ لا تطمع بأن للحسن قاعدة تندرج كلّ الأحاديث الحسان فيها، فأنا على إياس من ذلك"!

- **ما ثمرة ذكر هذا الخلاف هُنا؟**

لنعرف أن هناك نوعًا من الاختصار المخل في كثير من الشروح المعاصرة في مصطلح الحديث، ولفت الانتباه إلى أن الحديث الحسن يحتاج إلى تفصيلٍ وتحريرٍ.

كيف نتعامل مع مصطلح "الحسن"؟

الأفضل في مثل هذا المصطلح أن يتعامل معه بتعدد المعاني وألا يلتمس فيه تعريف واحد.

مصطلح الحسن من الناحية اللغوية لا يوجد فيه صعوبة لغوية تصورية في أن تعرّفه بتعريفٍ معينٍ، لكن **ما الذي جعل في الأمر صعوبة؟** وجود التطبيقات الكثيرة المتنوعة المختلفة للحفاظ. وهذا ليس تجاوز الخلاف، وإنما هو الأقرب للتطبيق في مصطلح الحسن.

كيف نعرف الصورة المرادة من مصطلح الحسن؟

١) تُعرف من خلال السياق.

٢) من خلال دراسة منهج المحدّث نفسه.

مثل ابن الصلاح، ذكر في مقدمته المعنى الذي يقصده بالحسن.

تنوع استعمالات المتقدمين لمصطلح الحسن:

- مثل: حديث استقبال بيت المقدس حال قضاء الحاجة، متفق عليه من حديث ابن عمر، ومن أشهر أحاديث الأصول، لم يتعرض له أحدٌ بالتضعيف في المعنى، لكن الشافعي قال عنه: "حسن"!

ابن حجر في (النكت) يقول: "فإن حكم الشافعي على حديث ابن عمر في استقبال بيت المقدس حال قضاء الحاجة بكونه حسنًا **خلاف الاصطلاح**"،

وهذه العبارة ليست محررة جيدًا؛ لأنه لا يصح أن يحاكم الشافعي على اصطلاح متأخر أو على افتراض مصطلح واحد للحسن، وستزول المشكلة إذا ألغينا من الاعتبار الذهني أنه هناك معنى محدد للحسن مصطلح عليه.

- مثال آخر: النسائي في حديث "رُفِعَ القَلَمُ عن ثلاث"، قال: "ليس في هذا الباب صحيحٌ إلا حديث عائشة فإنه حَسَنٌ". قال ابن دقيق العيد: "وعليه عبارات المتقدمين فإنهم قد يقولون فيما صحَّ؛ هذا حديث حسن"، فهناك تنويعًا في الاستعمال.

- **ما دون الصّحيح بقليل جدًّا؛ ماذا يُسمَّى عند الحفاظ المتقدّمين؟**

الأصل أنّه من قسم الصّحيح، وفي المقابل قد يُقال في بعض الصّحيح: حسن.

الخطابي هو أول مَن قسَّمَ الحديثَ إلى ثلاثة أقسام: صحيح، حسن، ضعيف.

- مثال آخر في التنوع: قِيل لشعبة بن الحجاج: ما لك لا تروي عن عبد الملك بن أبي سليمان وهو حسن الحديث؟ قال الامام شعبة: "مِن حُسنِها فررتُ!"

وأبو داود في رسالته لأهل مكة المشهورة في السنن، يمدح أحاديث السنن من كونها مشاهير وأنها ليست غرائب، ومما قال: "كانوا يكرهون الغريب من الحديث"، نقل هذه العبارة عن إبراهيم النخعي، ونُقلت برواية أُخرى: "كانوا يكرهون أن يُخرِجَ الرجلُ أحسنَ ما عنده".

المراد بالأحاديث الحِسان هُنا: الأحاديث الغرائب، ليست فقط التي رواها شخصٌ واحدٌ فقط، وإنما تتضمن معنى آخر وهو أنها أحاديث ليست مشتهرة بين العلماء والمحدِّثين.

لماذا يطلقون على هذه الأحاديث التي ليست مشتهرة يقولون عنها أنها حسن؟ وجه الاستحسان في الندرة والانفراد.

الخلاصة في عبارة السخاوي في (فتح المغيث) قال: "وبناء على تفاوت معاني الحسن أو اختلاف معاني الحسن لا ينبغي إطلاقُ الحكم بالاحتجاج به".

فينبغي ألا تقول: أن الحديث الحسن يحتج به، أو الحديث الحسن لا يحتج به، وإنما تقول إذا أردتَ أن تتحدث عن تطبيقات الحفاظ المتقدمين: أن حكم الحديث الحسن هو بحسب استعماله.

أما إذا أردتَ أن تتحدث عن تطبيقات كثيرٍ من المتأخرين والمعاصرين؛ فإن معنى الحسن واضح ويحتج به.

الدرس الرابع عشر:

الصحيح لغيره:

إذا وجد عندنا حسن وحسن آخر وحسن ثالث، نقول عن هذا الحديث أنه صحيح.

وهنا لا إشكال، هو يزداد صحةً لأنه من ضمن الصحيح عند المتقدمين.

الحسن لغيره:

هو الحديث الذي فيه ضعف أو ضعيف، ويأتي من غير طريق، فيقال فيه حسن بسبب توارد الطرق.

وهذا التعريف يحتاج إلى تحرير.

وهذا أقرب معنى لإطلاق الترمذي للحديث الحسن، الحسن المفرد عند الترمذي هو الحسن لغيره عند المتأخرين.

الخلاف في جمع مصطلحي (حسن صحيح) معًا:

أغلب كتاب الترمذي فيه: حديث حسنٌ صحيحٌ؛ واختلف العلماء في تفسيره على أقوال كثيرة.

١) **–قول ابن حجر–:** إذا قال (حسنٌ صحيح) فيعني أنه متردد في حكم الحديث، هل هو حسنٌ أو صحيح؟ هذا إذا كان له إسناد واحد.

أما إن كان للحديث أكثر من إسناد: فالمقصود أن كلمةَ صحيح تتنزل على الإسناد الأول، وكلمة حسن تتنزل على الإسناد الآخر.

وهذا التفسير فيه بُعد شديدٌ؛ لأنك إذا فتحت جامع الترمذي وذهبت لأصحِّ الأحاديث التي اتفق عليها البخاريُّ ومسلمٌ ستجده يقول: "حسنٌ صحيح"، وهنا لم ينطبق عليه قضيةُ التردد.

اعتراض كيف للترمذي أن يقول في الحسن أنّه ما رُويَ من أكثر من وجه، ثُمّ يقول في بعض الأحاديث «حسنٌ غريب»، ومن المعروف أن الغرابة هي التفرُّد؟ يرد ابن حجر: **أن الترمذي إنما قصد بهذا** ما أفرِد فيه لفظُ الحسن، وليس ما قال فيه حسن غريب، أو حسن صحيح.

٢) ذكر ابن رجب وجهًا قويًّا من وجوه التوجيه في الجمع للترمذي بين الحسن والصحيح، وهو:

شروط الحسن عند الترمذي ثلاثة:

١) أن يروى من غير وجه.
٢) ألّا يكون شاذًّا -يُحتمل أن يكون المراد بالشاذ هنا شذوذ الانفراد الذي لا يُحتمل، ويحتمل أن يكون المراد بالشاذ هنا المخالِف-.
٣) ألا يكون راويه متهمًا بالكذب.

الشرطان الأخيران هما من شروط الحديث الصحيح، أما الأول فلا، فإذا قال في الحديث أنه (صحيحٌ حسن)، فمعنى ذلك أنه انطبقت عليه شروطُ الصحيح وزاد عليه أنه يُروى من غير وجه؛ فحين ركّب اللفظ أضاف صفةً واحدة على مصطلح الصحيح.

الكلام عن كتاب (شرح علل الترمذي):

شرح ابن رجب جامع الترمذي كاملًا، لكنه مفقود، ولم يتبقَ إلا شرحه للعلل التي في آخر الترمذي، وهو أدق كتاب في أطراف علم الحديث بطريقة راسخة.

- **وهو ينقسم إلى جزأين:**

الجزءُ الأول: شرح العلل، الوريقات التي كتبها الترمذي في آخر جامعه

الجزء الثاني: ذكر قواعد في الحديث، وبدأ في الرجال، وله في هذا طريقان؛ الأول: الكلام في ثقتهم. الثاني: معرفة مراتب الرواة، ومراتب الثقات، ومن يُقدّم قوله عند الاختلاف. وقسّم هذا الجزء إلى أقسام أيضًا.

وما ذكره في هذا الجزء الثاني يفيد فقط من يتعامل مع الأسانيد ويعمل في تخريج الأحاديث.

ثم ذكر في **خاتمة الكتاب** قواعد كلية تندرج تحتها جزئيات كثيرة ومهمة:

قاعدة: الصالحون غير العلماء يغلبُ على حديثهم الوهمُ والغلط: وهذا أيضًا من القضايا التي يجب أن تُبرز.

قاعدة: الفقهاءُ المعتنون بالرأي –في وقت الرواية– فغلب عليهم، لا يكادون يُقيّمون الأسانيد والمتون.

قاعدة: الثقاتُ الحُفّاظ الّذين حدَّثوا مِن حفظهم وليسوا بفقهاء، لا يُحتجُّ بحديثهم عند ابن حبان، وقول الشارح أنّ هذا ليس على إطلاقه.

قاعدة: أسانيد لا يثبُت منها شيء، أو يثبت منها اليسير، مع أنّه قد رُوي عنها بها أكثر من ذلك.

قاعدة: في رواية ابن سيرين والنخعي عن أبيه. حذّاق النُّقّاد من الحُفّاظ لكثرة ممارستهم للحديث، ولمعرفتهم بالرجال وحديث كل واحدٍ منهم، لهم فهمٌ خاص يفهمون به أن هذا الحديث يشبه حديثُ فلان، ولا يشبه حديث فلان، فيعللون الحديث بذلك، وهذا مما لا يعبر عنه بعبارة تحصره وإنما يرجع فيه أهله إلى مجرد الفهم والمعرفة.

الدرس الخامس عشر:

زيادة الرواي:

يقول ابن حجر: زيادة الثقة مقبولة بشرط، وهذا الشرط هو: ألا تكون منافية لرواية مَن لم يزد.

الزيادات نوعين: زيادة في المتن، وزيادة في الإسناد.

وأكثر الزيادات في رواية الحديث هي: الزيادات في الأسانيد، وأكثر الخلاف في هذه القضية بين المتقدمين وبين بعض المتأخرين هو في هذا الباب.

- أبرز صور الزيادة في الأسانيد صورتان:

١) الاختلاف في الوصل والإرسال.

٢) الاختلاف في الوقف والرفع.

الفرق بين تطبيقات المتقدمين والمتأخرين:

المشكلة الحاصلة: أن بعض المتأخرين وكثير من المعاصرين ربما إذا رأوا حديثًا فيه اختلاف في الوصل والإرسال يأخذون بقول مَن زاد، لأنه ثقة. وهذا القول ليس صحيحًا على تطبيقات المتقدمين.

القول الصحيح أنهم ينظرون في حال الاختلاف على هذا الراوي فينظرون أي الكفتين أرجح، فإذا كانت الكفة التي قصرت هي أقوى وأثبت فيرجحون أن هذا الحديث مرسل، وأن مَن زاد أخطأ

بعض الأحيان يرجّحون الوجهين ويُرجعون الاختلاف إلى الشيخ نفسه وليس إلى التلاميذ.متى؟

غالبًا إذا تقاربت الكفتان المختلفتان في طرفي التلاميذ.

مثال: سفيان بن عيينة ومعمر تقريبًا متقاربان في الزهري، ورووا نفس الحديث، هذا زاد وهذا نقص، فهنا يدرسون قرائن مختلفة، فإذا لم يترجح لهم أي شيء فقد يقولون: الزهري مرة زاد ومرة نقص.

ردَّ ابن حجر على مَن يقبل زيادة الثقة مطلقًا:

أنهم يقولون أن من شروط الحديث الصحيح ألا يكون شاذًا، ويفسّرون الشذوذ بأنه مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه، ثم إذا جاءتهم زيادة فيها مخالفة قبلوها، وهذا يتناقض مع شرطهم للصحة بألّا يكون شاذًا.

زيادة الثقة تُقبل في كثير من الأحيان إذا كان الذي زادها ليس فقط ثقة، وإنما كونه من الحفاظ المتقنين، وهذا أيضًا ليس دائمًا.

مثال: زاد الإمام مالك -وهو من أجلِّ الحفاظ- زيادة في حديث «فرض الرسول زكاة الفطر على الذكر والأنثى والحر والعبد» وهي "من المسلمين"؛ فقبلها بعض المحدِّثين، وتردد بعضهم في قبولها حتى رأى له جابرًا فقبلها!

"أسنده" تعني وصله؛ وهذا من معاني أسند، قد تأتي في مقابلة كلمة أرسل؛ فتعني: وَصَلَ، وقد تأتي في مقابل وقف؛ فتعني: رَفَعَ.

كتاب (الكفاية) للخطيب البغدادي؛ يعدُّ كتابًا محوريًا في تاريخ علم الحديث ويعتمد عليه ابنُ الصلاح كثيرًا في المقدمة.

من أبرز أسباب الخلل في فهم كلام المتقدمين هو: عدم عرض كلامهم على تطبيقاتهم

قول الإمام البخاري والدارقطني في مسألة زيادة الثقة:

- نَسَبَ النووي للبخاري القولَ بقبول زيادة الثقة مطلقًا؛ ورد عليه ابن رجب بأن من يقرأ كتاب (التاريخ الكبير) ويرى تطبيقات البخاري، سيتضح له أنه لا يقبل زيادة الثقة مطلقًا، وإنما قد يُعِلُّ بعض الزيادات.
- ونسب النووي للدارقطني عدم قبول زيادة الثقة مطلقًا، مع أن الدارقطني له عبارة نظرية يقول فيها بالقول بزيادة الثقة، لماذا؟ لأن الدارقطني تطبيقاته أظهر وأكثر، ويُعلَ كثيرًا، فقال أنه يرفض مطلقًا.
- الزيادة في المتون وألفاظ الحديث مهمة؛ لأنه قد يكون فيها زيادة أحكام.

الخلاصة: عمدة كلام الحفاظ المتقدمين في هذا الباب يدور ليس على الرفض المطلق ولا القبول المطلق؛ وإنما النظر في القرائن المحيطة بالرواية.

الدرس السادس عشر:

الشاذ والمنكر:

- إذا **خالف الراوي المقبول** من هو أوثق منه: فالراجح يقال له: محفوظ، والمرجوح: شاذ.

- وإذا خالف **الراوي الضعيف** من هو أوثق منه: فالراجح يقال له: معروف، والمرجوح: منكر.

هذا التقرير الذي قرّره ابن حجر فيه اختزال شديد، وهذا الاختزال يعطي صورة غير وافية عن استعمالات المحدثين الآخرين لهذين المصطلحين.

أمثلة على تقريرات العلماء في مصطلحي المنكر والشاذ:

١) **الخليلي** يقول: أن الشاذ ما ليس له إلا إسناد واحد يشذّ به شيخٌ -ثقةً أو غيرَ ثقةٍ-، فإن كان ثقة فيُتَوقّف فيه، وإن كان غير ثقة فمردود.

٢) الحاكم يقول: أن الشاذ حديث ينفردُ به ثقةٌ من الثقات، وليس للحديث أصل متابعٌ لذلك الثقة.

٣) **صالح بن محمد** يقول: أن الشاذ هو الحديث المنكر الذي لا يُعرف.

٤) **ابن الصلاح** ذكر في الشاذ معنيين:

الأول: الفرد المخالف.

الثاني: الفرد الذي ليس في راويه -الذي تفرد به- من الثقة والضبط ما يقع جابرًا لما يوجبه التفرد والشذوذ من النكارة والضعف.

وسوّى ابن الصلاح بين الشاذ والمنكر.

- **الفائدة المنهجية**: أن المصطلحات الحديثية قد مرت بتطورات، وكثير من دارسي علم الحديث لا يفطنون إلى الإشكالات المتعلقة بالمصطلحات، ويأخذون تفسيرات مختزلة ويبنون عليها أحكامًا في الصحة، أو الضعف، أو التوثيق، أو الاستدراك، أو التعقيب، أو الموافقة، ولا يكون التحرير جيدًا لنفس المصطلح.

- **هل هناك تساوي بين الشاذ والمنكر من حيث كثرة الاستعمال عند المحدثين؟**

الشاذ: قليل الاستعمال جدًا.

والمنكر: من أكثر المصطلحات الموجودة.

- **ما هو المنكر؟**

المنكر هو: وصف أو تعبير عما يقع في نفس المحدث من استنكار صورة من صور الخطأ أو الوهم أو الإشكال الموجودة في الرواية؛ فيعبر عنها بلفظ النكارة.

فما خالف فيه الضعيف الثقة منكر، لكنها ليست الصورة الوحيدة.

- **أمثلة على استعمالات المنكر عند المتقدمين:**

١) **المثال الأول** : سأل ابن أبي حاتم أباه عن حديث رواه أبو غسان، محمد بن مطرّف، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن عبادة بن الصامت، عن النبي ﷺ، فقال: "سمعت هذا الحديث عن عبادة منذ حينٍ وكنت **أنكره**، ولم أفهم عورته حتى رأيته الآن".

يقصد أنه بمجرد رؤيته لهذا الإسناد -الذي هو ثقة عن ثقة عن ثقة- استنكره، ولم يفهم عورته، ولم يأتِهِ طريق آخر لنفس الحديث يكشف عن وجه الخطأ في هذا الإسناد.

ثم وجد إسنادًا آخر فيه: حدثنا أبو صالح عن الليث، عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن ابن محيريز، عن عبادة.

فعلم أن هذا هو الصحيح، وأن محمد بن مطرّف في الإسناد الأول لم يضبط هذا الحديث، وكان ثقةً. فهو أنكر الحديث؛ لكن إذا لم يجدَ الإسناد الآخر؟ ممكن أن يقول منكر بحسب مستوى النكارة.

سؤال: لماذا استنكر أبو حاتم رواية محمد بن مطرّف مع أنه ثقة، ورجَّح رواية هشام بن سعد الذي فيه ضعف؟

لسببين:

١) لأنه من أثبت الناس في زيد بن أسلم.

٢) أنه إسناد غير الجادّة، يتطلب حفظًا وقصدًا، بعكس إسناد محمد بن مطرّف فهو الجادّة الذي يسبق إلى الذهن؛ لأن زيد بن أسلم من أثبت الناس في عطاء بن يسار.

* هذا الاستنكار صورة معاكسة للمشهور، مخالفة الضعيف للثقة التي يُرجّح فيها الضعيف على الثقة.

٢) المثال الثاني: قال أبو زرعة "هو منكر"، في حديثٍ تفرّد به بقيّة بن الوليد، عن عبيد الله بن عمر العمري، عن نافع عن ابن عمر، إسناد ذهبي مدني، وبقية شامي، وروايته عن غير الشاميين فيها ضعف؛ فجزم أبو زرعة بنكارته.

فجاء ابن أبي حاتم قال له: تعرف له علة؟ قال: "لا". أي إلى الآن لم أقف على حديث آخر يُبين لي أن بقيّة أخطأ، ولكن سواءً وجدت حديثًا آخرًا أو لم أجد فمجرد تفرّد بقيّة عن عبيد الله بن عمر بهذا الإسناد منكر.

* من أكبر الأمور التي أسيء بها إلى علم الحديث نقله من حالة المرونة إلى حالة الصلابة، ومن حالة التعدد والقابلية للترجيحات المختلفة إلى حالة القوالب الصُّلبة الجاهزة.

- **المقدمة التعريفية للمنكر: أن يقع استنكار في نفس المحدِث لرواية ما، غالبًا لأحد أمرين:**

١) إما تفرّد غير محتمل.

٢) وإما خطأ.

الخطأ يختلف عن التفرد غير المحتمل، التفرد غير المحتمل لا يتبين فيه الخطأ، ولكن يتبين فيه الاستنكار.

الدرس السابع عشر:

المنكر:

– الناقد قد يستنكر شيئًا في المتن أو الإسناد أو الرواية ثم يعبر عن هذا بـ: النكارة، فالنكارة ترجع إلى: التفرد، أو المخالفة، وقد تكون من شديد الضعف، أو من ضعيف، أو من وسط، وأحيانًا من ثقة.

وكلها يطلق عليها منكر، فصار المنكر أوسع بكثير من أن يقال هو مخالفة الضعيف للثقة فقط.

- الواجب أمران:

١) إدراك سعة المصطلح، وذلك عن طريق:

١. **الإثبات نظري**؛ من أن مِن المحدّثين من أطلق المنكر –نظريًّا– على غير معنى مخالفة الضعيف للثقة.

٢. الإثبات العملي؛ وذلك بذكر الأمثلة من استعمالات المحدثين.

٢) عدم الاكتفاء بدائرة المصطلحات أيًا كانت، حتى لو صححناها، وإنما ندخل في قضية التطبيقات العملية.

أمثلة على تعدد إطلاقات المنكر:

١) **المثال الأول**: الحديث التاسع عشر من سنن أبي داود: "حدثنا نصر بن علي، عن أبي علي الحنفي، عن همام، عن ابن جريج، عن الزهري، عن أنس قال: "كان النبي ﷺ إذا دخل الخلاء وضع خاتمه".

قال أبو داوود: **هذا حديثٌ منكر**، وإنما يُعرف عن ابن جُريج، عن زياد بن سعد، عن الزهري، عن أنس أن النبي ﷺ اتخذ خاتمًا من وَرِق، ثم ألقاه. والوهم فيه من همَّام ولم يروِه إلا همام".

سبب النكارة: مخالفة الثقة (همَّام) لمن هو أوثق منه، لأنه قال: ولم يروِه إلا همام؛ أي لم يروه على هذا الوجه إلا همام. وهذه الصورة تُعَرّف في كثير من الكتب المتأخرة بأنها الشاذ.

٢) **المثال الثاني**: "سمعت أبي يقول: روى عبد الرزاق عن معْمَر عن الزُّهري عن سالم عن أبيه عن النبي ﷺ أنه رأى على عمرَ ثوبًا غسيلًا أو جديدًا فقال: عشت حميدًا.. إلى آخر الدعاء. قال أبي: **هذا حديث ليس له أصل من حديث الزهري**. قال أبي: ولم يرضَ عبد الرزاق حتى أتبع هذا **شيئًا أنكر منه**، فقال: حدثنا الثوري عن عاصم بن عبيد الله عن سالم عن ابن عمر عن النبي ﷺ بمثله، وليس لشيء من هذين أصل. قال أبي: وإنما هو معْمَر عن الزهري مرسلًا أن النبي ﷺ قال كذا وكذا".

سبب الناكرة: تفرد الثقة -الذي هو معمر- بما لا يُحتمل، وتوارد الحفّاظ على وصف هذا الحديث بالنكارة. لماذا جعلوه غير محتَمَل؟ هذه قصة أخرى.

٣) **المثال الثالث**: قال أبو زرعة في حديث تفرد به بقيّة بن الوليد، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، قال: "هذا حديث **منكر**"، فسُئل: تعرف له علة؟ قال: "لا".

سبب النكارة: تفرد بقيّة، وهو ليس بالمتين، ولأن رواية بقية -وهو شامي- عن الحجازيين فيها ضعف، ثم إنه تفرّد بسلسلة من السلاسل الذهبية التي يُرحل إليها ويعتنى بها.

الدرس الثامن عشر:

العلاقة بين التابع والشاهد والاعتبار:

الاعتبار سببٌ للوصول إلى المتابعة والشاهد.

- **فلسفة هذا الباب قائمة على:**

أن الحديث إذا كان غريبًا فهو مذموم في الأساس، وكلما وُجد عاضد أو شاهد للمعنى الذي يُروى به هذا الحديث فهو أفضل عند المحدثين.

- **تنبيه:** من الخطأ الاكتفاء بالعبارات النظرية وتفكيك المصطلحات وفهم الأقسام، دون أن ندرك المنطلقات التي جعلت المحدثين ومؤسسي هذه الصنعة من المتقدمين يهتمون بهذه المعاني؛ فوجه الإشكال أنه قد تم التعلق ببعض القضايا النظرية الظاهرية في تقوية الحديث عند الحفاظ الأوائل، وجرّ هذه الصورة الظاهرة دون جرّ اعتباراتها وضوابطها وفلسفتها معها. وهذه المنهجية تُنتج تحسين وتصحيح أحاديث كثيرة ليست صحيحة، أما الاختلاف في حديثٍ بعينه مع الاتفاق في المنهجيات فالأمر فيه سهل قريب.

- **الاعتبار هو:**

تتبع الأجزاء والروايات والكتب والمسانيد حتى ننظر هل لهذا الحديث الغريب أصل أو شاهد أو متابع؟

والقاعدة هي: قد يُقبَل من الأحاديث حال كونها تحت مظلة الاعتبار ما لا تُقبل منفردة.

قال الإمام أحمد: "**حديث الضعفاء قد يُحتاج إليه في وقت، والمنكَر أبدًا منكر**". أي: أن الضعيف إذا حُكم عليه أنه ضعيف فهذا لا يساوي أن كل أحاديثه خطأ. والحديث المنكر هو الذي تبين خطؤه، وإذا تبين خطؤه ما عاد يفيد في الشواهد والمتابعات.

- **تنبيه:** عضد الطرق ببعضها ليست دائمًا عملية صحيحة؛ فتوجد أحاديث ضعفها المحدثون المتقدمون بجميع طرقها، مثل حديث: "طلب العلم فريضة على كل مسلم"، ثم جاء السيوطي فأدخل هذا الحديث في المتواتر! لأنه له طرقًا كثيرة.

– هناك عبارات للحفّاظ تدل على أنه أحيانًا كثرة الطرق تدل على الخطأ وليس على التقوية، وهم من يُطلق عليهم: مضطربو الحديث، الذي يرويه مرة عن فلان ثم يرويه عن فلان، وهذا بعينه يوجد فيه أشخاص فيُقبل منهم، ويوجد فيه أشخاص فيكون اضطرابًا.

مثلًا الزهري حين يروي متنًا واحدًا عن عدد من الصحابة؛ يقبلونه، لماذا؟ لأن الزهري واسع الرواية، ضابط ومتقن، ويحتمل هذا التنويع.

لكن –مثلًا– محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى إذا روى نفس ما رواه الزهري، تجد المحدثين يقولون: هذا حديث مضطرب الإسناد.

– **خلاصة**: أن الحديث إذا كان غريبًا فردًا فهذا في أساسه يعتبر إشكالًا، إذا وُجِد في هذا الغريب والفرد من القرائن الذاتية ما يرفعه ويعضده فيقبلونه، القرائن مثل: قوة حفظ رواته، عدم مخالفة المتن لأصول الشريعة، وغيرها.

نقاط الارتكاز في دراسة وتدريس علوم الحديث:

١) الأحاديث الغرائب مذمومة، وليس معنى هذا أنها ضعيفة.

٢) حين يحكمون على حديث الراوي بأنه ضعيف فهذا لا يعني ضعفَ كل أحاديثه، وبالتالي يجب الاستفادة من جزء من حديثه الضعيف، ويصفون هذا الراوي بـ: **يُكتب حديثه للاعتبار**.

٣) الاعتبار هو: دراسة الطرق المرتبطة بالرواية للتوصل إلى متابعات الحديث وشواهده وما يرتبط بذلك.

٤) إذا أُعْتُبِر الحديث ورُوعِيَت فيه ضوابط الاعتبار؛ قد يُقَوَّى من درجة الضعف إلى درجة الصحة أو إلى درجة القَبول، حتى لو لم يُطلق عليه صحيح؛ لأن بعض المحدِّثين يتحفظ على كلمة صحيح. وهذا يحتاج إلى ضوابط.

٥) نسيان هذه النقاط الارتكازية في تقوية الحديث بالشواهد والمتابعات، والتعلق بالصورة الظاهرة والمعادلات الظاهرة؛ معمول به كثيرًا، وهذا يؤدي إلى نتائج غير صحيحة.

- من الكتب الجيدة في هذا المجال كتاب (الإرشادات في تقوية الحديث بالشواهد والمتابعات)، للدكتور طارق عوض الله.

- مثال: على أنه يوجد مفارقة بين النظر إلى كثرة الطرق كشيء معتبر للتقوية، وبين كثرة الطرق كدليل على الخطأ:

هناك حديث روي من طريقين على مدار واحد أُختُلِف عليه، فبعض الرواة رواه مرسلًا، وبعضهم رواه موصولًا، وطريقة الحفّاظ في هذا الباب أن يقدموا الطرف الأرجح والأقوى، فهم لا يهمهم أن الحديث يجب أن يكون صحيحًا، بل همّهم من الطرف الأقوى من التلاميذ؟ ما الذي قاله الشيخ المختلَف عليه؟

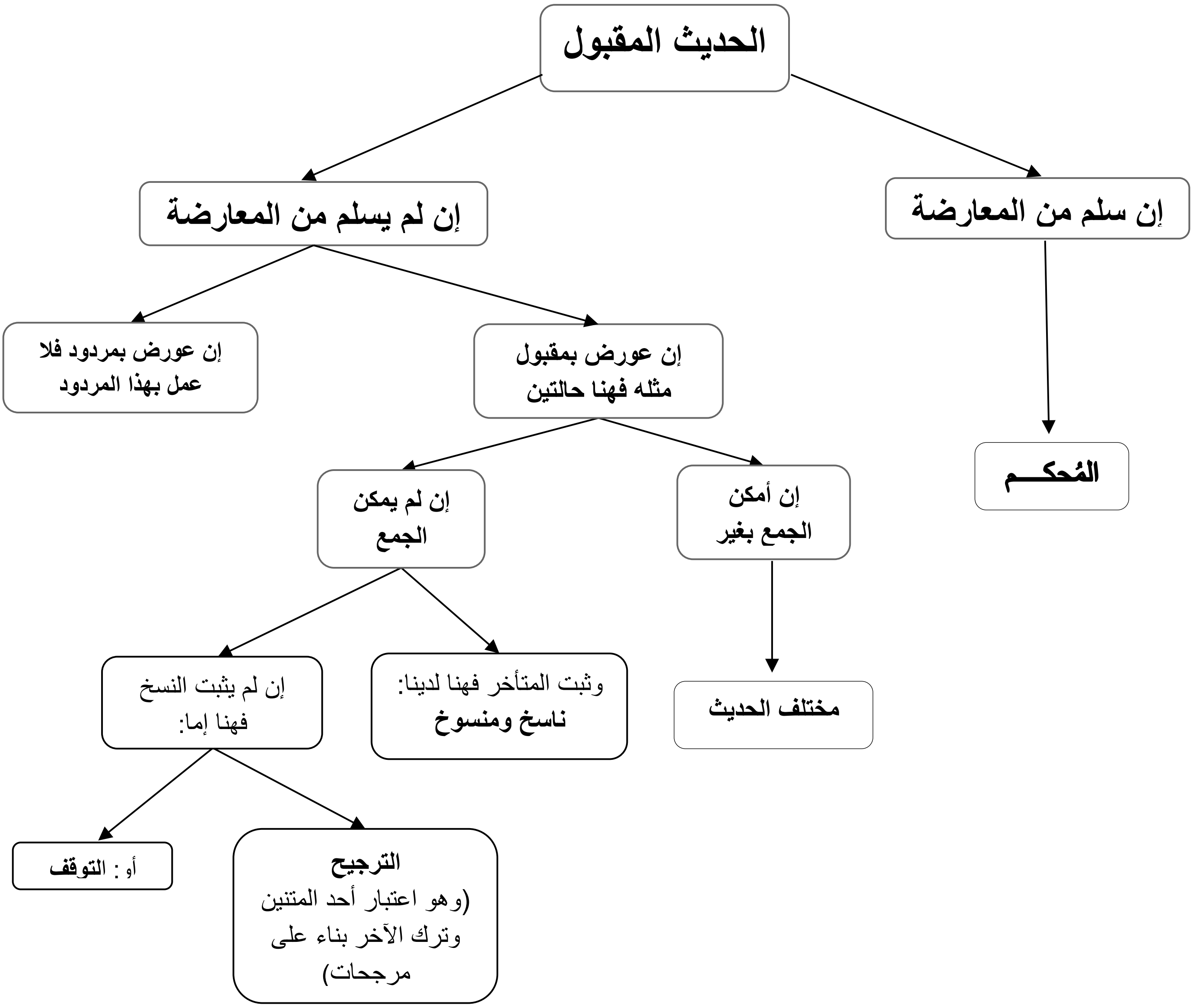
أتى الصنعاني -رحمه الله- في مثل هذا الحديث، ورجّح الموصول من باب قاعدة زيادة الثقة مقبولة، ثم قال: "والمرسل يقوي الموصول"!

والمفترض أن العبارة الصحيحة -على طريقة المتقدمين- هي: والمرسل يضعّف الموصول؛ لأن الذين أرسلوه هم الأثبت، ولأن كثرة الطرق ليست دائمًا يعضد بعضها بعضًا، فقد يضعّف بعضها بعضًا.

الدرس التاسع عشر:

تحصل فائدة تقسيم المقبول إلى مراتب باعتبار مراتبه عند التعارض بين الأحاديث.

طرق دفع التعارض بين حديثين ظاهرهما التعارض حسب ابن حجر:



١) الجمع: إذا أمكن الجمع بين مدلولي حديثين ظاهرهما التعارض بغير تعسفٍ سُمي مختلف الحديث.

مثال عن مختلف الحديث: حديث "لا عدوى ولا طيرة"، وحديث "فِرَّ من المجذوم فرارك من الأسد"، وكلاهما في الصحيح، وظاهرهما التعارض، ويمكن الجمع بين مدلوليهما.

٢) النسخ: هو رفع تعلق حكم شرعي بدليل شرعي متأخر عنه، والناسخ ما دل عليه.

ويعرف النسخ بـأمور:

١. أصرحها ما ورد في النص مثل: "كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها فإنها تذكر الآخرة".

٢. ما يجزم الصحابي بأنه متأخر كقول جابر: "كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار"

٣. ومنها ما يعرف بالتاريخ.

تنبيه: ليس مما يعرف به النسخ:

- ما يرويه الصحابي المتأخر الإسلام معارضًا لما تقدّم منه؛ لأن تأخر الإسلام بمجرده ليس دليلًا على أن رواية هذا الحديث متأخرة عن الحديث الآخر، لاحتمال أن يكون سمعه من صحابي آخر أقدم من المتقدم المذكور أو مثله فأرسله، لكن إن صرّح بسماعه من النبي ﷺ فإنه يكون ناسخًا شرط كونه لم يتحمل عن النبي ﷺ شيئا قبل إسلامه.

- الإجماع، لأنه ليس بناسخ، بل يدل على ذلك.

٣) الترجيح: هو اعتبار أحد المتنين وترك الآخر بناء على مرجحات متعلقة إما بالمتن، أو الإسناد ليس منها الناسخ والمنسوخ. ويُصار إليه إن لم يُعرف التاريخ ولم يمكن الجمع.

وذُكر في حاشية العراقي مئة وعشرة وجه من وجوه الترجيح، منها:

الأول: كثرة الرواة.

الثاني: كون أحد الراويين أتقن وأحفظ.

الثالث: كونه متفقًا على عدالته.

الرابع: كونه بالغًا حالة التحمل.

الخامس: كون سماعه تحديثًا والآخر عرضًا.

٤) **التوقف**: إن أمكن الترجيح، تعين المصير إليه وإلا فينبغي التوقف، وهو أولى من التعبير بالتساقط؛ لأنه قد يظهر لمعتبر آخر ما خفي على المعتبر الراهن.

هذا المبحث مبحث مهم جدًا ويشترك فيه عِلمان: علم أصول الفقه، وعلم الحديث. فقد كان للمحدثين عناية به، فلم يهتموا بالرواية فقط، وإنما اهتموا أيضًا بما عليه العمل وما لا يُعمل به. **مثلًا**: من مميزات سنن الترمذي أنه يأتي بما عليه العمل من الحديث حتى لو كان الحديث ضعيفًا.

ويشترك فيه أيضًا: الجهة اللغوية، والجهة الدلالية، والجهة الإسنادية. فمن أهم وسائل الترجيح: النظر في مقدار قوة الثبوت الإسناد، ومن بحث في مسألة التعارض بين الأدلة من المنزع الأصولي فقط دون أن يكون عنده قدرة حديثية، أو على الأقل دون أن يستفيد من أهل الحديث في وجوه الترجيح، فسيكون تعامله مع مبحث التعارض بين الأدلة فيه نقص.

مسائل وتعقيبات:

١) **المسألة الأولى**: هي أن مما ينبغي العناية به: التفريق بين درجات القبول في المقبول. وفائدة ذلك عند وجود شيء من التعارض في الروايات والأخبار.

تُعرف درجات المقبول بطرق ووسائل كثيرة، لا تنفك عن جوهر علم الحديث التطبيقي المتعلق بـ:

١. المعرفة التفصيلية بأحوال النقلة ورواتهم وطبقاتهم، ومن يُقدَّم قوله عند الاختلاف وما إلى ذلك.
٢. طبيعة طرق الحديث ورواياته والمتواتر وما إلى ذلك.
٣. إدراك المتون ومعانيها ومدى توافقها مع أصول الشريعة أو تعارضها.

التأسيس لهذا التفاوت في مراتب القبول وفي مراتب الحق مهم جدًا في أمرين:

الأمر الأول: في كيفية التعامل مع النصوص عند التعارض.

الأمر الثاني: في فقه الأولويات من حيث العمل. (النظر إلى مقامات الشريعة بطريقة متدرجة يفيد عند التعارض في الأعمال أيُّها أولى، وهو من فقه التقرب إلى الله تعالى).

٢) المسألة الثانية: مسألة مختلف الحديث، وفيها نقاط:

النقطة الأولى: ذكر ابن حجر أن مختلف الحديث هو: ما وقع فيه تعارض بين حديثين مقبولين وأمكن الجمع بينهما. وهذا الحصر منه رحمه الله فيه نظر، فإن الكتب المصنفة في مختلف الحديث تشمل كل أنواع ما ذكر من التعامل مع الروايات المتعارضة، سواء بالجمع، بالنسخ، بالترجيح أو بالتوقف... إلخ، فكله يسمى مختلف الحديث، أو اختلاف الحديث، أومُشكِل الحديث هو لفظ أوسع.

النقطة الثانية: باب الجمع بين النصوص اعتنى به أهل العلم وكتبوا فيه كثيرًا، والعناية به على المستوى العملي وقعت من وقت النبي ﷺ ثم الصحابة بعده، ثم بعد ذلك العلماء اعتنوا بفك الالتباس الذي قد يحصل، مع التنبيه أنه أحيانًا تُطرح هذه الأسئلة من باب التشكيك، وليس من باب الاستفسار، أو من باب الولع بالمتشابه.

ثم صارت العناية به من جهة التأليف والمؤلفات، وهي على قسمين:

١. **القسم الأول:** هي المؤلفات المفردة في هذا الباب، أُفردت للجواب عن أن ما قد يُتوهم فيه التعارض من النصوص الشرعية. وهي كثيرة، من أشهرها:

- كتاب (اختلاف الحديث) للشافعي، يأتي بالأحاديث الفقهية ويفككها من حيث دلالاتها.
- كتاب (تأويل مختلف الحديث) لابن قتيبة، يأتي بالأحاديث التي أشكلت على الزنادقة لا على الفقهاء، وقد يتكلف فيه الجمع بين حديثين أحدهما ضعيف.
- كتاب (شرح مشكل الآثار) للطحاوي، يأتي بالنصوص التي يُتوهم معارضتها لغيرها.
- بعض المتكلمين ألف في مُشكِل الحديث لرفع ما يراه مشكلاً.

ويدخل فيه أيضًا:

- كثير من الرسائل الأكاديمية في تخصصات الحديث من باحثين في الدكتوراه والماجستير، بحثوا مختلف الحديث عند إمام معين من حيث منهجيته في التعامل مع مختلف الحديث.
- ما ليس مرتبطًا بالحديث، وإنما بعضه يكون مرتبطًا بالقرآن، (دفع إيهام الاضطراب عن آي الكتاب) للشيخ محمد الأمين الشنقيطي.

٢. **القسم الثاني**: ما كان الحديث فيه تبعًا واستمرارًا، أو من باب الاستطراد، أو التكميل، وليس على سبيل الاستقلال والانفراد في مختلف الحديث، وفيها علم غزير وأهمية بالغة جدًا. ومن أهم مظانها كتب شروح الحديث وفقه السنة،ككتاب (فتح الباري) لابن حجر اعتنى عناية بالغة بقضية مختلف الحديث.

٣) المسألة الثالثة: في المثال الذي ذكره ابن حجر في الناسخ والمنسوخ وهو:

قول جابر رضي الله عنه: "كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار". فأيُّ طعام يُطبخ مهما ورد من نصوص سابقة في أنه يتوضأ منه، فآخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء منه.

وهذا الحديث يُستَدلُّ به على أن لحم الإبل لا ينقض الوضوء، إلّا أنه قد ثبت في الحديث الصحيح عند الإمام مسلم أن النبي ﷺ أمر بالوضوء من لحم الإبل.

وهو مثال من الأمثلة التي استعمل فيها الناسخ والمنسوخ ولم يكن هذا الاستعمال صحيحًا؛ لأن هذا الحديث معلول، وعلته بيّنها كبار الحفاظ من المحدثين، فقالوا: أنه نسخة خاطئة من حديث آخر، أي أنَّ لهذا الحديث أصلًا آخر رواه الحفاظ، ثم شذّ بعض الرواة فأتى به على غير ما رواه الناس، وأحيانًا يكون الشذوذ خفيًّا جدًا بحيث يُظنّ أن هذا حديث وهذا حديث آخر، بينما يتنبه الفطنون من أهل العلم إلى أنهما حديث واحد أصلًا.

فمثلًا: قال أبو داود: حدثنا إبراهيم الحسن الخثعمي، قال: حدثنا حجاج، قال: قال ابن جريج، أخبرني محمد بن المنكدر، قال: سمعت جابرًا رضي الله عنه يقول: "قربت للنبي ﷺ خبزًا ولحمًا فأكل، ثم دعا بوضوء فتوضأ، ثم صلى الظهر، ثم دعا بفضل طعامه فأكل، ثم قام إلى الصلاة ولم يتوضأ". قال أبو داود: حدثنا موسى بن سهل أبو عمران الرملي، قال: حدثنا علي بن عياش، قال: حدثنا شعيب بن أبي حمزة عن محمد بن المنكدر، عن جابرٍ قال: "كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما غيّرت النار". قال أبو داود هذا اختصارٌ من الحديث الأول.

المعنى: كان آخر الأمرين في تلك الحادثة، في ذلك اليوم الذي أكل فيه النبي ﷺ وقبل الصلاة وبعد الصلاة، فاختُصِرت بهذا اللفظ فأوهمت: كان آخر الأمرين أن ﷺ أنه فعل ثم لم يفعل. وهذه القضية ليست فقط من تنبيه أبي داود، هذه القضية منبّه عليها عند كثير من أهل العلم، وقد يكون وضوؤه الأول أصلًا ليس بسبب الأكل.

قد يُظن أن الحديثين مختلفان، لكن من خلال الطرق والجمع بينها والمقارنة والنظر في المتون، نجد أن هذه نسخة خاطئة من الحديث الأساس، وهذه واحدة من صور الدقة العجيبة التي كانت عند الحفاظ المتقدمين في كشف دقائق العلل وخبايا الأخطاء.

ملاحظة: قضية: من حدث من كتابه ومن حدث من حفظه وهم قوم ثقاتٌ لهم كتاب صحيح وفي حفظهم بعض شيء، فكانوا يحدثون من حفظهم أحيانًا فيغلطون، ويحدثون أحيانًا من كتبهم فيضبطون، منهم عبد الرزاق بن همام صاحب المصنف.

تنبيه: حول التعامل مع النصوص التي قد يُتوهم فيها التعارض في عصرنا.

هناك الكثير من العبثية الآن في التعامل مع النصوص التي قد يُتوهم فيها التعارض، حيث صارت الخطوة الأولى هي الرد والإسقاط، ثاني خطوة التوقف، وهناك مشكلة قبل الإسقاط هي توهم التعارض بين ما ليس بمتعارض أصلًا.

وهذا تنبيه منهجي مهم وهو: إياك أن تجعل نفسك مولعة بتتبع المتشابه والمشكل، فمِن أكبر أسباب الانحراف داخل إطار العلم هو الولع بتتبع المتشابهات والمشكلات. ويمكن للإنسان أن يطمئن في العلم حين يتبع المحكمات ويتكِئُ على ما عليه جمهور الأمة من علمائها وأئمتها ويفيء إلى هذه الواحات المطمئنة.

الخلاصة: باب مختلف الحديث والروايات المتعارضة مزلّة قدم كبيرة جدًا، وكم ضلت طوائف وانحرفت اتجاهات نتيجة النظر الخاطئ في نصوص الشريعة، ولا أنفع ولا أرسخ ولا أكثر طمأنينة واستقامة من أن يُرزق الإنسان الحكمة في توزيع نظره، فيجعل الثقة الأكبر منه على المحكمات ويعرف كيف يتعامل مع المتشابهات.

الدرس العشرون:

تذكير بمنهجية مجالس شرح النزهة:

حرصنا في هذه المجالس على:

١) **المقارنة بين مناهج المحدثين**؛ فلا ينظر الدارس لعلم الحديث من نافذة واحدة خاصة أن مناهج المحدثين أقوال اجتهادية.

٢) **التطبيقات العملية ورعاية مقاصد علم الحديث**، وعدم الانحصار في إطار المصطلحات؛ لأنها في خانة المقدمات وليست في خانة النتائج والمقاصد.

ستكون العناية في الدرس في بيان اختلاف المناهج، فعلم الحديث تطبيقي وليس علمًا نظريًّا مجردًا، ولذلك كلام المتقدمين محتواه مختلف تمامًا، تجد أسماء الرواة أنفسهم تتصل مباشرة بالأسانيد وبواقع الرواية، بينما تجد عند المتأخرين أسماء أصوليين، دخلوا في مباحث حديثية دقيقة من نافذة علم الأصول، فالإطار أصولي لكن الروافد كلامية وهذا من الإشكالات.

علم الحديث من العلوم التي كثر التصنيف في أفراد علومها مبكرًا؛ لذلك تجد أنهم يقولون: علوم الحديث. لكن دخل الجمود والقولبة في التعامل مع المصطلحات في المراحل المتأخرة.

الحديث المردود:

قال ابن حجر: "ثم المردود إما أن يكون لسقط أو طعنٍ؛ فالسقط إما أن يكون من مبادئ السند من مُصَنِّفٍ، أو من آخره من بعد التابعي أو غير ذلك. فالأول المعَلّق، والثاني المرسَل، والثالثُ إن كان باثنين فصاعدًا مع التوالي فهو المعضَل وإلا فالمنقَطِع، ثم قد يكون واضحًا أو خفيًّا، فالأول يدرك بعدم التلاقي ومن ثَم احتيج إلى التاريخ...".

"ثم الطعن إما أن يكون: لكذب الراوي، أو تهمته بذلك، أو فُحش غلطِه، أو غَفلته، أو فِسقه، أو وَهمه، أو مخالفته، أو جهالته، أو بدعته، أو سوء حفظه".

- فالرد إما أن يكون:

١. لسقطٍ من الإسناد.

٢. أو طعن في راوٍ.

رد الحديث بسبب السقط من الإسناد:

المعلّق:

إما كان السقط فيه من مبادئ السند من تصرُّف مصنف، سواءً كان الساقط واحد أو أكثر. ويسمى: **المعلَّق.**

- **من صوره:**

- أن يُحذف جميع السند.

- أو يحذف إلا الصحابي والتابعي.

- ومنها: إسقاط الشيخ وإضافة الحديث لمن فوقه؛ فإن كان الفاعل مدلِّسًا لم يسمَّ تعليقًا.

ذُكر التعليق في قسم المردود: بسبب الجهل بحال المحذوف، وهذا سبب تضعيف الحديث المنقطع.

- **مسألة التعديل بالإبهام:**

إن قيل: أن جميع من أحذفه ثقات؛ فالجمهور على أنه لا يُقبل، لكن قال ابن الصلاح: إن وقع الحذف في كتابٍ عرفت صحته، كالبخاري، فما علّقه بصيغة الجزم فهو ثابتٌ عنده إلى من علّقه، وما أتى به بصيغة التمريض، كـ "قيل"، أو "رُويّ"، فالأغلب أن فيه إشكالًا.

المُرسل:

هو: ما كان السقط فيه من آخر السند من بَعد التابعي.

سبب ضعف المرسل: لأننا لا ندري من الساقط، قد يكون صحابيًا أو تابعيًا، أو عدّة تابعين يروون عن بعضهم؛ ستة أو سبعة؛ بالاستقراء.

إن عُرِف من عادة التابعي أنه لا يُرسل إلا عن ثقة؛ فالجمهور متوقف في قبوله أو ردّه. وقال الشافعي: يُقبل إن اعتضد بمجيئه من وجه آخر يباين الطريق الأولى مسندًا أو مرسلًا؛ ليرجح احتمال كون المحذوف ثقة.

تنبيه: إذا قرأت كلام المتقدمين في المرسل ستجد المحتوى مختلفًا تمامًا عن هذا المحتوى، مباشرة ستجد أسماء الرواة أنفسهم، ستتصل مباشرةً بالأسانيد، وبواقع الرواية، ولذلك من الخطأ لطالب الحديث الاكتفاء بالكتب المتأخرة فقط.

• المرسل عند الترمذي:

قال: "لا يصح عند أكثر أهل الحديث قد ضعفه غير واحد منهم".

ذكر الترمذي أمثلة على تفريق النقاد بين مراسيل الرواة، من ذلك:

- قال يحي القطان: "ما قال الحسن في حديثه: قال رسول الله ﷺ، إلا وجدنا له أصلا إلا حديثاً أو حديثين".

- قال يحيي بن سعيد: "مُرسَلات مجاهد أحب إليّ من مُرسَلات عطاء بن أبي رباح بكثير، كان عطاء يأخذ عن كل ضرب".

• المرسل عند الذهبي:

قال: "المرسل عَلَم على ما سقط ذكر الصحابي من إسناده". وقال: "المرسل إذا صحَّ إلى تابعي كبير فهو حجة عند كثير من الفقهاء".

من صحاح المراسيل: مرسل سعيد بن المسيب، ومرسل مسروق، ومرسل الصُّنابحي، ومرسل قيس أبي حازم ونحو ذلك.

• المرسل عند ابن الصلاح:

قال أن: حكم المرسل، حكم الحديث الضعيف إلا أن يصح مخرَجه بمجيئه من وجه آخر، ولهذا احتج الشافعي بمرسلات سعيد بن المسيب، فإنها وجدت مسانيد من وجوه أخر.

الأحكام المتعلقة بالمُرسل المرتبطة بواقع الرواية:

المصطلحات الحديثيّة لا يصح أن يُكتفى في عرضها، أو في تصوراتها عبر نافذة واحدة.

ما نحتاج لمعرفته من أحكام متعلقة بالمرسل مرتبطة بواقع الرواية:

١. **تصور واقع المرسل في الرواية من حيث الوجود العملي:** وجود المراسيل في كل الطبقات.

٢. **معرفة أوصاف المرسل:** لها قواعد وقوانين من الخطأ معرفتها من خلال الكتب المتأخرة فقط.

كان المتقدمون يطلقون على كل صور الانقطاع لفظين مترادفين هما: **مرسل ومنقطع**، وبعض المحدثين المتأخرين يقول: أنهم لم يكونوا يستعملون المرسل إلا فيما رفعه التابعي، ثم استثنى صيغة الفعل **(أرسله)**. لكنهم كانوا يستعملون اللفظين على حدٍ سواء بصيغة الاسم أو والفعل.

المعضل عند المتأخرين: إذا انقطع راويين متتاليين، لكن في واقع الرواية، وواقع النقاد: لا يكادون يستعملون هذا المصطلح، وإنما وجد في استعمالهم مصطلح معضل على ما ليس فيه انقطاع أصلا لا بواحد ولا باثنين.

من المهم في واقع الرواية: معرفة القلة والكثرة، أي هل هذه الصورة تقع كثيرًا أم قليلًا؟ صورة المراسيل تقع كثيرًا جدا، ولذلك أفردت بالتصنيف.

٣. **حكم الواقع الذي وصفناه (الحكم على المرسل):** من الخطأ أن يوصف المرسل كله بوصف واحد، بل يجب أن يُفرَّق بين درجاته؛ فالحفاظ وصفوا بعض المراسيل بأنها صحيحة واحتجوا ببعضها.

٤. **كيفية التعامل مع المرسل:** أن نفرق بين مقامات وأحكام المراسيل بحسب التخصصات.

فمثلًا: أخبار عروة بن الزبير من أوثق ما يمكن أن يؤخذ به في السيرة النبوية، لذلك كثير من أخبار السيرة هي من طريق الزهري عن عروة.

وابن إسحاق متخصص في السيرة لكن مراسيله عن النبي في السيرة أضعف جدًا من أن تقارن بمراسيل شيخه الزهري أو بمراسيل شيخ شيخه عروة.

مراسيل قيس بن أبي حازم ومراسيل الصُنابحي من المراسيل القوية المتينة جدا لأنهم متقدمين أدركوا الكبار.

خلاصة: باب المرسل ليس بابًا يتعامل معه باختزال.

الدرس الحادي والعشرون:

خطوات دراسة الحديث:

١) أولاً جمع طرق الحديث.

٢) استخراج مدار الحديث.

٣) المقارنة بين الطرق.

٤) التأكد من اتصال الإسناد.

كيف نعرف اتصال الإسناد؟

النظر في صيغ الأداء:

حدثنا: تفيد الاتصال.

أخبرنا: تفيد الاتصال -بدرجة أقل-.

سمعت: تفيد الاتصال بدرجة عالية.

بلغني، نُبئت عن، أُخبرت عن، ذُكرَ لي عن: تفيد الانقطاع.

فلانٌ أن فلانًا: محايدة، تحتمل الاتصال وتحتمل الانقطاع.

أحيانًا الإسناد لا يكون فيه صيغ الخبر؛ لأن الرواة يتخففون من ذكر "حدثنا وسمعت"، فيجوز التخفف من الصيغة الأعلى إلى ما هو أدنى منها، ولا يجوز الرقي إلى الأعلى.

من فوائد جمع الطرق: أنك قد تقف على صيغ الخبر في طرقٍ أخرى.

فإذا لم نجد صيغة صريحة للاتصال ننتقل إلى:

البحث في الكتب التي اعتنت ببيان السماع من عدمه:

كيف؟ العلماء في باب الاتصال اعتنوا بذكر أمرين: سمع ممن، ولم يسمع ممن.

فنبحث في الكتب التي اعتنت بسمع ممن -إذا لم يوجد فلا يعني أنه لم يسمع-، ثم نبحث في الكتب التي بينت لم يسمع ممن، فإذا لم أجده فهذه قرينة إيجابية؛ وقد لا تكون كافية.

- **كتب حرصت على ذكر من سمع:** (التاريخ الكبير) للبخاري.
- **كتب حرصت على ذكر من لم سمع:** (كتاب المراسيل) لابن أبي حاتم.

كتب تجمع من سمع ومن لم يسمع:

١) (المراسيل) لابن أبي حاتم.

٢) (المراسيل) لابن أبي زرعة العراقي.

٣) (الجامع في أحكام المراسيل).

الانقطاع:

السقط من الإسناد قد يكون:

١) واضحًا، مثل: كون الراوي لم يعاصر من روى عنه. ولذلك تواريخ الارتحال مهمّة، وليس فقط تواريخ الوفاة.

٢) أو خفيًّا، مثل: التدليس.

التدليس:

أبرز أنواعه: **تدليس الإسناد، وهو: أن يروي الراوي عن شيخه الذي سمع منه مالم يسمعه منه بصيغةٍ تحتمل.**

- **هل التدليس شيء عادي أو مذموم؟** بشكل عام هو مذموم، ولكن ليس كل تدليس يطعن في العدالة، فهناك أسباب له.

- **حكم من ثبت عنه التدليس:**

هناك قولان:

١) لا يقبل إلا إذا صرح بالتحديث.

٢) يقبل ولو لم يصرح بالتحديث.

والصواب: أنه قد يُقبل حديثه ولو لم يصرح بالسماع، ولكن تُدرس رواياته المعنعنة، فقد يثبت أن روايته المعنعنة تلك قد دلسها، وقد يثبت أنه لم يدلسها، وهذا باب دقيق في علل الحديث.

لماذا نقول: عنعنة المدلِس قد تُقبل؟ لأن أصلًا العنعنة صيغة غير ثابتة، فقد تكون من تصرف الرواة للتخفُّف.

من يقولون إن المدلس لا بد أن يصرح وإلا لم تقبل روايته، وقعوا في إشكال في أحاديث الصحيحين، يوجد أحاديث لبعض المدلسين في الصحيحين لم توجد إلا بالعنعنة.

من القرائن التي لا يَقبل حديث المدلس لأجلها: إذا كان مكثرًا من التدليس جدًا، فهنا يشترط فيه السماع، مثل: بقية بن الوليد.

- كتاب مهم في هذا الباب: (منهج المتقدمين في التدليس) استقرأ فيه المؤلف الصور التي تكشف لهم أن هذا الحديث المعنعن فيه تدليس.

الدرس الثاني والعشرون:

تابع الانقطاع:

الإرسال الخفي:

- **الفرق بين التدليس والإرسال الخفي:**

التدليس: يختص بأن يكون الراوي المدلِّس قد سمع من شيخه غير هذا الحديث، ثم روى عنه حديثًا بصيغة تُوهِم أنه سمعه منه ولم يسمعه منه.

المُرسل الخفي: يكون الراوي عاصر الشيخ ولم يُعرف أنه لقيه.

النقطة العمليّة من هذا كله هي: أن الراوي إذا روى عمّن عاصره ولم يلقه؛ فروايته مردودة لانقطاعها؛ أما مسألة ماذا نسمي هذا الانقطاع، وهل هو تدليسٌ أو إرسال خفي؛ فلا ينبغي أن يكون فيه نقاشات طويلة، إلا لمتخصص يريد تحرير المصطلحات نظريًّا.

فائدة: يجب ألّا تكون قراءتك للكتب قراءة بعين واحدة تعطي كل نفس الجمل نفس القيمة، يجب أن تفرِّق في قيمة ما تقرأ بحسب تشريحك لهذه الجملة، هل هي من مقاصد العلم، هل هي من حواشيه، أو هل هي من لُبِّه؟

في تطبيقات المتقدمين هناك قدر من التوسعة في استعمال مصطلح "تدليس" و"مرسل خفي".

من الأمثلة على ذلك:

- يحي بن معين يقول: "دَلَّس هُشيم عن زاذان أبي منصور، ولم يسمع منه".

- قال الإمام أحمد بن حنبل عن سعيد بن أبي عَرُوبَه، أنه لم يسمع من الأعمش، ولا من حماد، ولا من عمرو بن دينار، ولا من هشام بن عروة، وغيرهم ثم قال: "وقد حَدَّثَ عن هؤلاء على التدليس".

فهو لم يقل إنه سمع منهم ثم أتى في حديثٍ فدلَّسه، إنما لم يسمع منهم أصلًا، ثم وصف روايته عن هؤلاء بأنها تدليس.

- **طرق معرفة عدم ملاقاة الراوي للشيخ الذي عاصره:**

١) **الطريقة الأولى:** أن يصرح الراوي أنه لم يسمع من فلان.

٢) **الطريقة الثانية:** أن يجزم إمام مطّلِع على أن فلانًا لم يسمع من فلان.

٣) **الطريقة الثالثة:** إدخال واسطة بينهما.

نفى ابن حجر رحمه الله أن تكون هذه الطريقة ثابتة، وقال بأنها لا تكفي للحكم بأنه لم يَلْقه؛ لاحتمال أن يكون من المزيد في متصل الأسانيد الذي صورته أنه يكون قد سمع من التلميذ ثم سمع من الشيخ، فروى مرة هذا الحديث بواسطة بينه وبين الشيخ، وروى الحديث مرة من الشيخ مباشرة

لكن إذا في صنع كثير من الحفاظ، سنجد أن إدخال الواسطة بين الراوي وبين الشيخ هو من أهم الطرق التي يُدرَك بها أنه لم يسمع من هذا الشيخ، ووجود هذا الالتباس يمكن أن يُحَل بطريقة أخرى، مثل أن يكون في روايته عن الشيخ تصريح بالسماع.

من الطرق أيضًا: **الاستدلال بعدم السماع لأنه لم يسمع ممن هو أصغر.**

مثلًا: ذكره ابن رجب رحمه الله في (شرح العلل): "وقد حكى أبو زرعة الدمشقي عن قوم أنهم توقفوا في سماع أبي وائل من عمر، فسماعه من معاذ أبعد".

رد الحديث بسبب الطعن في الراوي.

الطَّعْنَ نوعان:

١) **لكذب الراوي في الحديث**، متعمّدًا لذلك.

٢) **تهمة الراوي**، بأن يكون رواه مخالفًا للقواعد المعلومة، ولا يُعرف إلا من طريقه.

الثاني أصعب من حيث الاكتشاف، والأول أخطر من حيث الأثر، لكنه لم يكن عَسِرًا على المحدثين أن يكتشفوه، لذلك القواعد والأسوار الحديثية -في العدالة والضبط، والمرسل، وغيرها- أنتجت أثرها غاية الإنتاج، وعصمت السنة بفضل الله سبحانه وتعالى من أن يُدخَل فيها بالكذب ما ليس منها، وبقيت الدائرة الأخرى هي الدائرة العَسِرة الصعبة، وهي التي أنتجت دقائق علم الحديث والعلل.

نصٌّ جميل: في أن هناك بعض الأمور الحساسة جدًا لمعايير في النقد عند المحدثين هي أكبر من المصطلحات النظرية الدقيقة الضيقة. يقول ابن رجب: "قاعدة مهمة: حُذَّاق النقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث ومعرفتهم بالرجال وأحاديث كل واحد منهم، لهم فهم خاص يفهمون به أن هذا الحديث يشبه حديث فلان، ولا يشبه حديث فلان، فيعلّلون الأحاديث بذلك، وهذا مما لا يعبر عنه بعبارة تحصره، وإنما يرجع فيه أهله إلى مجرد الفهم والمعرفة التي خُصُّوا بها عن سائر أهل العلم كما سبق ذكره في غير موضع".

الدرس الثالث والعشرون:

أسباب الطعن في الحديث:

يمكن القول أن أسباب رد الحديث:

١. إما سقطٌ في الإسناد.

٢. أو طعن في الراوي.

٣. أو خطأ في الرواية، لا يستلزم الطعن في الراوي –الخطأ ليس بسبب ضعف الراوي، بل توهمه–.

ذكر ابن حجر عشرة أسباب للطعن في الحديث من جهة الراوي.

الحديث الموضوع:

ملاحظة: يمكن أن تحكم على الحديث بأنه موضوع ويكون الحكم مبنيًّا على غلبة الظن.

الراوي الذي حُكم عليه بأنه كذاب لا يستلزم الحكم عليه بأنه كذاب أن يكذب في كل حديث.

والصورة المصغرة من هذه الفكرة هي الضعيف، فالحكم على الحديث بأنه ضعيف لا يساوي أن النبي ﷺ لم يقله قطعًا، وإنما حُكم عليه بالضعف لوجود سبب يقتضي ذلك.

مثال: راوٍ روى سبع مئة حديث، فأخطأ في ثلاث مئة وخمسين منها؛ هذا يُسمى ضعيف رغم إصابته في باقي الأحاديث، ويمكن تصحيح باقي أحاديثه مع صعوبة ذلك.

تنبيه: الكذاب إذا كذب مرة واحدة في حديثه يسمى كذابًا، والحكم في روايته أنها حديث موضوع.

لأهل العلم بالحديث ملكة قوية يميزون بها الكذب من غير الكذب (من الكذاب).

- **كيف يعرف الوضع؟**

١. يعرفه من يكون فهمه تامًا، وذهنه ثاقبًا، ومعرفته بالقرائن الدالة على ذلك متمكنة.

٢. قد يعرف الوضع بإقرار واضعه، (يقول أنا كذبت في هذا الحديث إما من باب التوبة أو من باب التشفي...).

٣. ما يؤخذ من حال "الراوي"، (مثال: ما وقع للمأمون بن أحمد عندما ذُكر بحضرته الخلاف في كون الحسن سمع من أبي هريرة أو لا، فساق في الحال إسنادًا إلى النبي ﷺ، أنه قال سمع الحسن من أبي هريرة).

٤. ما يؤخذ من حال "المروي"؛ كأن يكون المروي مناقض لنص القرآن، أو السنة المتواترة، أو الإجماع القطعي، أو صريح العقل حيث لا يُقبل شيء من ذلك التأويل.

هام: نقد المتن هو عملية موجودة داخل المدرسة الحديثية، ولكنها عملية مضبوطة ولها قوانينها وقواعدها، ومن كان خارج هذه المدرسة عنده إشكال في المنهج والمنهجية.

ملاحظة: هناك من يحاكم الحديث إلى مركزيات فهمه للقرآن وليس إلى نص القرآن، مثال: من يفهم أن المعنى المركزي الذي جاء به الدين هو الحرية، يردُّ الأحاديث التي يرى أنها تخالف هذه الحرية.

ليس كل اختلاف بين مدلولات الألفاظ أو الجمل يساوي التعارض، بل قد يدخل تحت مظلة الخاص والعام.

أمثلة على ذلك:

- حين يأتي قول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ ثم يأتي حديث عائشة في البخاري ومسلم: "لا تُقطع اليد إلا في ربع دينار فصاعدًا". يتصور البعض منهما تعارض القرآن وتناقضه، لكن المنهجية تقول أن هناك عام وخاص، أو مطلق ومقيد، وليس تعارضًا.

- قال سبحانه وتعالى في الريح التي أرسلها على قوم عاد: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾، هنا ليس المقصود أن الريح دمرت كل ما يصلح أن يدخل تحت كلمة شيء –هذا أسلوب عربي موجود في أشعار العرب وفي كلامهم في خطبهم–، ولكن المقصود أنها تدمر كل شيء في ديارهم مما يكون به العذاب.

اعتبار اتفاق السنة مع القرآن وعدم مخالفتها له، اعتبار صحيح وهو مقتضى اتساق مصادر المعرفة في الشريعة.

قال الدكتور عبد الله القرني في كتابه (المعرفة في الاسلام): أن العقل والنقل في الشريعة يسيران بنظام التوافق والتكامل، التوافق فيما اشتركا في الحديث عنه في نفس الشيء، والتكامل فيما لم يتحدثا فيه؛ فيأتي العقل بأشياء ويأتي النقل بأشياء وبينهما تكامل.

- **مصادر المعرفة**: الخبر والعقل والحس.
- **مصادر التلقي**: السنة والقرآن والإجماع.

مثال آخر: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ ۖ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾، يأتي حديث أسامة بن زيد في البخاري ومسلم قال النبي ﷺ: "لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم"، هذا يخصص عموم الآية وهذا التخصيص ليس بدعًا من القول في القرآن وإنما هو أسلوب معروف.

اهتم الإمام الشافعي في كتابه (الرسالة) ببيان أنواع العام، وموضوعاته فيها كانت أصولية أصيلة وليست مكملة، والشاطبي كمجدد في أصول الفقه ذكر أن ما ينبغي أن يُعتمد في الأصول، هو ما كان مثريًا وعاملًا في الفقه.

هام: الحديث لا يجب أن يتناول من الناحية الأصولية المجردة، وإنما من باب رد الشبهات والاشكالات الموجودة اليوم، وعلى طلَّاب الحديث أن ينتبهوا لذلك، وأن يدركوا ما يوجه لأسوار المدرسة الحديثية من مجانيق، وهم ليسوا بحاجة لاستعارة ترسانة خارجية تحصن هذا الحصن، وإنما هم بحاجة إلى إثراء وتقييم من الداخل.

• طُرق وضع الحديث:

تارة يخترعه الواضع، وتارة يأخذ كلام غيره كبعض السلف الصالح أو قدماء الحكماء أو الإسرائيليات ويجعلها من كلام النبي ﷺ، وهذا ليس بالضرورة أن يكون على سبيل العمد وإنما يكون أحيانًا يكون على سبيل تداخل الأسلاك داخل الذهن، وكله يسمى موضوعًا وقد يسميه البعض متروكًا.

مثال: أبان بن أبي عياش عندما كان يجلس في مجالس الحسن البصري ويسمع مواعظه وفي نفس الوقت كان قد سمع من ثابت البُناني عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ أحاديث، فأصبح لديه خلط

في الوسط مع قلة توقي وتحرز وتثبت، فيأتي يقول عن كلام الحسن حدثني ثابت عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ كذا وكذا، فأصبح بذلك متروكًا رغم كونه رجلا صالحًا.

- **الوجه الثاني لترك هذا الحديث:** كونه حدَّث به غيره عن الحسن البصري من قوله، ولم يأتِ به أصحاب ثابت البناني عن أنس.

- **الوجه الثالث لتركه: الحكم بالشبه**، وهذا للمتقدمين للكعب العالي منهم، فقالوا: أن هذا الكلام الذي رواه أبان يُشبه كلام الحسن ولا يشبه النبي ﷺ.

ملاحظة هامة: لا يوجد علم من علوم التراث الإسلامي، أبدًا، يغذي العقل وينميه، ويحيي النقد والتفكير، مثل علم الحديث -بشرط فهمه والغوص في أعماقه وليس فقط بمعرفة مصطلحاته-، ثم علم أصول الفقه، ثم اللغة العربية.

- **الحامل للواضع على الوضع خمسة أشياء:**

- عدم الدين كالزنادقة.
- غلبة الجهل كبعض المتعبدين.
- فرط العصبية كبعض المقلدين.
- اتباع هوى بعض الرؤساء.
- الإغراب لقصد الاشتهار.

كل ذلك حرامٌ بإجماع من يُعتد به، إلا بعض الكراميّة والمتصوفة، واتفقوا على أن تعمد الكذب على النبي ﷺ من الكبائر، وبالغ أبو محمد الجويني فكفّر من تعمد ذلك، ولابن تيمية مبحث في هذا الأمر في كتابه (الصارم المسلول).

- **حكم رواية الموضوع:**

إضافة لكونه من الكبائر، فقد اتفق العلماء على تحريم رواية الموضوع، إلا مقرونًا ببيانه، لقوله ﷺ: "من حدث عني بحديث يرى أنه كذبٌ فهو أحد الكاذبَين". أخرجه مسلم.

ملاحظة: ما أكثر ما يروى من الأحاديث الموضوعة، وذلك ليس لقلة النزاهة والورع، ولكن لقلة علمهم بعلم الحديث، مثال: أحاديث الفضائل والترغيب والترهيب، في كتاب (مسند الفردوس)، وبعض الأحاديث في (سنن ابن ماجه).

الأكمل من جهة الورع ومن جهة الصيانة هو: أن يبين حتى الحديث الضعيف، وإذا كان السياق لأناس يفهمون فيمكن أن يختصر الإنسان فيقول رُوي عن النبي ﷺ، كطريقة البخاري في بعض الأحاديث التي فيها شيء من الضعف من المعلقات، وهذا ليس بالضرورة أن يُفيد شدة الضعف وإنما قد يفيد نوعًا من الوهاء في الإسناد، وأحيانًا حين يكون الحديث محتملًا يمكن أن تكتفي بعبارة مثل: وروى الترمذي، وأخرج الإمام أحمد في مسنده؛ فهذه لا تساوي صحيح وفي نفس الوقت لا تساوي أن فيه ضعفًا.

خلاصة:

الحديث الذي فيه ضعف يسير جدًا لا يكاد يذكر فهذا يعزى العزو العام، والترمذي رحمه الله من جمال صنيعه في السنن أنه إذا أخرج الحديث الضعيف الواضح الضعف أنه يبين فيقول لك مثلًا: وليس إسناده بالقائم.

أما الموضوع فلابد من البيان ولا يصلح أن يكون هناك تأخر عن البيان، وإذا وُجد من تحدث بهذا وليس عنده علم كاف بالحديث فأخرج أحاديث موضوعة ولم يبينها فينبغي على أهل العلم أن يبينوا ذلك.

- **المؤلفات في تخريج الأحاديث:**

-كتب العراقي كتابه (المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من أحاديث وأخبار)، وخرج فيه أحاديث كتاب الإمام الغزالي (الإحياء).

- من الكتب المشهورة المعاصرة في التخريج، كتاب (إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل)، للشيخ الألباني.

-كتب العلجوني كتابه (كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسن الناس).

الدرس الرابع والعشرون:

تابع أسباب الطعن في الحديث:

الحديث المنكر:

سبق أن ذكر ابن حجر أن: **المنكر ما خالف فيه الضعيف الثقة.**

تعريف إضافي للمنكر: ذكر ابن حجر أن هناك رأي آخر في المنكر لا يشترط فيه قيد المخالفة، وعده من أسباب الطعن بسبب الراوي.

قد يُرد الحديث بسبب فحش غلط الراوي أو كثرة غفلته أو فسقه؛ ويعتبر حديثه منكرًا.

ملاحظة: عندما ذكر ابن حجر القول الثاني في المنكر فهو يقصد بذلك تفرد الضعيف.

خلاصة: المنكر يحتمل ما هو أوسع من التعريفين السابقين، فيحتمل إضافة لهما: مخالفة الثقة للثقة، وتفرد الصدوق، وأحيانًا بعض تفردات الثقات قد تسمى مناكير بحسب القرائن المحتفة بها.

الحديث المُعلَّل:

يحصل بسبب الوهم، ويعرف بتتبع وجمع الطرق.

- **صور الوهم:**

- وصل مرسل.
- وصل منقطع.
- إدخال حديث في حديث.

مثال وصل منقطع: يأتي الحديث من طريقين؛ إذا أتى محمد بن إسحاق بحديث يرويه مالك عن الزهري عن أنس عن النبي ﷺ، فقال: حدثني الزهري عن أنس عن النبي ﷺ؛ فيُحكم على حديثه أنه

معلل؛ لأن مالكًا أوثق منه في الزهري وروى الحديث مرسلًا فجاء هو ورواه متصلًا، والمرسل هنا هو الأصح، وقد يسمى هذا النوع منكرًا.

ملاحظة: يحصل الوهم غالبًا في حديث الثقات لذلك يصعب كشفه، ويسمى كذلك منكرًا أو حديث خطأ.

قال ابن حجر: المعلل من أغمض أنواع الحديث وأدقها، ولا يقوم به إلا من رزقه الله:

١. فهمًا ثاقبًا،

٢. وحفظًا واسعًا،

٣. ومعرفة تامة بمراتب الرواة،

٤. وملكة قوية بالأسانيد والمتون،

ولم يتكلم فيه إلا القليل منهم: علي بن المديني وأحمد بن حنبل والبخاري ويعقوب بن شيبة، وأبي حاتم، وأبي زرعة، والدارقطني".

نص هام جدًا ويُحفظ: قال ابن رجب: "اعلم أن معرفة صحة الحديث وسَقَمِه تحصل من وجهين:

١. **أحدهما**: معرفة رجاله وثقتهم وضعفهم، ومعرفة هذا هيّن؛ لأن الثقات والضعفاء قد دُوِّنُوا في كثيرٍ من التصانيف وقد اشتهرت بشرح أحوالهم التواليف.

٢. **والوجه الثاني: معرفة مراتب الثقات،** وترجيحِ بعضهم على بعض عند الاختلاف، إما في الإسناد، وإما في الوصل والإرسال، وإما في الوقف والرفع، ونحو ذلك.

وقال: "وهذا هو الذي يحصل من معرفته وإتقانه وكثرة ممارسته؛ الوقوف على دقائق علل الحديث". ""ولابد في هذا العلم من طول الممارسة وكثرة المذاكرة".

قال الحاكم أبو عبد الله: "الحجة في هذا العلم عندنا: الحفظ والفهم والمعرفة ولا غير".

يُشبَّه ناقد الحديث بالصيرفي الذي تكون له ملكة وممارسة في معرفة الذهب المزيف من الحقيقي، والذي له خبرة يستطيع نقلها لأحد آخر.

الدرس الخامس والعشرون:

في متابعة أسباب رد الحديث بسبب الطعن في الراوي:

ومن هذه الأسباب المخالفة، ولها أنواع:

أنواع المخالفة:

النوع الأول: المخالفة بالمدرج:

المقصود بالمدرج: هو إضافة شيءٍ إلى الإسناد أو المتن لا يكون من أصل الرواية، وذلك بغضِّ النظر عن سبب الإضافة.

وله نوعان: مدرج الإسناد، ومدرج المتن، وأغلب ما يُعتنى به هو مدرج المتن.

١) أولًا: مدرج الإسناد:

ذكر الإمام ابن حجر –رحمه الله– أربعة أنواعٍ لمدرج الإسناد، وهي كالآتي:

الأول: أن يروي جماعةٌ الحديث بأسانيد مختلفة، فيرويها عنهم راوٍ فيجمع الكلَّ على إسنادٍ واحدٍ منها، ولا يُبين الاختلاف.

مثال: سُئل الإمام أحمد عن محمد بن إسحاق إذا تفرَّد بحديث هل يُحتج به؟ فقال: **"لا والله، إني رأيته يُحدّث عن جماعة بالحديث الواحد ولا يفصل كلام ذا من كلام ذا"**.

الثاني: أن يكون المتن عند راوٍ تامًا إلا طرَفًا منه، فإنَّه عنده بإسنادٍ آخر، فيرويه عنه راوٍ آخر تامًّا بلا نقصٍ بالإسناد الأول.

الثالث: أن يكون عند راوٍ حديثٌ بمتنين وإسنادين مختلفين فيخلط راوٍ عنه بينهما.

الرابع: أن يذكر الراوي الإسناد فيعرض عليه عارضٌ، فيقول كلامًا من قِبل نفسه، فيظنُّ السامعُ أنَّ كلام الراوي جزءٌ من الإسناد الذي كان يذكره.

٢) ثانيًا: مدرج المتن:

ويرى الشيخ أحمد السيد أنَّ من أفضل التعاريف لمدرج المتن هو تعريف الإمام الذهبي رحمه الله، ويُعرِّفه بأنه: عبارةٌ عن **"ألفاظ تقع من بعض الرواة متصلةً بالمتن، لا يَبين للسامع إلا أنَّها من صلب الحديث، ويدلُّ دليلٌ على أنَّها من لفظ راوٍ"**.

ويُعرِّف الإمام ابن حجر -رحمه الله- مدرج المتن: **"أن يقع في المتن كلامٌ ليس منه"**، وأنه يكون تارَّةً في أوله، وتارَّةً في أثنائه، وتارَّةً في آخره -وهو الأكثر-؛ لأنه يقع بعطف جملةٍ على جملة، أو بدمج موقوفٍ من كلام الصحابة -رضوان الله عليهم- أو من بعدهم بمرفوعٍ من كلام النبي ﷺ بغير فاصل.

والمدرج يُدرك بعدةِ طرقٍ، منها:

١. ورود رواية مُفصَّلة بالقدر المدرج.

٢. تنصيص الراوي على الإدراج، أو تبيين بعض الأئمة المطّلعين المجتهدين عليه. مثال: حديث ابن مسعود رضي الله عنه: جمع طرق الحديث والنظر في الروايات، وهي أهمُّ طريقةٍ في معرفة المدرج: مثال: حديث "إن لله تسعًا وتسعين اسمًا من أحصاها دخل الجنة"؛ فعدُّ الأسماء فيه مدرجٌ وليس من كلام النبي ﷺ. "من مات لا يشرك بالله شيئًا دخل الجنة"، فزاد في آخره: "وقلت أنا: من مات يشرك بالله دخل النار".

٣. استحالة قول النبي ﷺ لذلك. مثال: حديث أبي هريرة: "للعبد المملوك الصالح أجران"، فقال أبو هريرة: "والذي نفسي بيده لولا الحج والجهاد في سبيل الله وبِرُّ أمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك".

النوع الثاني: المخالفة بالتقديم أو التأخير (المقلوب):

وهو **المقلوب**، وقد يقع في الأسماء؛ كالقلب بين مُرَّة بن كعب، وكعبُ بن مُرَّة، وقد يقع في المتن: ومثاله حديث: "رَجُل تصدّق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم يمينه ما أنفقت شماله"، والصحيح: "لا تعلم شماله ما أنفقت يمينه"، وقد يقع في الأسانيد: وهذه الصورة لم يذكرها الإمام ابن حجر -رحمه الله- في كتابه، لكنَّها مهمةٌ وهي أكثر ما يقع من القلب، وتكون خطأً أو عمدًا.

- **فأما العمد في القلب في الأسانيد فيكون على صورتين:**

عمْد مقبول: وهو ما يكون اختبرًا. مثال: اختبار الإمام البخاري في أسانيد مقلوبة.

عمْد غير مقبول: وهو ما يكون كذبًا.

- **وأما الخطأ في القلب في الأسانيد فيكون على صورتين أيضًا:**

خطأ الثقة متقن الراوية ومكثرها في أسانيد مُعيّنةٍ على سبيل الوهم: وهذا لا يقدحُ في الراوي.

خطأ الراوي مُكثر الخطأ: وهذا يقدح في الراوي، ويشترك مع الاضطراب في بعض الصور.

مثال: عبد العزيز الدراوردي ثقةٌ يَقلبُ ما سمعه عن عبد الله بن عمر؛ فيقول: "عن عبيد الله بن عمر"، وعبيد الله بن عمر ثقةٌ من أثبت الناس في نافع حتى قدّمه البعض على مالك في ذلك، وهو أخو عبد الله بن عمر، والأخير ضعيف الحفظ.

الدرس السادس والعشرون:

في متابعة أسباب الطعنِ في الراوي.

يعدُّ علم الحديث من علوم الوسائل الموصِلة إلى غايات ومقاصد كثيرة، ومنها: الدفاع عن سنَّة النبي ﷺ، والتمييز بين الصحيح والسقيم من الحديث؛ وهذا غايةٌ لعلم المصطلح والعلل، ووسيلةٌ للعمل بسنة النبيِّ ﷺ.

تابع أنواع المخالفة:

النوعِ الثالث: المخالفة بالمزيد في متصل الأسانيد:

والمقصود به: زيادة راوٍ في أثناء الإسناد، ويكون الراوي الذي لم يزد في الإسناد أتقن ممن زاد فيه، وهو مختلفٌ عن زيادة الثقات التي تكون بالزيادة في المتون؛ كزيادة الرواة، أو في الأسانيد؛ كاختلاف الزيادات في الوصل والإرسال.

- إذا جاء الإسناد معنعنًا في موضعٍ ما، وجاء بزيادة راوٍ في موضعٍ آخر صحيح فلا يكون من المزيد في متصل الأسانيد، وتكون الرواية المزيدة هي المحفوظة في هذه الحالة، وتكون الناقصة هي الضعيفة للانقطاع وليس للشذوذ.

- وإن جاء الإسناد من راوٍ ثقةٍ ثبتٍ بإسنادين متطابقين جاءت زيادة راوٍ في إحداهما؛ فيحتمل ذلك أن يكون الراوي قد سمع الرواية مرتين إحداهما عن طريق الراوي المضاف، ولا تتم تخطئته إلا بدليل.

شرط الحكم على الحديث بأنه من المزيد في متصل الأسانيد: وقوع التصريح بالسماع في موضعِ الزيادة، وإلا فمتى كان معنعنًا ترجحَّت الزيادة.

مثاله: رواية حجاج بن أبي عثمان الصوَّاف، عن يحيى بن أبي كثير، عن عكرمة مولى ابن عباس، عن الحجَّاج بن عمرو الأنصاري: "من كُسر أو عَرِج فقد حلّ وعليه حجة أخرى"، وفي روايةٍ أخرى توجد زيادة عبد الله بن رافع، عن يحيى بن أبي كثير، وهي روايةٌ صحيحة كذلك، ولا تقدح في اتصال الأولى؛ لأنَّ التصريح بالسماع موجودٌ في الروايتين والعلَّة معلومة.

النوع الرابع: المخالفة بالاضّطراب:

ويسمَّى **الحديث المُضّطرب**، والمقصود به: مخالفةٌ بإبدال راوٍ ولا يكون ثمَّة ترجيح بين الحديثين، وهذا تعريفٌ بالنسبة للمخالفة، وليس هو التعريف المطلق.

وُيعرّفه الإمام الذهبي -رحمه الله- في (الموقظة) بأنّه: **"ما رُويَ على أوجهٍ مختلفة فيعتلّ الحديث"**.

- **فائدة**: كتاب (الموقظة) للإمام الذهبي في الحديث فيه تعاريف أقرب للتطبيقات من النظريات.

وُيعرّفه الإمام ابن الصلاح -رحمه الله- بأنه الحديث: **"الذي تختلف الرواية فيه، فيرويه بعضهم على وجه، وبعضهم على وجهٍ آخر مخالف له، وإنَّما يسمى مضطَّربًا إذا تساوت الروايتان، أما إذا ترجحت إحداهما... فالحكم للراجحة"**.

- **فائدة**: كتاب الإمام ابن الصلاح أكثر وضوحًا وأكثر سلاسةً في العبارة من غيره.

لا يُشترط في الاضطراب عدم الترجيح، حيث أنَّه إذا ظهرت في الرواية أوجه خللٍ كثيرة تدل على عدم الضبط والإتقان، فُيحكم على الحديث بالاضطراب حتَّى وإن ترجَّح أحد هذه الراويات. ويكون حكم المضطرب ضعيفًا لعدم ضبطه.

مثال لحديث مضطرب -نموذج معياري-: حديث الترمذي: "حدثنا وكيع عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله قال: خرج النبي -ﷺ- لحاجته فقال: التمس لي ثلاثة أحجار، قال: فأتيته بحجرين وروثة، فأخذ الحجرين وألقى الروثة وقال: إنها ركس".

هذا الحديث رواه كذلك قيس بن الربيع، ورواه معمر وعمار بن رزيق، ورواه زهير، ورواهزكريا بن أبي زائدة،وكلُّ رواه بوجهٍ يختلف عن الوجه الآخر، قال الإمام الترمذيُّ -رحمه الله- فيه أنه: **"حديثٌ فيه اضطراب"**، وسُئل عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي عن أيِّ الروايات أصح فيه؟ فلم يقضِ فيه بشيء، وكذلك سُئل عنه البخاري فلم يقضِ فيه بشيء، وقد رجَّح كلُّ من الأئمة أوجهًا مختلفةً من هذا الحديث، حيث أخرج الإمام البخاري في صحيحه رواية زهير، ورجَّح الإمام الترمذي فيه رواية إسرائيل.

الدرس السابع والعشرون:

في متابعة أسباب الطعنِ في الراوي:

ثمة جزءٌ يسير من الحديث المضطرب في المحاضرة السابقة يُفيد بأَنَّ المضطرب غالبًا ما يقع في الإسناد أكثر من المتن، وأنه قلَّ ما يُحكم على الحديث بالاضطراب بالنسبة للمتن دون الإسناد.

النوع الخامس: المخالفة بالتصحيف والتحريف:

والمقصود: "تغيير حرفٍ أو حروفٍ مع بقاء صورة الخط في السياق، فإن كان ذلك بالنسبة إلى النَّقْطِ؛ فالمصحَّف، وإن كان بالنسبة إلى الشكلِ؛ فالمُحرَّف".

وهذا النوع من أنواع المخالفة يعدُّ من أخطاء الكتابة، "وأكثر ما يقع في المتون، وقد يقع في الأسماء التي في الأسانيد"؛ ولذلك كان المحدثون يستحسنون الرواية بالسَّماع، ويقولون أَنَّ الرواية من الكتاب تُوقع الراويَ في أخطاء الكتابة، وكانوا يمتدحون تحديث المحَدِّث من كتابه؛ لأنه أضبط، ويمتدحون رواية الراوي عن شيخه بالسَّماع لا بالقراءة من كتاب شيخه.

وقد صَنَّف فيه العسكريُّ كتاب (تصحيفات المحدثين)،وكذا صَنَّف فيه الدارقطني، ومن الذي تميَّزوا في هذا الباب من الأخطاء الإمام مسلم في كتابه (التمييز)، وهو كتابٌ في علم العلل، وقد أورد فيه أمثلَةً عمليَّةً في تصحيفات المحِّدثين.

- **أمثلة في التصحيف:**

– حديث " أن الرسول ﷺ احتجم في المسجد": أخطأ ابن لُهيعة في كلمة "احتجم" والأصل أَنَّها "احتجر"؛ لأنه أخذها بالكتاب لا بالسَّماع، وقد قال الإمام مسلم في هذه الرواية أَنَّها روايةٌ فاحشٌ خطؤها وفاسدة من كل جهة، وأَنَّ ابن لُهيعة مُصحِّفٌ في متنه.

– حديث "كنا نُورِّثه على عهد رسول الله ﷺ ": وفسَّر قبيصة راوي هذه الرواية الهاء في "نورثه" بالجد، وقال الإمام مسلم في هذه الرواية أَنَّها خبرٌ صحَّف فيه قبيصة فقلب كلمة "نؤديه" –وهو صدقة الفطر– إلى كلمة نورثه، لأخذه الرواية بالكتاب لا بالسَّماع.

اختصار الحديث وروايته بالمعنى:

اختصار الحديث: وهو نقل جزءٍ من الحديث بحيث لا يُخل المعنى بالجزء الآخر، أو أنّ الجزء الآخر ليس فيه ما يتوقف عليه الجزء الأول، وهو يجوز بشرط أن يكون من اختصره عالم.

رواية الحديث بالمعنى: وهي أصعب من روايته بالألفاظ، والذي يروي بالمعنى لا يتعمّد تجنّب اللفظ الصحيح، وإنما قد عُرض عليه عارض كالنسيان جعله ينسى بعض الألفاظ وهو متيقنٌ من المعنى، وأجاز المحدِّثون الرواية بالمعنى استنادًا على دليل شرح الحديث بلغةٍ أخرى للعجم، لكنَّ الأَولى روايتها بنفس الألفاظ.

يعد مدخل الرواية بالمعنى من مداخل الطاعنين في السنة في عصرنا الحالي، وجمع الطرق والمقارنة بين الروايات هو المُعين على إدراك اللفظ الأقوب والصحيح.

الدرس الثامن والعشرون:

في متابعة أسباب الطعنِ في الراوي:

يُعدُّ تمييز الراوي مبحثًا بالغ الأهمّيّة في علوم الحديث، وتوجد كتب خاصّة به، وهذا يبيّن دقّة علماء الحديث باهتمامهم بمبحث تمييز الراوي والتأليف فيه قبل معرفةِ حاله.

ومن أسباب عدم معرفة الراوي: ألا يُذكر اسمه، فيُقال: قال رجل، أو ذِكر الراوي باسمٍ غير معروف -لا يُشتهر به- كذكر كنيته أو لقبه أو بنسبته إلى فخذ قبيلته. مثال: ذِكر سفيان بن عُيينة بكنيته "أبو محمد الهلالي".

في مُشكِل الحديث (غريب الحديث):

يأتي الحديث من حيث عدم وضوح المعنى على قسمين:

١) أن يأتي المعنى غير واضحٍ في ذاته. مثال: حديث أم زرع الذي أتى بألفاظٍ غريبة.

٢) أن يكون المعنى غير واضحٍ إذا أُضيف إلى غيره، وعدم الوضوح هنا لا يكون في اللّفظ، إنّما يكون في وجه الحديث. مثال: إذا أُضيف لحديثٍ آخر يَحمل في الظاهر دلالةً معاكسةً له.

وقد تتبَّع المحدّثون غريب الحديث وأفردوا له تصانيف ومؤلَّفات، جاء بعضها مفردًا، وجاء الآخر تابعًا، **ومن الأمثلة على المفرد منها:** كتاب أبو عبيد القاسم بن سلام، وهو من أجلِّ المؤلفاتِ في هذا الباب، وكتاب (النهاية في غريب الأثر والحديث) لابن الأثير، ويُعدُّ كتابًا للإثراء اللغوي بجانب شرحه لمعاني الحديث، وكتاب الخطابي.

ومن أمثلة الكتب التابعة في هذا الباب: مقدمة (فتح الباري) للإمام ابن حجر المسمَّاة بـ(هدي الساري).

فائدة في قراءة سير العلماء:

إنَّ في سير المحدِّثين في كتب الجرح والتعديل من التَّهذيبِ للسلوك، والحثِّ على العمل، وإصلاح القلوب والنفوس الشَّيء العجيب، ومن أهم ثمرات قراءة كتب الجرح والتعديل البُعد عن العُجب بالنفس، وقد ذكر الشيخ أحمد مثالًا يذكر فيه جوانب من قصص أبو حاتم الرازي في طلبِ الحديث.
وينصح الشيخ طُلَّاب علم الحديث –بعد مدة من طلبه لهذا العلم– بقراءة كتاب (تهذيب التهذيب) كاملًا، وينصح غير المتخصصين في طلب الحديث بقراءة سير العلماء، مثال: كتاب (صفحات من صبر العلماء) و(سير أعلام النبلاء)، ويقول أنَّ كتب تراجم العلماء أقرب ما تكون إلى كتب التزكية وتهذيب السلوك، وأنه على الطالب أن يقرأها قراءةً واعية مستحضرًا اختلاف الهمم والزمان كي لا يختلَّ اتزانه أو تختلَّ همته بمقارنة حال نفسه مع حالهم.

الدرس التاسع والعشرون:

في متابعة أسباب الطعنِ في الراوي:

مُشكِل الحديث:

وهو الحديث الذي فيه إشكالٌ في فهم معناه إذا ما أُضيف إلى حديثٍ آخر، أو نصٍّ قرآني، أو العقل وما إلى ذلك. ومما صُنف في هذا الباب: كتاب (تأويل مختلف الحديث) لابن قتيبة،وكتاب (شرح مُشكل الآثار) للطَّحاوي؛ وهو أكبر كتاب مؤلف في الباب.

ويختلف مُشكل الحديث عن مختلف الحديث، والأول أعم، والأخير يختصُّ بالإشكال الذي يقع بين الأحاديث المختلفة المتعارضة في الظاهر، ووما صُنِّف فيه كتاب الإمام الشافعي (اختلاف الحديث)؛ وهو كتاب في الاختلاف بين الأحاديث الفقهية.

ألفاظ الحديث النبوي إمّا أن تكون واضحة، وإمّا أن تكون مُشكِلة، والإشكال يكون على وجهين:

- **لفظٌ مُشكِلٌ في ذاته**:مثاله: حديث أم زرعة.
- **ولفظٌ مُشكِلٌ باعتبار غيره** -كما سبق شرحه في باب الغريب-:مثاله: حديث أفطر الحاجم والمحجوم، وحديث احتجم النبي وهو صائم.

يمتاُز علم الحديث عن غيره من العلوم بوجود مصنّفات في كل مبحثٍ من مباحثه، وفي هذا صور ومشاهد كثيرة، منها هذه الفوائد التي ذكرها الشيخ أحمد في هذا الدرس:

- إذا أشكل اللفظ في ذاته ُينظر في غريب الحديث، فأما إذا أشكل اللفظ في معناه فُينظر في شرح معاني الأخبار، وأما إذا أشكل المعنى بالإضافة إلى غيره فإنه ُينظر في ُمشكل الأخبار.
- ُتعدُّ كتب شرح السنة –لها أمثلة كثيرة، من أهمها: فتح البلري- من أهِّم مصادر رفع التعارض والإشكال المتعلقة بالحديث، خاصَّة الكتب الشمولية منها.

- إذا صادف المرء حديثًا ظاهره يتعارض في الذهن مع حديثٍ آخر، أو آيةٍ قرآنية، أو العقل؛ فعليه بالبحث في المصنفات الخاصَّة في هذا الباب، وقد اعتنى المعاصرون فيه كثيرًا لما أُثيرت فيه من إشكالات معاصرة، ومِّما أُلف فيه: كتاب (التعارض في الحديث) للطفي الزغير،وكتاب (المعارضات الفكريَّة لأحاديث الصحيحين)،وكتاب (دفع توهم المعارضة العقلي).

الجهالةُ بالراوي:

أسبابها:

١) **كثرة نعوت الراوي**: وهي أن تكثر نعوته فيشتهر بشيءٍ منها ويُذكر بغير ما اشتهر به، صنَّف فيه الخطيبُ البغداديُّ كتابه (الموضح لأوهام الجمع والتفريق).

٢) **الوحدان**: وهو من لم يروِ عنه إلا راوٍ واحد فلا يُعرَف، لا لجهالة عينه، بل لجهالة حاله.

٣) **المُبهَم**: وهو عدم معرفة الراوي، كأن يُقال: حدثني رجل، أو حدثني ثقة. وحديث المبهم لا يُقبل حتى بإيراد لفظ تعديل، كأن يقال: قال الثقة؛ وذلك لاحتمال أن يكون المبهم ثقةً عند الراوي عنه وليس عند غيره.

- **أحكام روايات المجهولين**: فإن كان الراوي مجهول العين -كالمبهم- فإنَّ روايته لا تُقبل حتَّى يوثّقه غير من انفرد عنه، وإن كان الراوي مجهول الحال أو المستور - وهو من روى عنه اثنان وصاعدًا ولم يُوثَّق- فإنَّ في حكم روايته خلافًا، وقد ردَّه جماعةٌ بغير قيد.

- **أحكام رواية الثقات عن المجهولين**: وفي هذا خلافٌ بين العلماء فمنهم من ردَّ مطلق الراوية عن المجهولين، ومنهم من يرى أنَّ العبرة ليست بعدد من رووا عن المجهول، بل هي بمن -بشهرة- من رووا عنه، فرواية الشعبي -من كبار الثقات- مثلًا عن مجهول تختلف عن رواية راوٍ ضعيف الحفظ.

الدرس الثلاثون:

في متابعة أسباب الطعنِ في الراوي:

البدعة:

والحكم عليها يأتي حسب نوعها، فإن كانت مكفِّرة؛ فإنَّ الجمهور لا يقبل صاحبها، وإن كانت مُفَسِّقة؛ فإنَّ الأصَّح أنها تُقبل ممن لم يكن داعيًا إليها -إلا أن يروي ما يقويِّ بدعته فإنه يُرد على ما اختاره ابن حجر رحمه الله.

- **والبدعة مسألةٌ نظريّةٌ وعمليَّة، وقد اعتنى علماء الحديث بها لأمرين:**

١) حمايةً للسُّنَّة من دخول شيءٍ إليها عمدًا بتلبيسٍ أو كذب تعصبًا لبدعةٍ ما.

٢) هجرًا وزجرًا لأصحاب البدع.

المبتدعون (أصحاب البدع): المتشيِّعة: ومصطلح التشُّيع هنا مقصودٌ به المعنى المتقدم لا المتأخِّر، والمعنيُّ به أنَّ من قدَّم عليًّا على الصَّحابة -رضي الله عنهم- دون الطعن فيهم يسمَّى متشيِّعًا، وأن من قدمه عليهم طاعنًا فيهم -رضي الله عنهم- سُمِّي رافضيًّا. والقدرية، والجهمية، والناصبِّية، والخوارج، والمرجئة.

في مسألة الراوية عن أصحاب البدع:

في الواقع العملي لا تكاد تجد كتابًا في السنة ليس فيه روايةٌ عن أهل البدع، ورُوي عن العلماء كلامًا معناه أنَّه لو تُرِك حديث كلِّ مبتدعٍ لذهب كثيرٌ من العلمِ، وعُطِّلت كثيرٌ من روايات السنة.

وقديمًا كانت للبدع مناطق، أي؛ أنَّ بدعةً ما تكون منتشرةً في منطقةٍ بعينها أكثر من غيرها، كما كانت البصرة مركزًا للقدرية، والكوفة مركزًا للتشيع، والشام مركزًا للنصب.

ذكر الشيخ أحمد مثالًا على الرواية عن أصحاب البدع، وهو في الرواية عن عُدي بن ثابت، وهو معروفٌ بالتشِّيع، وإمام مسجد الشيعة، وقد روى حديث: "إنه لعهد النبي الأمي إليَّ أنه لا يحبني إلا مؤمن ولا يبغضني إلا منافق" وهو موجودٌ في صحيح الإمام مسلم.

وقد نّبه الشيخ أحمد إلى أّنه يرى أّن النقاش النظري في الرواية عن المبتدعة ليس نافعًا كثيرًا في التخصص بالنسبة إلى طالب العلم -في هذا العصر-؛ إذ أّن بعض رواتهم اعُتمدوا حتى في الصحيحين، والتعامل معهم يجب أن يكون مع ألفاظ الجرح والتعديل المستقرَّة فحسب.

فوائد منهجية في الحديث عن البدعة:

١) مصلحة خدمة الدين وحفظه قد تغلب أحيانًا على مصلحة هجر المبتدع.

٢) ضرورة معرفة أّن البدعة لها أثر على حديث الراوي. وقد قال الذهبي في (الموقظة): **"من كان داعيًا متجاهرًا ببدعته فليُترك إهانةً له، وإخمادًا لمذهبه، اللهم إّلا أن يكون عنده أثر تفرد به فنقّدِمُ سماعه منه "**.

٣) لم يعتبر المحدثون القوة في السنة والشدة على أهل البدع سببًا كافيًا في قبول رواية الراوي، كما أّن المبالغة في نصرة السنة قد تكون سببًا في وقوع الخطأ.مثال في توضيح المسألة: سقطت مكانة الشيخ ُنعيم بن حماد الذي كان شديد الرد على الجهمية ومات في السجن في محنة القرآن -صاحب كتاب (الفتن)- بسبب حديثٍ رواه في الطعن في أهل الرأي، حديث "تفترق أمتي على بضع وسبعين فرقة أشدها قوم يقيسون دينهم بالرأي"، قال ابن عدي: **"ابن حماد متهم فيما يقوله لصلابته في أهل الرأي"**.

الدرس الحادي والثلاثون:

السبب العاشر للطعن في الراوي: سوء الحفظ.

- **وهو على قسمين:**

١) الأول: الشاذ.

- يطلق على الحديث الذي يتفرد به الراوي سيء الحفظ دائمًا.

ملاحظة: قرر ابن حجر تعريفًا سابقًا للشاذ وهو: ما خالف فيه الثقة من هو أوثق منه، وهذا ما يؤكد أن الطريقة الصحيحة للتعامل مع مصطلحات الحديث هي النظر إليها باعتبار تغير معانيها وصورها، لا وضعها في قالب واحد.

- تميَّز ابن الصلاح بذكر أكثر من معنى للمصطلح، وقد ذكر في الشاذ المردود أنه قسمان؛ أحدهما: الحديث الفرد المخالف، والثاني: الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والضبط ما يقع جابرًا لما يوجبه التفرد والشذوذ من النكارة والضعف.

٢) الثاني: المختلط.

ذكر ابن حجر صورًا للاختلاط، منها: احتراق الكتب، الكبر، الاعتماد على الكتب ثم التحديث من الحفظ، وغيرها.

كيف يعرف الاختلاط؟

تميَّز ابن رجب وعقد فصلًا في ذكر أحوال الرواة قبل وبعد اختلاطهم.

ذكر ابن رجب أن الثقات الذين ضعف حديثهم بسبب الاختلاط ثلاثة أنواع:

١) النوع الأول: من ضعف حديثه في بعض الأوقات دون بعض:

هؤلاء خلطوا في آخر عمرهم، ويتفاوت تخليطهم، منهم من خلط تخليطًا فاحشًا، ومنهم من خلط تخليطًا يسيرًا. (هذه إضافة مهمة لم يذكرها ابن حجر في شرحه).

١. الاختلاط بسبب الكبر:

مثال الثقة المختلط: عطاء بن السائب، راوي حديث كراهية التزعفر للرجال.

ملاحظة: شعبة، وسفيان بن عيينة، وحمَّاد بن سلمة، وهشام الدستوائي، وخالد بن عبد الله، وابن علية؛ سماعهم من عطاء صحيحٌ لأنه كان قبل التغير.

– نقل أبو داوود عن أحمد أن من سمع منه في الكوفة فسماعه صحيح، ومن سمع منه في البصرة فسماعه ضعيف.

– نقل أبو داوود عن غير أحمد وكذا النسائي في سننه، أنه دخل البصرة مرتين؛ فمن سمع منه في الأولى فسماعه صحيح، ومنهم: الحمادان، والدستوائي. ومن سمع منه في الثانية فسماعه ضعيف، ومنهم: وهيب، وإسماعيل بن علية، وعبد الوارث.

– إن حدَّث عطاء عن واحد بعينه أو عن أبيه؛ فهو صحيح، وإن حدث عن جماعة أو عن الشيوخ، كميسرة وزادان بعد التغيير؛ فهو مضطرب.

ملاحظة: تجاوز أصل الحكم على الراوي كونه ضعيفًا أو ثقة إلى متابعة هذا الحكم وتحديث بياناته واستمرار حاله؛ قضية متقدمة جدًا في النقد.

مثال: حال حسين بن عبد الرحمان السلمي، وسعيد بن أياس، وسعيد بن أبي عروبة الذي أكثر منه الأئمة السماع قبل اختلاطه، وسفيان بن عيينة، وصالح بن نبهان، وغيرهم.

٢. الاختلاط بسبب العمى:

بمعنى من عمي وأُضِر في اخر عمره، ولم يكن حافظًا.

أمثلة:

– يزيد بن هارون: بعد أن أضرَّ كانت جاريته تلقنه من كتابه فيحدث به.

– عبد الرزاق بن همام الصنعاني: من أشهر أئمة الحديث، حتى أنه لم يُرحل إلى أحد بعد النبي ﷺ كما رحل إليه، ومع ذلك نُقِد حديثه بعد تغير حفظه بسبب العمى.

(حدَّث بمناكير في فضل علي وأهل البيت وكانت مما لقنه، وكذلك حديث المسح على الجبائر الذي رواه عنه مَعْمَر).

–أبو حمزة السكري، وعلي بن مسهر.

٣. الاختلاط بسبب حرق الكتب:

من احترقت كتبه فحدَّث من حفظه فوهم، كابن لهيعة.

٤. الاختلاط بسبب التحديث من الحفظ بدل الكتاب:

من كان له كتاب صحيح لكنه يحدث منه أحيانًا فيضبط، وأحيانًا أخرى يحدث من حفظه فيغلط.

فائدة: من الرواة من كان متقن الحفظ، كالشعبي الذي قال: "ما كتبتُ سوداء في بيضاء". ومنهم من كان حافظًا وضابطًا، ويقرأ من كتابه احتياطًا، ومنهم من كان يعتمد على كتابه فإذا رجع إلى حفظه خانه، مثل: الداروردي، وعبد الرزاق بن همام، وهمام بن يحيى البصري.

قال سفيان الثوري: "ما استودعتُ قلبي شيئًا فنسيته".

ملاحظة: هناك من صار حفظه في آخر عمره أجود؛ لأنه حافظ وزاد حفظه سوءًا فأصبح يعتمد على كتابه فقط ولا يراهن على حفظه، مثل: شريك بن عبد الله النخعي قاضي الكوفة.

٥. الاختلاط بسبب الاشتغال بالقضاء:

من اشتغل بالقضاء في آخر عمره عن حفظ الحديث، منهم: شريك الذي حدَّث بحديث احتجام النبي ﷺ وهو محرم، ومنهم: حماد بن أبي سليمان، فقيه الكوفة وشيخ أبي حنيفة.

فائدة: من المشددين في الرجال: يحيى القطان، وقيل: النسائي (لكن الشيخ يرى أنه معتدل).

٢) النوع الثاني من الاختلاط: من ضعف حديثه في بعض الأماكن دون بعض.

- من حدَّث في مكان لم يكن معه فيه كتبه فخَلطَ، وحدث في مكان آخرٍ فضَبطَ.
- من سمع في مكانٍ عن شيخ فلم يضبط عنه، وسمع منه في مكان آخر فضبطَ.

مثال: معمر، من تلاميذ الزهري ومن شيوخ عبد الرزاق، وابن المبارك، وهشام بن يوسف.

حديث معمر في البصرة فيه اضطراب كثير؛ لأن كُتُبَه لم تكن معه، وحديثه في اليمن جيد؛ لأنه كان يتعاهد فيها كتبه وينظر. مثال على حديثه: أن النبي ﷺ كوى أسعد بن زرارة من الشوكة، وحديث "إنما الناس كإبل المئة"، وحديث إسلام غيلان وتحته عشر نسوة.

فائدة: لابن حجر كتاب جمع فيه المختلطين.

الدرس الثاني والثلاثون:

تنبيه: دروس شرح النزهة للشيخ أحمد من الشروح غير المكررة، وفيه معنى كثيرًا ما يغفل عنه في الدروس الحديثية مع حاجتنا الماسة إليه، وهو: **إبراز جوانب الثقة في المنهج الحديثي**، أي ما يجعل طالب الحديث قادرًا على البرهنة على صحة هذا العلم ومأمون على نقل السنة النبوية.

المتابعة:

باب مهم وخطير من صميم المبحث الحديثي التطبيقي، وقع فيه الاختلاف والإشكال والتغير في آلية الحكم والتعامل بين المتقدمين المؤسسين له، وبين بعض تطبيقات المتأخرين.

– في واقع الرواية –زمن أحمد والبخاري– يأتي المحدِّث فيتعامل معها ويجد لها أسانيد كثيرة على قسمين: إما أسانيد متفقة أو مختلفة.

الأسانيد المتفقة: تكون متفقة في الإسناد والمتن، وكثرتها دليل على الصحة والإتقان، والتثبت، وشهرة الحديث.

الأسانيد المختلفة: لها صور منها: الاختلاف في ذكر الصحابة، نسبة نهاية الكلام إلى النبي ﷺ في بعضها ونسبته إلى الصحابي الذي روى عنه في الأخرى، الإرسال في بعضها والاتصال في أخرى.

وهنا كثرة الطرق غير مطمئنة، بعثت المتقدمين على البحث عن سبب الإشكال، أما بعض المتأخرين ففعلوا عكس ذلك، تابعوا هذه الأحاديث ببعضها.

مثال: حديث "مرحبا بوصية رسول الله ﷺ"، جاء من طريق أبي هارون العبدي وهو ضعيف، ورُوي من طريق آخر أحسن حالًا، محفوظ؛ فاعتمده بعض الحفاظ، إلا أن الإمام أحمد مثلًا قال أن هذا الطريق لا يساوي شيئًا؛ لمعرفته أن باقي الروايات غير موجودة.

ملاحظة: كان الأئمة ينتقدون من يجمع طرق الحديث فينتقي منها الموصولة، ويترك الخطأ، وذلك لأن الرواية المنقطعة قد تكون هي الأصح وهي المحفوظة.

هام: المهم عند الناقد معرفة الرواية المحفوظة وليس تصحيح الحديث.

– تعجَّب الإمام أحمد ممن يكتب الإسناد المتصل ويدع المنقطع، فربما كان المنقطع أقوى إسنادًا وأكبر، وقال أيضًا: "يطلبون حديثًا من ثلاثين وجهًا، أحاديث ضعيفة"، وجعل ينكر طلب الطرق نحو هذا. وهذا ما يفعله كثير من المتأخرين في الأزمنة الحديثة.

– مثال تعجب له الشيخ أحمد، وهو: لشخص أتى بحديث مرسل ومتصل، فرجح الموصول وقال: أن المرسل يقويه، والأصح أن الحفَّاظ ينظرون أيهما محفوظ، إن كان المرسل قالوا: أنه مرسل وضعيف، وإن كان متصلًا نظروا في روايته.

– عبارة مهمة لعبد الرحمان بن مهدي: "لَأنْ أعرف علَّة حديث هو عندي أحب إلي من أن أكتب حديثًا ليس عندي".

فائدة مهمة: المنهج الحديثي ليس مهووسًا بجلب أكثر النصوص لتسجيلها عن النبي ﷺ، على عكس ما يروج له المشككون، بل يجمعون الطرق لمعرفة الخطأ، كما قال علي بن المديني: "الحديث إذا لم تُجمعْ طُرقه لم يتبيّن خطؤه".

ملاحظة: هذا لا يعني أن الحديث الضعيف لا يمكن أن يتقوى بغيره، لكن يجب أن يكون ذلك بمنهجية منضبطة تُبنى على فلسفة هذا الباب.

– لخَّص ابن حجر فلسفة علم الحديث في كتاب (النكت على ابن الصلاح) –وهو أثمن ما كتبه ابن حجر في علم الحديث، وفيه تحريرات حديثية متينة سار فيها على نَفَسْ الحفاظ المتقدمين–، حيث قال: أن التحرير في الباب أن يقال إنه يرجع إلى الاحتمال في طرفي القبول والرد، فحيث يستوي الاحتمال فيهما، فهو الذي يصلح لأن ينجبر، وحيث يقوى جانب الرد فهو الذي لا ينجبر، وأما إذا رجح جانب القبول فليس من هذا، بل ذاك في الحسن الذاتي.

الفكرة هي البحث في الحديث الذي يراد تقويته، عن احتمالية صحته، فإذا تبين أن الرواية خطأ فلا يعضدها ولو ألف عاضد، والمنكر أبدًا منكر.

مثال: حديث عن الحسن البصري فيه احتمالية قوله من النبي ﷺ، لذلك ينظر في جبره أو لا.

هام: رواية الكذَّاب ولو جاء عاضد لها فلا تُجبر ولا تُقبل، وكذلك الأمر بالنسبة لشديد الضعف، وخطأ الثقات ومن دونهم كذلك لا يُجبر.

ملاحظة: القبول يكون عندما يكون الراوي يصيب ويخطئ والخطأ كثير عنده، لكنه لم يصل إلى حد الفحش وغلبة الخطأ -سيء الحفظ-، من أمثال عبد الله بن لهيعة والحجاج بن أرطة، ويلزم أن تكون الرواية العاضدة في نفس المستوى أو أكبر منه وليس أقل.

فائدة: من دقة المحدثين اشتراطهم في تقوية الحديث واعتبار المتابعات -ليس فقط في الأحاديث الضعيفة بل حتى في الحديث الصحيح-؛ النظر في الرواية العاضدة له هل هي ضعيفة أم لا.

مثال:" إنما الأعمال بالنيات"، كل من رواه من غير أبي سعيد الأنصاري فهو ضعيف.

خلاصة: يُنظر في كل حديث بقرائنه ورواياته وشواهده، فإذا كان كل منها محفوظ فهو يقويه.

الدرس الثالث والثلاثون:

مباحث علوم الحديث:

تنبيه: مباحث علوم الحديث منها ما هو متعلق بالقبول والرد، وهو أهمها. ومنها ما ليس متعلقًا بهما بالأساس، **وهو أنواع تُقسَّم باعتبارات:**

١) مباحث باعتبار الأهمية، مثل: المرفوع.

٢) مباحث من باب اللطائف، مثل: المسلسل -غالبًا يفيد الاتصال، رغم كونه ليس مبحثًا أساسيا فيه-، والمدبَّج، ورواية الآباء عن الأبناء، والأبناء عن الآباء.

٣) مبحث آداب طالب الحديث؛ يوجد حتى في متن النخبة المختصر.

- **الإسناد:**

هو الطريق الموصلة إلى المتن، فإما أن ينتهي إلى النبي ﷺ تصريحًا أو حكمًا، من قوله أو حكمه أو تقريره.

ستة أقسام:

١) مثال المرفوع من القولي تصريحًا: أن يقول الصحابي: سمعت رسول الله ﷺ قال بكذا، أو حدثنا بكذا، أو عنه أنه قال كذا.

٢) مثال المرفوع من الفعلي تصريحًا: قول الصحابي: رأيت رسول الله ﷺ يفعل كذا، أو كان يفعل كذا.

٣) مثال المرفوع من التقريري تصريحًا: أن يقول الصحابي: فعلت بحضرة النبي ﷺ كذا، أو فعل فلان في حضرة النبي ﷺ كذا، ولا يذكر إنكاره لذلك.

- تنبيه إيماني تربوي: اعتنى الصحابة بنقل أقوال النبي ﷺ، وأفعاله، وتقريراته، فكانوا ينتبهون حتى إلى سكوته؛ لأنه قد يفيد حُكمًا، ومن معانيه العظيمة أنه ﷺ لا يسكت على باطل، ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر. -في أصول الفقه يوجد مبحث اسمه: الإجماع السكوتي، وفيه افتراض أن الأمة لا تسكت على باطل-.

٤) **المرفوع من القول حكمًا لا تصريحًا**: ليس فيه قول أو فعل النبي ﷺ، وإنما يكون فيه شيء قد يدل على أن هذا الأمر يأخذ حكم القول أو الفعل أو الإقرار من النبي ﷺ.

مثاله: قول الصحابي، مما لا مجال للاجتهاد فيه، ولا يكون ممن يأخذ من الإسرائيليات، وهذان ضابطان له. أما ذكره -ابن حجر- للضابط الثالث وهو: ألَّا يكون له تعلق ببيان لغة أو شرح غريب؛ فهو يدخل في الأول.

- منها: الإخبار عن الأمور الماضية من بدأ الخلق، أو الآتية كالملاحم والفتن وأخبار يوم القيامة، والإخبار عمَّا يحصل بفعله ثواب مخصوص أو عقاب مخصوص. مثل: ما ثبت عن أبي سعيد الخدري قوله: "من قرأ سورة الكهف -وفي رواية يوم الجمعة- أضاء له من النور ما بينه وبين البيت العتيق"، وهذا من أشهر أمثلة المرفوع حكمًا.

٥) **مثال المرفوع من الفعل حكمًا**: أن يفعل الصحابي ما لا مجال للاجتهاد فيه، فينزل على أن ذلك عنده عن النبي ﷺ، كما قال الشافعي في صلاة علي رضي الله عنه في الكسوف في كل ركعة أكثر من ركوعين.

٦) **مثال المرفوع من التقريري حكمًا**: أن يخبر الصحابي أنهم كانوا يفعلون في زمان النبي ﷺ كذا؛ فحكمه الرفع من جهة أن الظاهر هو اطلاعه عليه ﷺ في زمن الوحي -يظهر من حيث توفر دواعيهم على سؤاله عن أمور دينهم والاستمرار عليه دون منعه-، وهو من أكثر أنواع المرفوع حكمًا.

مثاله: سجود الشكر، فقد ثبت في الصحيحين سجود كعب بن مالك عند سماعه أبشر.

- أصرح دليل فيه هو: جواز العزل، استدل عليه جابر وأبو سعيد؛ لأنهم كانوا يفعلونه والقرآن ينزل، ولو كان مما يُنهى عنه لنهى عنه القرآن.

ملاحظة: مجرد وجود فعل لأي أحد من الصحابة في زمن النبي ﷺ، وفي أي سياق؛ فهذا لا يستلزم أخذه حكم المرفوع حكمًا، لكن إذا توفرت فيه الدواعي والقرائن التي تدل على اطلاع النبي ﷺ عليه، منها: الاستمرار عليه وأن يكون فعلًا عامًا، أو فعلته جماعة جهرًا، أو حدثًا من شأنه أن يُنقل عن النبي ﷺ؛ فهذا يكون مرفوعًا حكمًا.

- يلتحق بقوله ﷺ حكمًا، ما ورد بصيغة الكناية في موضع الصيغ الصريحة بالنسبة إليه ﷺ، كقول التابعي عن الصحابي: يرفع الحديث، أو يرويه، أو ينميه، أو رواية، أو يبلغ به، أو رواه. فهنا لا يعبِّر الصحابي بالقول لكن بلفظ آخر يفيد الرفع.

ملاحظة: عقَّب الشيخ أحمد وقال أن هذا مختلف عن المرفوع الحكمي السابق الذي فيه قدر من الاجتهاد، أما هذا ففيه صيغة تعبيرية، فإن ثبت أن النبي ﷺ قاله فهو ينتقل إلى المرفوع تصريحًا.

- صيغة أخرى: الاقتصار على القول مع حذف القائل، يراد به النبي ﷺ، مثال: قول ابن سيرين، عن أبي هريرة، قال: قال: "تقاتلون قومًا..".

- من الصيغ المحتملة للرفع كذلك: قول الصحابي: "من السنة كذا"، ذكر ابن حجر أن الأكثر على ذلك مرفوع، ونقل ابن عبد البر فيه الاتفاق، وإذا قالها غير الصحابي فهو كذلك ما لم يضفها إلى قائلها، كسنة العُمَرين، لكنه مرفوع مرسل.

مثاله: قول أبي قلابة -من فضلاء التابعين وعبادهم-، عن أنس: "من السنة إذا تزوج البكر على الثيب أقام عندها سبعًا".

- عقَّب ابن حجر عن نقل الاتفاق، وقال أن فيه نظر، فعنِ الشافعي في أصل المسألة -وهي قول الصحابي نفسه وليس التابعي- قولان: ذهب أنه غير مرفوع: أبو بكر الصيرفي الشافعي، وأبو بكر الرازي الحنفي، وابن حزم الظاهري، الذين احتجوا بتردد السنة بين النبي ﷺ وبين غيره، وأجاب ابن حجر أن إرادة غير النبي ﷺ بعيد.

وقال بعضهم: إذا كان مرفوعًا فلِمَ لا يُقال فيه "قال رسول الله ﷺ"؟ أجاب ابن حجر أنهم تركوا الجزم بذلك تورعًا واحتياطًا.

- نقل هذه الأسئلة ورد بعد دخول الفقهاء والأصوليين في الحديث.

- صيغ أخرى لها حكم الرفع: قول الصحابي: أُمِرنا به، أو نهينا عنه، أو كنا نفعل ذلك، أو أن يحكم الصحابي على فعل من الأفعال أنه طاعة أو معصية لله أو لرسوله ﷺ. وهذا يقيد بالضوابط السابقة للرفع.

الدرس الرابع والثلاثون:

الصحابي:

- **تعريفه:**

– ابن حجر قال: أنه من لقي النبي ﷺ مؤمنًا به، ومات على الإسلام، ولو تخللت ردة على الأصح.

– الإمام البخاري قال: أنه من صحب النبي ﷺ، أو رآه من المسلمين، وهذا قول أحمد والجمهور من المحدثين وهو الأضبط، ورجحه ابن حجر.

مما يستدل به على هذا التعريف حديث: "هل فيكم من رأى رسول الله؟".

– قول آخر لبعض المتقدمين: يشترط في الصحبة الملازمة والمصاحبة، وليس فقط اللُّقي.

فائدة: الذين عاشوا في زمن النبي ﷺ ولو يروه، ليسوا من الصحابة، ويطلق عليهم اسم "المخضرمين".

–كتاب (الصحابة والصحبة وشبهات حول عدالة الصحابة وضبطهم عرض ونقد)، لعبد الله القحطاني، فيه مباحث جيدة في قضية عدالة الصحابة والشبهات المثارة عليهم، وهي من الباحث المستشكلة في السنوات الاخيرة، ليس من الشيعة فقط، بل من المتأثرين بالحداثة والثقافة الغربية مع نزعة من التشيع. (مثال عدنان إبراهيم الذي عقد سلسلة طويلة للطعن في صحابي واحد).

أين نبحث عن عدالة الصحابة؟

أبرز علم يتناول ذلك، هو علم **العقيدة**، ولا يكاد يخلو كتاب من كتب العقيدة إلا وفيه ذكر لعدالة الصحابة، بل حتى الطوائف الإسلامية التي خالفت طريقة أهل السنة في الأسماء والصفات، يتفقون في قضية الصحابة.

ملاحظة: الطعن في الصحابة له منافذ ومداخل، من جملتها: الفتنة التي حصلت بين الصحابة، ومنها كذلك مسألة: التشيع وخلافة علي بن أبي طالب ومن كان أولى منه.

تنبيه هام يميز هذا الشرح للنزهة: هذا الشرح يستحضر وجود الإشكالات التشكيكية المثارة على مباحث علم الحديث وأصوله، ففي حال التقرير بيَّن الشيخ صحة الأصل الحديثي، والمصيبة هي أن يكون طالب الحديث عاجزًا عن الدفاع عن السنة، والسهام ترمى على العلم الذي نقل بها من كل جهة، وهذا من قلة الغيرة والجمود في تدريس هذا العلم الشريف، وتحقيق المقاصد أولى من الوقوف عند التفاصيل.

- ميزة كتاب (نزهة النظر) أن فيه ملفات الموضوعات، ولا يكاد موضوع في علم الحديث إلا وأصله موجود فيه.

تفصيل في تعرف ابن حجر للصحابي:

- قوله: **"مؤمنًا"**: كالفصل يُخرج من حصل له اللقاء وكان كافرًا.
- قوله: "مؤمنا به": يفصل آخر يُخرج من لقي النبي ﷺ مؤمنًا لكن بغيره من الأنبياء.
- ذكر من لقي النبي ﷺ قبل البعثة وهو مؤمن بها، إشارة إلى ورقة بن نوفل.
- قوله: **"مات على الإسلام"**: يُخرج من ارتدَّ بعد أن لقيه ﷺ مؤمنًا به، ومات على الردة، كعبيد الله بن جحش، وابن خطل.
- قوله: **"ولو تخلَّلَت ردة"**: أي ردة بين لقيه به ﷺ وبين موته على الإسلام، فهذا يبقى له وصف الصحابي سواء رجع إلى الإسلام في زمن النبي ﷺ أو بعد موته، وسواءٌ لقيه ثانيًا أو لا.
- قوله: **"على الأصح"**: إشارة إلى الخلاف في ذلك، ويدل على رجحانه قصة الأشعث بن قيس الذي ارتدَّ وعاد إلى الاسلام بعد أسره في عهد أبي بكر الصديق، وقَبِلَ منه رجوعه وزوَّجه أخته.

فائدة: لفظ **"كالفصل"** آت من علم المنطق.

ملاحظة: اعتنى علماء الحديث بقضية الصحابة، عناية موسوعية، أكثر مما ذُكر في كتب العقيدة التي اعتنت بقضية مكانتهم، والخلافة، والأفضلية بينهم، والإمساك عما شجر بينهم، حيث أن أكثر ما شغل المحدثين في كتبهم: إثبات الصحبة من عدمها؛ لأن ذلك له علاقة بإثبات الحديث، وأبرز الكتب التي يهتمون بها هي التي تجمع كل الصحابة.

- ابن حجر لديه كتاب ضخم اسمه (الإصابة في تمييز الصحابة).

- ابن عبد البر عنده كتاب (الاستيعاب).

- كتاب (أسد الغابة).

تنبيهان:

١) لا يخفى رجحان رتبة من لازم النبي ﷺ، وقاتل معه وقتل تحت رايته، على من كان عكس ذلك، مع كون شرف الصحبة حاصل للجميع، ومن ليس له سماع من النبي ﷺ فحديثه مرسل من حيث الرواية، مع كونه معدودًا في الصحابة لشرف الرؤية.

٢) يُعرف كون الصحابي صحابيًّا: بالتواتر، أو الاستفاضة، أو الشهرة، بإخبار بعض الصحابة أو بعض ثقات التابعين، أو بإخباره عن نفسه أنه صحابي إذا كانت دعواه ذلك تدخل تحت الإمكان.

ملاحظة: يُسمى الحديث الذي ينتهي إلى الصحابي: "موقوفا".

التابعي:

- تعريفه: من لقي الصحابي. وهذا المختار خلافًا لمن اشترط طول الملازمة أو صحة السماع أو التمييز.

- يُسمى الحديث الذي ينتهي إلى التابعي: مقطوعًا، وكذلك الأمر لمن بعدهم.

فائدة: المقطوع من مباحث المتن، والمنقطع من مباحث الإسناد.

المخضرمون:

- وهم: الذين أدركوا الجاهلية والإسلام ولم يروا النبي ﷺ، واختُلِف في إلحاقهم بالصحابة أو التابعين، وعدَّهم ابن عبد البر من الصحابة -وفيه نظر-، والصحيح أنهم من كبار التابعين سواء أعُرِفوا بإسلامهم في زمنه ﷺ كالنجاشي، أم لا.

استدراك: إن ثبت أنه كُشِف للنبي ﷺ ليلة الإسراء جميع الناس فرآهم؛ فينبغي أن يُعدَّ من كان مؤمنًا به في حياته وإن لم يلاقه في الصحابة، لحصول الرؤية من جانب النبي ﷺ.

طبقات الرواة:

١) الصحابة.

٢) كبار التابعين: كابن المسيب والمخضرمين.

٣) أواسط التابعين: كالحسن البصري ومحمد بن سيرين.

٤) من كانت جُلُّ رواياتهم عن كبار التابعين وهم من التابعين: كالزهري وقتادة.

٥) صغار التابعين الذين رأوا صحابيًا أو اثنين ولم يثبت لبعضهم سماع: كالأعمش، ويحيى بن كثير.

٦) معاصرو صغار التابعين والذين لم يروا الصحابة.

٧) كبار أتباع التابعين: كمالك، وسفيان الثوري.

٨) الطبقة الوسطى من أتباع التابعين: كابن عيينة، وابن علية.

٩) الطبقة الصغرى من أتباع التابعين: كيزيد بن هارون، والشافعي، والطيالسي، وعبد الرزاق.

١٠) كبار الآخذين عن تبع التابعين: كأحمد بن حنبل.

١١) أواسط الآخذين عن تبع التابعين: كالبخاري، والذهلي.

١٢) صغار الآخذين عن تبع التابعين: كالترمذي، وبعض شيوخ الأئمة الستة.

فائدة: كتاب (تقريب التهذيب) فيه ذكر لطبقة كل راوٍ فيه بلا استثناء.

الدرس الخامس والثلاثون:

المقطوع:

- قال ابن حجر: المقطوع ما انتهى إلى التابعيّ ومن دونه من أتباع التابعي.

كلمة "مقطوع" لا علاقة لها بالإسناد لا من جهة الاتصال ولا من جهة الانقطاع، وهي وصفٌ لمن انتهى إليه الإسناد من المتن؛ فإن انتهى إلى تابعي ومن دونه فهو المقطوع -وهو في مقابل الموقوف والمرفوع-، وإن انتهى للصحابِيّ فهو الموقوف، وإن انتهى للنبي ﷺ فهو المرفوع.

- نّبه ابن حجر على أن بعض المحدثين استعمل المصطلحين بغير تفرقة في إطلاق اللفظ لا في الاستعمال، ويحتاج الأمر للتنبيه لتتسع نظرة طالب الحديث.

- يُقال للمقطوع والموقوف -أي كلام الصحابي والتابعي- الأثر، وَيَصِحُّ أن يقال أثَر عن الحديث -أي المرفوع- لكن ذلك ليس هو الاستعمال السائد.

المسند:

تعريفه: مرفوعُ صحابِيٍ بسندٍ ظاهره الاتصال -ويخرج من هذا ما ظاهره الانقطاع-.

*يُفهم من التقييد بالظهور أن الانقطاع الخفي كعنعنة المدلس والمعاصر الذي لم يثبت لُقِّيه لا يُخرج الحديث من كونه مسندًا.

فوائد في باب المسند:

- المسند مصطلحٌ وصفي غير حكمي، لكن فيه حكم خفيف بأنه لا يتضمن انقطاعًا ظاهرًا.

- على طالب الحديث أن يستفيد من نظره للمصطلحات أيها يكثر استعمالها وأيها يقل، فالمصطلحات التي يقل استعمالها لا ينبغي أن تعامل بالعناية مثل المصطلحات التي يكثر استعمالها.

- أكثر ما يستعمل مصطلح المسند بصيغة الفعل لا الاسم؛ أي يقال: أسنده فلان، ولا يقال: حديث مسند.

- جاء عن ابن عبد البر أنه يقول: أَنّ المسند هو المرفوع دون غيره، واستبعد ابن حجر قوله إلا أنه قد ُيستعمل أحيانًا في الحكم على الأحاديث أو على وصف الروايات خاصة بصيغة الفعل، وهو معنى نادر الاستعمال.

- جاء معنى عن الخطيب أن المسند هو: المتصل فقط.

- قد ُيطلق المسند على ما اتصل بغض النظر ما هو منتهاه، هل وصل إلى الصحابي أو لم يصل إليه، مثلًا قال بعض المحدثين عن حديث عبيد الله عن أبيه: أنه مسند -أي متصل- رغم كونه لم يسمع عن أبيه.

الخلاصة: أن المسند هو: ما رُفع إلى النبي ﷺ بسندٍ ظاهره الاتصال.

العلو والنزول:

- الإسناد العالي هو الإسناد الذي قلّ عدد الرواة فيه، سواءً كان:

١. إلى النبي ﷺ، وهو العلو المطلق.

٢. أو: إلى إمامٍ ذي صِفةٍ عليّة، كشعبة أو البخاري؛ فهذا هو العلو النسبي.

- الإسناد النازل: ما كثر عدد الرواة فيه لنهاية المتن.

فائدة العلو:

- مصطلح العلو مصطلح وصفيٌّ، له تعلق حكمي يسير: كلما قل عدد رواة الحديث قل احتمال الخطأ فيه. هذا الشرف الحكمي.

وفيه شرف معنوي: أن يكون بين الراوي وبين الرسول ﷺ عددٌ قليل. وطلب العلو سنة عمّن سلف.

* أفضل حديث هو: العالي الصحيح، ويليه النازل الصحيح، ثم الضعيف العالي، وآخر شيء الضعيف النازل، وهذه درجات الحديث من حيث العلو والنزول.

* أساس قضية العلو والنزول من جهة إمكان الخطأ من عدمه؛ مرتبطٌ بزمن الرواية فقط.

* ذكر ابن حجر أقسامًا للعلو النسبي، وهي: البدل، والموافقة والمصافحة. وهذه العبارات لن تسمعها من أحمد ومن البخاري وأمثالهما، وإنما تسمعها في القرون المتأخرة في ارتباطهم بأصحاب الكتب.

الموافقة: الوصول إلى شيخ أحد المصنفين من غير طريقه -أي بدون طريق الشيخ-.

البدل: الوصول إلى شيخ الشيخ، من غير طريقه.

رواية الأقران:

الأقران: أن يتشارك الراوي ومن روى عنه في السن واللقي.

المدبج: أن يروي كل واحد من القرينين عن الآخر.

وكلُّ مدبجٍ أقران، وليس كل أقرانٍ مدبجًا.

رواية الأكابر عن الأصاغر: الصحابة عن التابعين، أو الآباء عن الأبناء، ومنه: ما يكون الراوي فيه أكبر قدرًا من المروي عنه. وهذا ليس تدبيجًا.

السابق واللاحق: اشتراك اثنان في الرواية عن شيخ وتقدم موت أحدهما. فائدته: دفع ظن الغلط في تلاميذ الرواي.

* هذه مصطلحات وصفية لا علاقة لها بالصحة، تفيد أحيانًا في البحث في طبقات الرواة وأزمنتهم.

* قضية التلخيص التأليفي واختصاره يعمل به الكثير من أهل العلم، وابن حجر يشتغل كثيرًا بالتلخيص.

الدرس السادس والثلاثون:

الرواية عن متفقَيْ الاسم:

ملاحظة: المبحث هنا ليس من جهة المتفق والمفترق، وإنما من جهة مثلًا: يقول: "عن سفيان"، سفيان هنا من؟ الثوري أم ابن عيينة؟

أو: يقول "عن عبد الله رضي الله عنه، عن النبي ﷺ"، فهل هو عبد الله بن مسعود، أم ابن عمر، أم ابن عباس؟

من وسائل التمييز بين متفقي الاسم:

١) الاختصاص بالشيخ:

إذا قيل: "حدثنا يحي عن سفيان"؛ فالأصل أنه سفيان الثوري؛ لأن يحي القطان له اختصاص كبير بسفيان الثوري.

فكرة الاختصاص: الأصل أنها ليست متكررة وشائعة، قد يوجد أن يكون هذا الراوي غير المنسوب قد أكثرَ الرواية عن هذا الشيخ وعن هذا الشيخ، لكن أن يوجد أن هذا الراوي مختص بشيخ فهذا قليل جدًا، فالاختصاص أمر أخص من مجرد الكثرة؛ ولذلك تمييز الاختصاص أمره مهم، ويتطلب معرفة مُسبقة.

٢) الطبقة والبلد:

مثلًا: إذا روى راوٍ مَروَزِي في طبقة شيوخ الكتب الستة عن عبد الله، فهو من؟ عبد الله بن المبارك.

- **المباحث المتعلقة بالرواة قسمان:**

١. **القسم الأول:** المباحث المتعلقة بتمييزهم، ومعرفة من هم كأشخاص وأعيان.

٢. **القسم الثاني:** المتعلق بعدالتهم وضبطهم.

والمبحث الأول هو وسيلة للثاني، فالبحث في تمييز الرواة بعضهم عن بعض إنما يكون وسيلة لمعرفة حكم كل راوٍ منهم، أهو ثقة أم ضعيف.

ملاحظة: ومن المراجع المهمة في هذا الباب كتاب (التاريخ الكبير) للبخاري.

٣) جمع الطرق:

كثيرًا ما يكون الراوي مسمًّى في طريق وليس مسمًّى في آخر. وهذه من فوائد كتب المستخرجات.

فائدة: في كتاب (تحرير علوم الحديث)، عقد مبحثًا اسمه: تمييز الرواة، مما ذكر فيه: تمييز النقلة، وأصناف التمييز، كتمييز الأسماء، وتمييز الكنى، وتمييز الأنساب، والألقاب، والأبناء، والنساء، وغيرها، ثم تمييز الراوي بمعرفة شيوخه وتلاميذه وطبقته، وغيرها، وهو عمومًا من أفضل من رتب أنواع التمييز من ناحية التنظير الاصطلاحي العام.

مسألة إنكار الشيخ مَرويَّهُ.

- إن كان الشيخ جزمًا؛ رُدَّ ذلك الخبر لكذب واحد منهما، ولا يكون ذلك قادحًا لواحد منهما؛ بسبب التعارض.

- وإن كان جحده احتمالًا؛ قُبل ذلك الحديث على الأصح؛ لأن ذلك يُحمَل على نسيان الشيخ.

المُسلسَل:

وهو: **اتفق الرواة في إسنادٍ من الأسانيد في صيغ الأداء**، وهذا المصطلح من المصطلحات التي تعتبر من المباحث التكميلية في الحديث، وليست من المباحث الأساسية.

مثل: حدثني فلانٌ وهو آخذٌ بلحيته قال: آمنت بالقدر.. إلى آخره

- الإمام الذهبي يقول: "وعامَّة المسَلسَلات وَاهِية"، ويقصد الصيغ الفعلية، أو القولية غير المتعلقة بصيغ الأداء الأساسية.

الدرس السابع والثلاثون:

صيغ الأداء ومراتبها:

فائدة: إلحاق المسألة الجزئية بعنوانها العام في الحديث، يعين على فهم المسائل الجزئية؛ لأن كل باب من أبواب الحديث له مقاصده.

صيغ الأداء في خارطة البحث عن صحة الحديث تقع تحت شرط اتصال الإسناد، واتصال الإسناد من المباحث المقصودة قصدًا أساسيًا في البحث عن صحة الحديث.

واشترطوا اتصال الإسناد خشية أن يكون هناك راوٍ ضعيف لم يُذكَر، أو لأن طريقة التلقي وإن كان مباشرًا فيها قدر من الضعف يُخشى منه.

ملاحظة: الأزمنة المتأخرة اعتنت بمبحث الإجازة أكثر مِن عناية المتقدمين بها، والمتقدمون اعتنوا أكثر منهم بالصيغ، بالتثبت في قضية حدثنا، أخبرنا، وسمعتُ. المتأخرون أصبح عندهم توسع في الصيغ، وأصبح عندهم اهتمام بالغ بقضية الإجازة وأنواعها.

- **القراءة على الشيخ:** أحد وجوه التَّحَمُّل، وكانت مشهورة جدًا في زمن الرواية.

واستدّل البخاري على أنَّ العَرْضَ على الشيخ مثل السماع منه بحديث وهو: لَمَّا جاء رجل للنبي ﷺ فقال: آالله أرسلك؟ قال: "اللهم نعم"، قال: آالله أمرك بكذا وكذا وكذا؟ قال: "اللهم نعم". فهذا الصحابي سيذهب لقومه ويقول لهم أنَّ الرسول ﷺ أخبرني بكذا وكذا، مع أنه هو مَن تكلَّم وليس النبي ﷺ، النبي ﷺ أقرَّ فقط، فهذه قراءة على الشيخ.

- **الإنباء:** في اصطلاح المتقدمين يعني: الإخبار، لا فرق بينها وبين: أخبرني. أما عند المتأخرين فهي: للإجازة.

- **العنعنة:** عنعنة المعاصر محمولة على السماع؛ قيل: بشرط اللقاء ولو مرةً واحدة، وقيل: بشرط ثبوت السماع ولو مرة واحدة.

وهذه هي مسألة شرط البخاري ومسلم، وقد سبق التفصيل فيها.

تنبيه: من أهم ما ينبغي العناية به في هذه المسألة هو: تحرير محل النزاع.

- **المناولة:** يشترط لصحتها اقترانها بالإذن بالرواية، وإن خلت المناولة من الإذن لم يعتبر بها عند الجمهور.

البخاري تكلم عن مسألة الكتابة –أن يكتب الشيخ بحديثه للتلميذ– في صحيحه، في كتاب العلم، قال: "باب ما يذكر في المناولة وكتاب أهل العلم بالعلم إلى البلدان".

فائدة منهجيّة: كيف استنبط البخاري هذه المعاني المتعلقة بالكتابة والإجازة والمناولة؟

هناك شرط لابد أن يكون موجودًا وهو: أن هناك مسألة معينة في الواقع هي مما يشغل بال الإنسان، ومما يتداوله المرء، فلولا أن هذه القضية من القضايا التي هي محل البحث والاهتمام عند البخاري مسبقًا لما أمكنه أن يستنبط.

- **عندما ترجع إلى السنة النبوية، أو لآيات الكتاب العزيز، لديك النص القرآني:**

١. **إما أن تدخل إليه فتحلل ألفاظه وسياقه،** وتستخرج الدروس والعبر المتعلقة بالآية نفسها.

٢. **وإما أن تستنبط المعاني** وأنت لديك في واقعك أمور تشغلك وتهتم بها فيما يتعلق بالشأن الإصلاحي، أو الشرعي، أو التربوي؛ فتنير لك النصوص وتضيء ما لا تضيئه وتنيره لغير المهموم بهذه المسائل!

وكلما اتسعت الدائرة التي تُشغِل الإنسان في عمله، وهمه، وفي علمه، تأهل لأن يستفيد من نصوص الوحي أكثر ممن لم تتسع دائرته. ونحن نحتاج إلى إحياء منهج استنطاق القرآن واستنباط المعاني التي تنزل إلى المشكلات التي يحتاجها المسلم اليوم، وخاصة فيما يتعلق بالإصلاح، والانتهاض بالإسلام وشأنه.

- **الوجادة والوصية بالكتاب والإعلام:** اشترطوا الإذن لصحتها.

الدرس الثامن والثلاثون:

المتفق والمفترق:

- **المباحث الحديثية المتعلقة بالرواة على قسمين:**

١. **مباحث متعلّقة بتمييزهم**؛ بإزالة الاشتباه بين أسماء الرواة، فلا تختلط أعيانهم وأحوالهم.

٢. **مباحث متعلقة بتناول أحوالهم والحكم عليهم**، ثقة أم ضعيف.

- **والتمييز له صورتان:**

١. **التبين الأولي –ليس لإزالة الالتباس–**، الذي يشمل اسم الراوي، ونسبه، مشايخه، تلاميذه، تاريخ ولادته، تاريخ وفاته.

٢. **فكّ الالتباس عن الأسماء التي قد تشتبه مع الراوي.** ومنه المتفق والمفترق.

– **لمَ سمّوه المتفق والمفترق؟** اتّفقت الأسماء وافترقت الأشخاص.

- **فائدة معرفته:** خشية أن يُظن الشخصانِ شخصًا واحدًا عكس المهمَل الذي يكون للراوي الواحد أكثر من صيغة فيُخشى أن يُظن الواحدُ اثنينِ.

- **والفائدة من هذا:** أن نعرف دقة المنهج الحديثي، واعتناء المحدّثين بتمييز الأسماء، وضبطها تفصيليًا دون الاشتباه.

المُؤتلِف والمُختلِف:

هو: **ما اتفقت فيه الأسماء خطًا واختلفت نطقًا.**

– قال ابن المديني: "أشدُّ التصحيف ما يقع في الأسماء".

- **من المؤلفات فيه:**

– (التصحيف) للعسكري.

– (مُشتبه الأسماء) و(مُشتبِه النسبة) لعبد الغني بن سعيد.

ويلاحظ: دقة المحدثين وصحة منهجهم وقوة أدواتهم العلمية لحماية السنة وتثبيت طريقة نقلها. فعنايتهم البالغة في فك الالتباس بأسماء الرواة، توضح عنايتهم الأكبر في فك الالتباس في أحوالهم من باب أولى.

- **عناوين داخلية في التمييز:**

١. هناك تمييز متعلق بالمتفق والمفترق.

٢. وتمييز متعلق بالمؤتلف والمختلف.

٣. وتمييز متعلق بالمشتبه.

وهذا كله من التمييز المتعلق بقضية الاشتباه، فضلًا عن التمييز المتعلق بأساس النسبة.

المتشابه:

هو: **ما اتفقت فيه الأسماء نطقًا وخطًا واختلفت الآباء نطقًا مع ائتلافهما خطًا، أو بالعكس.**

مثل: محمد بن عُقيل، ومحمد بن عَقيل. وشُريح بن النعمان، وسُريج بن النعمان.

أنواع المتشابه:

١) الاتفاق أو الاشتباه إلّا في حرف أو حرفين فأكثر، وهو قسمين:

- إمّا بأن يكون الاختلاف بالتغيير، مع أن عدد الحروف ثابت في الجهتين.
- أو يكون الاختلاف بالتغيير مع نقصان بعض الأسماء عن بعض.

مثل: محمد بن حُنين –تابعيٌ–، ومحمد بن جُبير–تابعيٌ أيضًا–.

٢) الاتفاق في الخط والنطق والاشتباه بالتقديم والتأخير.

مثال: الأسود بن يزيد، ويزيد بن الأسود. و: أيوب بن سيّار، وأيوب بن يسار.

- قال ابن الصلاح عن هذا العلم: "هذا فن جليل، من لم يعرفه من المحدثين كثر عِثاره ولم يَعدَم مُخجِلًا"، فلا يحسن بالمحدث أن تشتبه عليه الأسماء.

وقال: أن هذا العلم ليس له ضوابط محددة، يُضبط بالحفظ تفصيلًا.

والضبط فيها على قسمين على العموم مثل:

- سلّام وسلام، الأصل أنها سلّام إلا خمسة أشخاص.
- و: أُبَي بن عِمارة -بالكسر- وهو صحابيّ، ومن عداه عُمارة -بالضم-.
- و: أبو عُبيدة كله بالضم.
- و: ليس في الصحيحين والموطأ جَارية إلا جاريةُ بن قدامة، ويزيد بن جَارية، ومن عداهما فهو حارثة.

الكُنى والألقاب:

من المهم معرفة الكُنى للأشخاص والألقاب المسمَّين، ومعرفة الأسماء المجرّدة والمفردة، والأنساب، والأوطان، وغيرها...

- **فائدة معرفتها:** سرعة تمييز الرواة ومعرفة حالهم، وتفيد أيضًا في قضية كشف التدليس.

ولابد أن يُرجع إلى الكتب التي فيها تفصيل في أحوال الراوي.

- **والفائدة من هذا كله:** أن نعرف دقة المنهج الحديثي، وأنهم اعتنوا عنايةً بالغةً بتمييز الأسماء، وضبطها ضبطًا تفصيليًا إلى المدى الذي لا يحصل فيه الاشتباه.

الجرح والتعديل:

من المهم معرفة مراتب الجرح والتعديل؛ لأنهم قد يُجرّحون الشخص بما لا يستلزم ردَّ حديثه كله.

عند الرجوع لكلام النُّقاد في الرواة، لدينا ثلاث أحوال:

- إما أن يتفقوا على الحكم.
- وإما أن يختلفوا.
- وإما ألّا نجد حكمًا.

علم الحديث في حقيقته ليس قائمًا على كون الراوي ثقةً أو ضعيفًا فقط، وإنما قائمٌ على فكرة أنه إذا دخل في موازنة الجمع بين الطُّرق والأحاديث لنفس الحديث، أين موضعه من الثقات الآخرين وبقية الرواة؟ إذا تعارض مع الرواة الآخرين هل يُقدَّم قوله أم لا؟ وهذا يُبنى على درجة ثقته، وعلى أمور أخرى.

مراتب الجرح والتعديل:

- **مراتبُ الجرح:**

– الوصف بأفعل، كأكذب الناس.

– ثم دجّال، أو وضّاع، أو كذّاب.

– وأسهلها: لين، أو سيئ الحفظ، أو فيه مقال.

- **مراتبُ التعديل:**

– أرفعها الوصف بأفعل: كأوثق الناس.

– ثم ما تأكّد بصفة أو صفتين: كثقةٍ ثقةٍ، أو ثقة حافظ.

– وأدناها ما أشعر بالقرب من أسهل التجريح: كشيخ.

حالات الحكم على الرواة:

عند الرجوع لكلام النُّقاد في الرواة، لدينا حالان:

١) أن نجد حكمًا على الراوي:

١. **فإما أن يتّفقوا:** فنحتاج لمعرفة معاني ألفاظ الجرح والتعديل، واستعمالها بكثرة أم بقِلَّة، ومَن الذي يستعملها، وهل هي خاصة ببعض المحدثين أم هي عامة.

٢. **وإما أن يختلفوا:** فنحتاج إلى معرفة مرتبة الناقد. **مثلًا:** أبو حاتم الرازي شديد في الألفاظ وتوثيقه كنز، بخلاف لو جرَّح فيعتبر توثيق غيره من النقاد الكبار أكثر.

وكذا معرفه القواعد المتبعة في الجمع بين أحكامهم، ومنها أنه يُؤخذ بتوثيق أو تجريح إمام واحد إن لم يوجد غيره.

- كتاب (الكامل) لابن عدي من أجَلِّ ما كُتب في الجرح والتعديل، يُبين فيه فلسفه الأئمة في نقدهم.

٢) ألَّا نجد حكمًا على الراوي:

كيف لا نجد حكماً؟ يعني قد تجد توثيقًا واحدًا، ويكون الموثِّق ليس هو الذي يُعتمد عليه تمامًا ويُكتفى بقوله، وهناك طرق تُتخذ مع الرواة الذين بهذا الاعتبار.

عبارة "تَعرِف وتُنكِر": هي عبارة جرح في التحقيق، تتصل بحديث الراوي لا بشخصه؛ أي لم يكن يُتقن حديثه، وتقرن بالتعبير بالحركة، إشارةً لعدم استقرار حال الراوي؛ لأن بعض ألفاظ الجرح تعود إلى الراوي في نفسه، وكذلك التوثيق، **مثلًا**: غير مأمون؛ أحيانًا يقولون: ثقة، ويقصدون أنه أمين، وإن كان حديثه ليس في الدرجة العالية، واصطلاحًا "الثقة" تُستعمل فيما يتعلق بالحديث.

الدرس التاسع والثلاثون:

آداب الشّيخ والطّالب:

معنى مهم: أنَّ المُحدِّثين كانوا يعتنون بمبحث الآداب وكأنهم يعدون أن هناك شأنًا خاصًّا لهذا العلم والمشتغل به.

الفائدة منه: أهمية العناية السلوكية لطالب العلم وألا يكون هذا العلم مجرد معلومات يتعلمها فقط، وأن يكون هناك اهتمام بهذا المبحث.

- ابن الصلاح في كتاب (علوم الحديث) جعل من ضمن علوم الحديث: معرفة آداب المحدِّث، وآداب طالب الحديث.

الآداب المشتركة بين الشيخ والطّالب:

١. تصحيح النية.
٢. التطهير من أعراض الدنيا.
٣. تحسينُ الخُلُق.

هناك فرقٌ بين أول أدبين، وهو: أن تصحيح النية قد يُقصد به المعنى الإيجابي الذي هو ما الذي تقصده بهذا العلم. والتطهير من أعراض الدنيا هنا هو: إبعاد النيات الأخرى التي يمكن أن تزاحم هذه النية التي صحَّحتَ قلبك على سمْتِها. **فتصحيح النية تحلية والتطهير من أعراض الدنيا هو تخلية.**

الآداب التي ينفرد بها كلٌّ منهما:

- **وينفرد الشيخ بأن:** يُسمع إذا احتيج إليه، ولا يترك إسماع أحد لنية فاسدة، ويجلس بوقار، وأن يُمسك عن التحديث إذا خشي التغير، أو النسيان، وغيرها...
- **وينفرد الطالب بأن:** يُوقر الشيخ، ولا يدع الاستفادة لحياءٍ أو تكبّر، ويكتب ما سمعه تامًا، ويُذاكر محفوظه...

- ابن الصلاح توسَّع في ذكر آداب المحدِّث وطالب الحديث، ومقدمته مقطوعة أدبية جميلة، والمستوى الأدبي والبلاغي فيها عالٍ.

ما يهمّ طالب الحديث معرفتُه:

معرفة سنّ التحمّل والأداء:

المعتبر هو وقت الأداء.

بعض الصحابة حكوا عن أمور كانت قبل الإسلام مثل: جُبير بن مُطْعِمْ وحديثه في البخاري لما قدم المدينة قال: "سمعتُ النبي ﷺ يقرأ في المغرب بالطور فلما قرأ ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ﴾ كاد قلبي أن يطير". فهو تحمل الحديث وهو كافر، وأدّاه وهو مسلم.

معرفة صفة كتابة الحديث والرحلة فيه:

- **صفة الكتابة:** أن يكتبه مبينًا مفسرًا، ويَشكُل المُشكلَ منه وينقطه.
- **صفةِ سماعه وعرضه:** بأن لا يتشاغل بما يخلّ به من حديث أو نعاس. وأن يقابله مع الشيخ المُسمع، أو مع ثقةٍ غيره، أو مع نفسه.
- **وصفة الرحلة فيه:** حيث يبتدئ بحديث أهل بلده، فيستوعبه ثم يرحل، ويكونُ اعتناؤه بتكثير المسموع أولى من اعتنائه بتكثير الشيوخ.

معرفة صفة تصنيف الحديث:

من المهم لطالب الحديث أن يعرف صفات المصنفات في الحديث، وأنواع المصنفات، ومناهج ومسالك المحدثين في تصنيف الحديث.

فمثلًا: مسند أحمد ليس مرتبًا على حروف المعجم، أولًا يبدأ بمسند العشرة المبشرين بالجنة، ثم مسند أهل البيت... وهكذا.

الأفضل أن يكون كتاب العِلل مرتبًا على الأبواب الفقهية.

مثلًا: كتاب (علل ابن أبي حاتم) مرتب على الأبواب الفقهية، لكن (علل الدارقطني) ليس مرتبًا على الأبواب الفقهية، و(علل الترمذي الكبير) في الأساس ليس مرتبًا على الأبواب الفقهية؛ ولكنه طُبع مرُتبًا الآن.

كتب العِلل التي يُبين فيها عِلة الحديث، ليس بالضرورة أن يكون بيان علّة الحديث يعني ضعف الحديث، فقد تنتهي بأن الحديث صحيح.

معرفة أسباب الحديث:

معرفتها أمرٌ مفيد ومهمٌ؛ لأنها -مثل أسباب النزول في القرآن الكريم- تزيد المعنى وضوحًا.

- **وأسباب الحديث قسمان:**

١) أسباب متعلقة بسبب قول النبي ﷺ لذلك القول، أو فعله لذلك الفعل.

٢) أسباب متعلقة بقصة متعلقة بالرواة سواء بالصحابي فمن دونه، وتكون سببًا لإيراد المحدث لذلك الحديث.

مثل: أول حديث في صحيح مسلم، حديث جبريل الطويل في الإسلام والإيمان؛ الذي هو: "بينما نحن جلوس عند رسول الله ﷺ، إذ طلع علينا رجلٌ شديد بياض الثياب، شديد سواد الشعر.."، فله سبب مذكور متعلق بكلمة واحدة من الحديث الطويل.

- للسيوطي كتاب في هذا الباب اسمه: (أسباب ورود الحديث).